جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيـــل: D.ES/3C/04/1

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

العنوان

أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

–دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001_2018)–

من إعداد:

عماري فاطمة الزهرة

تاريخ المناقشة:...../..../.....

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	المؤسسة	الصفـــة
بوتيارة عنتر	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
سنوسي علي	أستـــاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا ومقررًا
غفصي توفيق	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
نوي نبيلة	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
بو عبد الله علي	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا
دحو عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

أما بعد:

الحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه العظيم وسلطانه القدير وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "سنوسي علي" لإشرافه

على هذه الأطروحة ولنصائحه وتوجيهاته القيمة

كما أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير إلى الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأستاذ عماري زهير والأستاذ زيتوني كمال

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وكلية العلوم التجارية

شكرا

إهداء

إلى التي بكت لبكائي وفرحت لفرحتي إلى أختي وصديقتي إلى أعز ما أملك

أمي حفظها الله وأطال لنا في عمرها

إلى سندي وداعمي

أبي حفظه الله وأطال لنا في عمر

إلى زوجي وابنتي (روفان)

إلى جميع إخوتي وأخواتي وأولادهم كلّ باسمه

إلى كل أفراد عائلتي ولكل من ساعدني من قريب أو بعيد أهدي ثمرة جهدي هذا

فاطمة

فهرس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	I-V
فهرس الجداول والأشكال	VII-X
المقدمة العامة	أ_ط
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	03
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي	03
أولا: تعريف السياسة المالية	03
ثانيا: تطور السياسة المالية	04
المطلب الثاني: أهداف ودور السياسة المالية ومحددات صياغتها	09
أولا: أهداف السياسة المالية	09
ثانيا: دور السياسة المالية	10
ثالثا: محددات صياغة السياسة المالية	11
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	12
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام	12
أولا: ماهية الإنفاق العام وظاهرة تزايد النفقات العامة	12
ثانيا: سياسة الإنفاق العام أدواتها واثارها الاقتصادية	18
ثالثا: سياسة ترشيد الإنفاق العام	20
المطلب الثاني: السياسة الضريبية	23
أولا: ماهية الضريبة	23
ثانيا: السياسة الضريبية أدواتها وأثارها الاقتصادية	26
المطلب الثالث: سياسة العجز الموازني	30

أولا: ماهية العجز الموازني	30
ثانيا: طرق علاج العجز الموازني	33
ثالثا: الأثار الاقتصادية للعجز الموازني	34
المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية	36
المطلب الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة	36
أولا: خصائص السياسة المالية في الدول المتقدمة	36
ثانيا: أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة	37
المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية	38
أولا: خصائص السياسة المالية في الدول النامية	38
ثانيا: أهداف السياسة المالية في الدول النامية	39
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية	
تمهيد	43
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	44
المطلب الأول: تعريف وأهداف التنويع الاقتصادي	44
أولا: تعريف التنويع الاقتصادي	44
ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي في الدول النفطية	45
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي أهميته وأنواعه وعلاقته بالتحول الهيكل	49
أولا: أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية	49
ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي	51
ثالثا: علاقة التنويع الاقتصادي بالتحول الهيكلي	54
المبحث الثاني: محددات نجاح التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	58
المطلب الأول: محددات نجاح التنويع الاقتصادي	58
أولا: المحددات الاقتصادية	58
ثانيا: المحددات غير الاقتصادية	59

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	61
أولا: مؤشرات تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي	61
ثانيا: مؤشرات إحصائية تقيس درجة التنويع الاقتصادي	62
المبحث الثالث: الاقتصاديات النفطية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقمتها	67
المطلب الأول: الاقتصاديات الريعية النفطية	67
أولا: الاقتصاديات النفطية تعريفها وخصائصها	67
ثانيا: انعكاس الاقتصاد النفطي على السياسة المالية	68
المطلب الثاني: لعنة الموارد والمرض الهولندي	69
أولا: لعنة الموارد تعريفها والية تفعيلها في الاقتصاد النفطي	69
ثانيا: المرض الهولندي وآثاره على الاقتصاد النفطي	71
المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية والتنويع الاقتصادي لتجنب نقمة الموارد	74
أولا: صناديق الثروة السيادية لتجنب نقمة الموارد	74
: ثانيا: التنويع الاقتصادي لتجنب نقمة الموارد	80
خلاصة الفصل	83
الفصل الثالث: إجراءات السياسة المالية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	
تمهيد	85
المبحث الأول: السياسة المالية المدعمة للتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2018)	86
المطلب الأول: تدابير سياسة الإنفاق العام لتنويع الاقتصاد الجزائري (2001-2018)	86
أولا: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر	86
ثانيا: نظرة عامة عن البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2018)	87
ثالثا: تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2001-2018)	93
المطلب الثاني: تدابير السياسة الضريبية لتنويع الاقتصاد الجزائري (2001-2018)	98
أولا: هيكل النظام الضريبي في الجزائر	98
ثانيا: إجراءات السياسة الضريبية المدعمة للقطاعات الإنتاجية والاستثمار في الجزائر	101

ثالثا: تطور السياسة الضريبية في الجزائر للفترة من (2001-2018)	109
المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية لإدارة العوائد النفطية في الجزائر	113
أولا: نشأة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري	113
ثانيا: دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات وتطوره	114
المبحث الثاني: السياسة المالية المدعمة للتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)	117
المطلب الأول: تدابير سياسة الإنفاق العام لتنويع الاقتصاد الإماراتي (2001-2018)	117
أولا: تقسيمات النفقات العامة في الإمارات العربية المتحدة	117
ثانيا: نظرة عامة عن الإستراتيجية التنموية خلال الفترة (2001-2018)	118
ثالثا: تطور سياسة الإنفاق العام في الإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)	127
المطلب الثاني: تدابير السياسة الضريبية لتنويع الاقتصاد الإماراتي (2001-2018)	129
أولا: هيكل النظام الضريبي في الإمارات العربية المتحدة	129
ثانيا: تطور السياسة الضريبية في الإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	134
المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية لإدارة العوائد النفطية في الإمارات العربية المتحدة	137
أولا: صناديق الإمارات العربية المتحدة السيادية	137
ثانيا: جهاز أبو ظبي للاستثمار AIDA	138
خلاصة الفصل	140
الفصل الرابع: انعكاسات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	
تمهيد	142
المبحث الأول: مقارنة إجراءات السياسة المالية لاستهداف التنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)	143
المطلب الأول: مقارنة من حيث سياسة الإنفاق العام	143
أولا: مقارنة أهم إجراءات السياسة الإنفاقية	143
ثانيا: مقارنة حجم تدخل الدولة ومؤشرات حوكمة الإنفاق العام	144

المطلب الثاني: مقارنة من حيث السياسة الضريبية والصناديق السيادية لدعم التنويع الاقتصادي	146
أولا: مقارنة إجراءات السياسة الضريبية ومؤشرات حوكمتها	146
ثانيا: مقارنة من حيث الصناديق السيادية	150
المبحث الثاني: مقارنة مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)	151
المطلب الأول: مقارنة التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي	151
أولا: مقارنة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	151
ثانيا: مقارنة مؤشر هيرفندل هيرشمان للتنويع الاقتصادي	156
ثالثا: مقارنة مساهمة القطاع العام والخاص والقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	159
المطلب الثاني: مقارنة التنويع في التشغيل والتجارة الخارجية وتنويع قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر	160
أولا: مقارنة التنويع في التشغيل	160
ثانيا: مقارنة تنويع هيكل التجارة الخارجية	164
ثالثا: مقارنة تنويع قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشرة	170
المبحث الثالث: آليات تفعيل السياسة المالية لاستهداف التنويع الاقتصادي	173
المطلب الأول: إصلاح السياسة الضريبية	173
أولا: أولويات الإصلاح الضريبي	173
ثانيا: الشفافية واستخدام التقنيات الحديثة	175
المطلب الثاني: إصلاح سياسة الإنفاق العام	175
أولا: ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة ادارته	175
ثانيا: الرقابة على الإنفاق العام واستخدام التقنيات الحديثة	176
خلاصة الفصل	180
الخاتمة العامة	181
قائمة المراجع	188

فهرس

الجداول والأشـــكال

أولا: فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1_2)	بعض تدابير الإصلاحات الهيكلية	56
(2_2)	ترتيب أهم10 صناديق سيادية في العالم جانفي 2020	76
(1_3)	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	89
(2_3)	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)	90
(3_3)	مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)	91
(4_3)	تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر(2001-2018)	94
(5_3)	توزيع الإنفاق العام الجاري في الجزائر(2001-2017)	95
(6_3)	أهم الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة لقطاع السياحة في الجزائر	103
(7_3)	الحوافز الضريبية لقطاع قطاع الحرف التقليدية ومؤسسات الملاحة البحرية والجوية والصناعة خارج المحروقات	105
(8_3)	الإعفاءات الضريبية الخاصة بقطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية	106
(9_3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2018)	110
(10_3)	تطور عمليات صندوق ضبط الإيرادات (2001-2018)	115
(11_3)	توزيع نفقات الميزانية على القطاعات الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة (2008-2010)	120
(12_3)	الأولويات والممكنات الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (2011-2013)	122
(13_3)	توزيع نفقات الميزانية على القطاعات الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة (2011-2013)	123
(14_3)	توزيع نفقات الميزانية على القطاعات الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة (2014-2016)	124
(15_3)	توزيع نفقات الميزانية على القطاعات الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة (2017-2018)	126
(16_3)	تطور هيكل النفقات العامة في الإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	127

(3_17)	الضرائب والرسوم المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة قبل تأسيس نظامها الضريبي	132
(3_18)	تطور الإيرادات العامة في الإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)	135
(3_19)	مساهمة مكونات الضريبة العادية في الإيرادات العامة للإمارات العربية المتحدة (2010-2018)	136
(4_1)	تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2012-2019)	145
(4_2)	تطور مؤشر الشفافية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة من (2012-2018)	145
(4_3)	تطور مساهمة الجباية البترولية والإيرادات الضريبية الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	146
(4_4)	مؤشر الامتثال الضريبي ومؤشر إجمالي سعر الضريبة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة	149
(4_5)	مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وجهاز أبو ظبي للاستثمار	150
(4_6)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	152
(4_7)	تطور مؤشر هيرفندل هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	157
(4_8)	تطور معدلات البطالة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)	161
(3_9)	توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	162
(4_10)	تطور صادرات المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	164
(4_11)	تطور مؤشري تنوع وتركز الصادرات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	168
(4_12)	تطور مؤشري تنوع وتركز الواردات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	169

(13_4)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	170
(14_4)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة (2007-2017)	171
(15_4)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2002-2017)	171

ثانيا: فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1_2)	مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتحقيق التغيير الهيكلي	54
(2_2)	العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والاستدامة	55
(3_2)	منحنى لورينز	66
(1_3)	توزيع الإنفاق العام الاستثماري على القطاعات في الجزائر (2001-2017)	97
(2_3)	تطور نسب مساهمة الجباية العادية والبترولية في الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2018)	112
(3_3)	بنية حصيلة الجباية العادية في الجزائر للفترة (2001-2018)	113
(4_3)	تطور رصيد صندوق ضبط الموارد (2001-2018)	116
(5_3)	المبادئ، الأولويات والممكنات الإستراتيجية للإمارات العربية المتحدة (2011-2013)	122
(6_3)	كيف يدفع المستهلك الضريبة الانتقائية	134
(7_3)	كيف يدفع المستهلك ضريبة القيمة المضافة وكيف تجمعها الحكومة	134
(8_3)	عائدات الاستثمار لجهاز أبو ظبي للاستثمار للفترة 2008/12/31 إلى31/12/2019	140
(1_4)	تطور نمو الإنفاق العام في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001_2018)	143
(2_4)	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	144
(3_4)	تطور الضغط الضريبي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	148

(4_4)	تطور تغطية النفقات العامة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	149
(5_4)	متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (2001-2018)	153
(6_4)	متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	154
(7_4)	تطور مؤشر هيرفندل هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	157
(8_4)	مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للسنوات 2001 _2006_2012_2018.	159
(9_4)	توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	162
(10_4)	تطور صادرات المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)	165
(11_4)	هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة لسنة 2018	166
(12_4)	هيكل الواردات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة لسنة 2018	167
(13_4)	محددات التنويع الاقتصادي	178
(14_4)	إصلاح السياسة المالية في ظل استهداف التنويع الاقتصادي	179

مقدمـــة

مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة العديد من التحولات جعلت من التنويع الاقتصادي ضرورة للدول التي تعتمد على الريع البترولي كمصدر وحيد للدخل وخاصة الدول النفطية، نظرا لما تعانيه من تشوهات وإختلالات في هيكلها الاقتصادي نتيجة اعتمادها على القطاع النفطي كمصدر وحيد وأساسي للمداخيل، وفي ظل التحولات التي تشهدها أسواق النفط العالمية من زيادة المعروض النفطي من جهة وانهيار للأسعار من جهة اخرى، زادت ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط، نتيجة لتركز صادراتها على النفط مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعاره، وبالتالي تعرضها للصدمات الخارجية ولهشاشة المالية العامة مما ينعكس سلبا على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وعليه التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد ميزانياتها على العوائد النفطية أكثر من ضرورة، نتيجة تذبذب أسعار النفط التي ترتبط بالإحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي يشهدها العالم من جهة، ولأن اقتصادها يستمد قوته من العائدات النفطية والتي أصبحت احد أسباب ضعفه من جهة أخرى.

تعد السياسة المالية من أدواة التحكم في النشاط الاقتصادي، ومن أهم الأدوات التي تساهم في عملية التنويع الاقتصادي، ويختلف الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم والبنية الاقتصادية للدول، وتستهدف السياسة المالية إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني لتنويع مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وهذا عبر الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، وتعتمد السياسة المالية في الدول النفطية على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة، ولهذا فإن تراجعها يمثل تحديا قويا يجبر الدولة على خفض مستويات الإنفاق، وفي الوقت نفسه زيادة الإيرادات غير النفطية.

يشكل النفط في الجزائر المصدر الأساسي لتمويل التنمية مما جعل الاقتصاد عرضة للتغيرات والهزات التي تحدث في أسعار النفط الدولية وانعكس سلبا على مسارها التنموي. حيث يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النفطية من اختلالات في البنية الهيكلية ناتجة أساسا عن ارتفاع كبير لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 40% سنة 2000، وبلغت الصادرات النفطية 97.3% من إجمالي الصادرات وبلغت الإيرادات النفطية 77% من إجمالي الإيرادات خلال نفس السنة، مما دفع الجزائر لتنويع اقتصادها وإصلاح هيكله بداية من سنة 2001 مستغلة ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 28.5 دولار للبرميل سنة 2000، بحيث قامت بتوجيه أدوات سياستها المالية والمتمثلة في الإنفاق العام والسياسة

الضريبية لتفعيل التنويع الاقتصادي، من خلال برامج الاستثمار العمومية التي سطرتها الدولة لتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتمثلت في برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، بالإضافة لسياسة جبائية استهدفت تنويع الإيرادات العامة وتشجيع الاستثمار وتوجيهه للقطاعات غير النفطية، من خلال القوانين الجبائية التي تضمنت العديد من الإعفاءات والتخفيضات للقطاعات غير النفطية.

ومن أجل تقييم تجربة الجزائر في هذا الإطار خلال الفترة (2001-2018)، قمنا بمقارنة نتائج وانعكاسات جهود التنويع الاقتصادي فيها، بنظيرتها في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الاقتصاد النفطي التي استطاعت أن تحقق نتائج ايجابية في العديد من المجالات، حيث قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوجيه وإدراة اقتصادها وسط مختلف التحديات العالمية خاصة تقلبات أسعار النفط من خلال جملة من السياسات الاقتصادية من بينها السياسة المالية الهادفة لتنويع الاقتصاد حيث نجحت دولة الإمارات في إدارة وتوجيه اقتصادها وسط مختلف التحديات العالمية، التي من بينها التقلبات في أسعار النفط، عبر حزمة من السياسات الاقتصادية المرنة لتهيئة اقتصادها لعصر ما بعد النفط، إن قدرة الإمارات على استيعاب صدمات أسواق النفط، ناتج عن وجود استراتيجيات ورؤى طويلة الأمد مفادها تقليل الاعتماد على مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي للدولة.

وعليه بات من الضروري على الجزائر التخلص من التبعية للإيرادات النفطية التي تعرف صدمات متتالية بفعل انخفاض أسعار هذه الأخيرة، كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد يتميز بعدم الاستقرار بسبب تعرضه لهزات خارجية متوالية لهذا يجب على الحكومة الجزائرية التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل القطاعات الإستراتيجية المنتجة والمتمثلة في القطاع الزراعي والصناعي وقطاع السياحة وكذا الطاقات المتجددة، وذلك من أجل خلق الثروة وتأمين الإيرادات الضرورية لتنفيذ برامجها التنموية التي تساهم في تحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

أولا: إشكالية الدراسة:

تعاني الجزائري العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لها، نتيجة الاختلالات في قطاعات اقتصادية هامة. ومن بين أهم المشكلات التي أوصلت الجزائر إلى هذه الحالة هي تركيبتها الريعية، ما جعلها عرضة للازمات الاقتصادية وتراجع إيراداتها، وبالتالي غياب التنمية. فالتنويع الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة للتخلص من التبعية النفطية، ولعل السياسة المالية هي إحدى السياسات الكفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي.

تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

مامدى فعالية السياسة المالية في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر مقارنة بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2001-2018)؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة قمنا بتجزئة السؤال الجوهري إلى أسئلة فرعية كالتالي:

- ماهي أسس نجاح عملية التنويع الاقتصادي؟
- هل استطاعت الجزائر والإمارات العربية المتحدة توجيه الوفرة المالية الناتجة من قطاع المحروقات في بناء اقتصاد متنوع ؟
- ماهو واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر؟
- هل ساهمت السياسة الانفاقية التوسعية في الجزائر"البرامج التنموية" للفترة 2001-2018 في التنويع الاقتصادي؟
- هل ارتباط السياسة المالية في الجزائر بأسعار النفط أثر على القطاعات الاقتصادية؟
- من بين أدوات السياسة المالية ما هي الأكثر تأثيرا على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2001-2018)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية تم وضع جملة من الفرضيات والمتمثلة في:

- تسببت الوفرة المالية النفطية في ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات مما أدى إلى إخفاق الجزائر في خلق اقتصاد متنوع. أما الإمارات العربية المتحدة فاستغلت هذه الوفرة النفطية في فك الارتباط بالقطاع النفطي؛
- ساهمت السياسة الإنفاقية التوسعية في الجزائر"البرامج التنموية" للفترة 2001-2018 بشكل ضعيف في دعم التنويع الاقتصادي؛
- السياسة المالية في الجزائر رهينة التغيرات في أسعار النفط وتقلباته والتي تنعكس بالإيجاب أو بالسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- تتفاوت قدرة أدوات السياسة المالية في التأثير على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- إبراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تنويع مصادر الدخل الوطني.
- معرفة أسباب الاختلال الهيكلي وكيفية معالجته لتفعيل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.
- عرض الجهود الجزائرية المبذولة في إطار التنويع الاقتصادي ومقارنة نتائجها بنظيرتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي يمثل اقتصادها تجربة للاقتصاديات العربية النفطية في مجال التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل التشابه الكبير بين الاقتصاد الجزائري والإماراتي من حيث الغنى بالموارد النفطية، والعوائد الكبيرة من هذه الموارد.
- الوقوف على آليات تفعيل السياسة المالية لتحقيق التنويع اقتصادي.

رابعا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات كثيرة لعل أهمها يكمن في الدور الذي يكتسيه التنويع الاقتصادي في الجزائر في اختيار البدائل الأفضل للتقليل من الآثار السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط، وللاعتماد المفرط على القطاع النفطي عدة سلبيات، وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة للتخلص من التبعية للنفط، ومنه لابد من البحث عن أنسب السياسات الكفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي ولعل السياسة المالية إحدى السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك. هذا ما جعل معظم الدول على غرار الجزائر والإمارات العربية المتحدة تقوم بتوجيه سياستها المالية للتأثير على التنويع الاقتصادي وجاءت هذه الدراسة للمقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية

1. بالنسبة للأسباب الموضوعية تتمثل في:

- الحاجة الملحة للاقتصاد الوطني لمثل هذه الدراسات، حيث يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصادا نفطيا وأحاديا، وبالتالي ضرورة بناء اقتصاد وطني متنوع لمواجهة خطر التقلبات في القطاع النفطي عن طريق تنويع مصادر الدخل.

– الظروف التي تعيشها الجزائر من تغيرات اقتصادية نتيجة التغير في أسعار النفط.

– أهمية السياسة المالية في تصحيح الاختلالات الهيكلية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

2. أما الأسباب الذاتية فتتمثل في:

– الميول الشخصي للبحث في المواضيع الاقتصادية للمالية العامة من جهة، ومن جهة أخرى قلة الدراسات التي تناولته خاصة في الجزائر.

سادسا: مجال وحدود الدراسة:

بهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول إلى استنتاجات منطقية، والتحكم في إطار التحليل المتعلق بالدراسة، قمنا بإنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود والمجالات التالية:

– **الإطار المكاني:** اقتصر الإطار المكاني لإجراء هذا الدراسة على الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

– **الإطار الزمني:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين (2001–2018) لكونها الفترة التي طبقت خلالها الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد، إضافة إلى أن هذه الفترة عرفت برامج الاستثمارات العمومية. وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد طبقت خلال هذه الفترة العديد من الاستراتيجيات التنموية وقامت بتعديلات على قوانينها الضريبية الهدف منها تنويع الاقتصاد.

سابعا: منهج وأدوات الدراسة:

سعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، تم استخدام المنهج الأول للإلمام بالإطار النظري للدراسة وذلك بالتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في السياسة المالية والتنويع الاقتصادي، وتحليل تطور السياسة المالية من خلال أدواتها المتمثلة في الإنفاق العام والسياسة الجبائية، ودورها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، واعتمدنا المنهج المقارن للمقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث اثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. وتم الاعتماد في إعداد هذا البحث على مجموعة من الأدوات تمثلت في الدوريات المتخصصة والبحوث والدراسات المقدمة في مؤتمرات وملتقيات علمية، فضلا عن الاستعانة ببعض الكتب، وقواعد البيانات بالإضافة إلى التقارير المتخصصة كالتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي

وصندوق النقد العربي والمنظمة العربية لضمان الاستثمار ومؤسسة الاونتكاد وبنك الجزائر ووزارة المالية، وتقارير حكومة الإمارات العربية المتحدة.

ثامنا:الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع التنويع الاقتصادي سنحاول في هذا الجانب استعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

1. دراسة طبابيبة سليمة ولرباع الهادي، بعنوان التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة في المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008. تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب المرتبطة بعملية التنويع الاقتصادي، وخلصت إلى أن التنويع الاقتصادي يتعدى التحولات الاقتصادية الوطنية، ليشمل الاقتصاد الدولي أي نمط تقسيم العمل الدولي بين الدول المتقدمة والمتخلفة، والتنويع من حيث جوهره مسألة ذات طابع شخصي، وبالتالي فان أداء عملية التنويع الاقتصادي بنجاح يجب أن لا يرتكز على وصفات عامة جاهزة بل يحتاج إلى حساب دقيق وشامل، بما يقتضي في سياق ذلك تعبئة الجهود وتكثيفها من أجل التنويع الناجح بصفة خاصة والتنمية بصفة عامة.
2. دراسة سيدي محمد شكوري، بعنوان وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011-2012. هدفت الدراسة لمعرفة إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من نقمة الموارد الطبيعية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن الجزائر تعاني من العلة الهولندية، لاسيما تراجع القطاع الصناعي وانتعاش القطاع البترولي بالإضافة إلى تراجع أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث لم يستطع تطوير أي قطاع مصدر خارج قطاع المحروقات منذ ما يقارب 50 سنة، فارتبط الاقتصاد الجزائري كليا بالبترول وعائداته، وأصبح هذا الأخير قاطرة الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فإن تراجع أسعاره ينعكس سلبا على كامل الاقتصاد، بالإضافة إلى اعتبار أن الأداء السياسي والمؤسساتي في الجزائر قد كان عاملا مهما في تكريس نقمة الموارد الطبيعية، وأن إصلاح هيكل المؤسسات الرسمية كفيل بنجاح سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي.
3. دراسة صادق هادي، بعنوان دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد

دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013-2014. هدفت الدراسة لمعرفة كيف يمكن أن يؤدي التنويع الاقتصادي دورا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، وذلك بالتركيز على جملة من المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، وكانت أهم نتائج الدراسة أن الاقتصاد الوطني يعاني من مختلف الأعراض المزمنة للداء الهولندي، دون الجزم بإصابته به وذلك لأن القنوات الرئيسية المؤدية لذلك مغلقة، خاصة تلك المتعلقة بسعر الصرف وكذلك إن تأهيل الاقتصاد الوطني لاعتماد وتنفيذ التنمية المستدامة يتطلب بناء قاعدة اقتصادية متنوعة وصلبة، تقوم على تطوير القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، وإرساء قاعدة علمية وتقنية. كما خلصت الدراسة إلى أن المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالجزائر خلال الفترة 2000-2012 لم تعكس مستوى الطموح الذي كانت تسعى الدولة لتحقيقه.

4. دراسة ممدوح عوض الخطيب، بعنوان التنويع والنمو في السعودية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2014. تناولت الدراسة تقييم وتحليل مسيرة التنويع الاقتصادي للاقتصاد السعودي، من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات لقياس درجة التنويع الاقتصادي في السعودية انطلاقا من بنية ستة متغيرات هي الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، العمالة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، باستخدام معامل هيرفندال هيرشمان لمعرفة فيما إذا زادت درجة التنويع أم نقصت، وبين النموذج القياسي الهادف إلى معرفة أثر التنويع على النمو الاقتصادي، والذي أدرج فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، ومعدلات نمو كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل، والناتج المحلي النفطي، ومعامل هيرفندال المركب، إضافة إلى متغير صوري لأخذ الطفرة النفطية بالاعتبار، أن هناك علاقة طردية بين معامل التنويع المركب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. مما يدل على أن النمو الاقتصادي لم يترافق مع زيادة درجة التنويع الاقتصادي، بل على العكس من ذلك فإن هذا النمو قد ترافق مع انخفاض درجة التنويع.

5. دراسة عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، بعنوان التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في دول الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد8، العدد31، العراق، 2014. تناولت الدراسة كيفية تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي في العراق بالاستفادة من تجارب دول الخليج الناجحة في هذا المجال لأن الاقتصاد العراقي يعاني من أحادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية خلال العقود الماضية التي مرت على العراق وما ترتب عليها من الدمار والانهيار التام تقريبا

للاقتصاد العراقي، وأدت إلى هيمنت القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، بعد فشل معظم السياسات في رسم مسارات حقيقية للاقتصاد رغم ممكنات التنويع الاقتصادي في العراق، وخلصت الدراسة إلى انه وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وباعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها، وعلى العراق إصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية واستغلال الفوائض النفطية المتولدة في قطاع الصناعات الاستخراجية استغلالا عقلانيا من اجل التنمية، باستثمارها في القطاعات الاقتصادية البديلة، وخصوصا قطاع الصناعات التحويلية.

6. دراسة ضيف محمد، بعنوان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015. تناولت الدراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملاءتها للاقتصاد الجزائري كما قام الباحث بدراسة تطورات المالية العامة للجزائر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات، كما أن التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي إنتاج قطاع المحروقات، كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة مقارنة بالقطاع العام رغم المجهودات المبذولة من طرف الدول للتوجه نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص، كما بينت أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والبحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية، بالرغم من أن التعليم والصحة في الدول المتقدمة يساهم فيه القطاع الخاص بنسبة معتبرة عكس الدول النامية التي تعتمد في تمويل هذين القطاعين على الإنفاق الحكومي.

7. دراسة بلقلة براهيم، بعنوان سياسات الحد من الأثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014_2015. هدفت الدراسة لمعرفة مختلف السياسات والآليات الواجب على الدول العربية النفطية ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، تناولت الدراسة آثر تقلبات أسعار النفط على عناصر الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط، وأهم الآليات والسياسات الكفيلة للحد من الآثار السلبية لها، وإلى دور صناديق الثروة السيادية وأهم المعايير

المرتبطة بها لتحقيق ذلك من خلال الاستشهاد بالتجربة النرويجية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، حيث تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة ضعف مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني مشكلة انخفاض قاعدتها ومن هذه المصادر الإيرادات الضريبية ومنه لابد من استخلاص الدروس والاستفادة من التجارب الناجحة في إدارة الفوائض النفطية والتي تأتي في مقدمتها النرويج التي استطاعت استغلال عوائدها النفطية على أحسن وجه، وذلك من خلال توفير بيئة اقتصادية وسياسية سليمة، والتزام الوضوح فيما يتعلق بدقة وشفافية إجمالي الفوائض والجهات المعنية باستثمارها وكيفية إدارته.

8. دراسة زواق الحواس، بعنوان فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016. تناولت الدراسة قدرة السياسة الضريبية من خلال ما تتوفر عليه من أدوات على تحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال قدرتها على التأثير على المؤسسات الاقتصادية وتوجيه استثماراتها بما يحقق التنويع الاقتصادي كما تؤدي السياسة الضريبية دورا هاما في جذب وتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية وخلصت الدراسة إلى استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في الصادرات الجزائرية مما يكشف قصور السياسة الضريبية وفروع السياسة الاقتصادية الأخرى في تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات وبناء اقتصاد قائم على التنويع، ومنه ضرورة إجراء تقييم شامل لمنظومة الحوافز الضريبية للوقوف على تحقيق التنوع المأمول في الاقتصاد الجزائري.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تناولت مدى مساهمة السياسة المالية في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2018) مقارنة بين دولتين نفطيتين هما الجزائر والإمارات العربية المتحدة بالتطرق لمختلف المجهودات الجزائرية والإماراتية في هذا الإطار وتقييمها وتحليل النتائج في ضوء المقارنة بينهما.

تاسعا: هيكل الدراسة:

حتى تتم دراسة الموضوع بطريقة منسجمة وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا لهدف الدراسة ارتأينا تقسيم بحثنا إلى أربعة فصول، حيث جاء:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية السياسة المالية وذلك من خلال تعريفها وتطورها التاريخي وأهدافا ودورها ومحددات صياغتها،

أما المبحث الثاني فيتناول أدوات السياسة المالية، وخصص المبحث الثالث للسياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية.

الفصل الثاني: تحت عنوان التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية التنويع الاقتصادي وذلك من خلال تعريف وأهداف التنويع الاقتصادي وأهميته وأنواعه وعلاقته بالتحول الهيكلي، أما المبحث الثاني فيتناول محددات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه وفي المبحث الثالث تم التطرق للاقتصاديات النفطية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقمتها.

الفصل الثالث: تحت عنوان إجراءات السياسة المالية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001–2018) وتم تقسيمه إلى مبحثين تم التطرق في المبحث الأول للسياسة المالية المدعمة للتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001–2018)، وفي المبحث الثاني تم التطرق للسياسة المالية المدعمة للتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة للفترة (2001–2018).

الفصل الرابع: تحت عنوان انعكاسات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001–2018) وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تم التطرق في المبحث الأول لمقارنة أهم إجراءات السياسة المالية لاستهداف التنويع الاقتصادي للفترة (2001–2018) والمبحث الثاني يتناول مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث مؤشرات التنويع الاقتصادي، والمبحث الثالث يتناول آليات تفعيل السياسة المالية لاستهداف التنويع الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

تمهيد:

للسياسة المالية دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي، وقد أخذ مفهوم السياسة المالية بالتطور تبعا لمراحل التطور الاقتصادي والفكري، بدءا من مرحلته الحيادية في الفكر الكلاسيكي والذي امتاز بتوازن الموازنة العامة، ثم إلى مرحلته التدخلية في الفكر الكينزي والذي اخرج السياسة المالية من حالة الحياد وصار لها دور كبير في النشاط الاقتصادي، ونتيجة لتوسع وظائف الدولة زاد دور السياسة المالية وصارت أداة مهمة من الأدوات التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي للدول سواء النامية أو المتقدمة وزاد اتجاه الدول للإنفاق الحكومي بازدياد نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن مسؤوليتها في توزيع الدخل والثروة.

إن قدرة السياسة المالية على التأثير في النشاط الاقتصادي حسب حاجته وحالته طورت من أهدافها ودورها، وبالتالي لابد من الصياغة الجيدة والتحكم الجيد في أدواتها، حتى نتمكن من الوصول للأثار المرغوبة لأدوات السياسة المالية، وبغية التطرق لمختلف هذه الجوانب قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تحتل السياسة المالية في العصر الحديث مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، فقد أصبحت أكثر تطورا على ما كانت عليه من قبل، وهذا التطور نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي جون "ماينارد كينز" 1936 وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة. ونتيجة لتطور دور الدول وازدياد نشاطها الاقتصادي، زاد دور السياسة المالية وتنوعت أهدافها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي

شهدت السياسة المالية العديد من التغيرات نتيجة للتطور التاريخي الذي عرفته والذي غير من مكانتها في الاقتصاد، نتيجة لتغير دولة الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة. وسنحاول في هذا المطلب التطرق لتعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي.

أولا: تعريف السياسة المالية

هناك العديد من التعاريف للسياسة المالية نذكر منها:

- تعرف السياسة المالية بأنها "توجيه السلطات العامة لبلد ما للإيرادات والنفقات الحكومية، وبما يضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال فترة زمنية تكون عادة سنة واحدة"[1].

- يتمثل مفهوم السياسة المالية في "دور الحكومة في استخدام الضرائب والنفقات لتحقيق الأهداف التالية: استقرار الأسعار والتوظيف الكامل وإعادة توزيع الدخول ورفع معدل النمو الاقتصادي"[2].

- السياسة المالية تعني:" مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي له أكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة".[3]وتمثل الميزانية العامة بطرفيها الإيرادات والنفقات أهم أدوات السياسة المالية المؤثرة

[1] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص267.

[2] بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص ص 285-286.

[3]عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 239.

وبشكل مباشر في مستوى الفعالية الاقتصادية.[1]

– السياسة المالية هي "دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"[2].

– كما تعرف بأنها"مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".[3]

– ويضاف إلى التعاريف السابقة تعريف آخر للسياسة المالية هو" دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي، ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين، بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات." [4]

من التعاريف السابقة نستخلص أن السياسة المالية هي أداة تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي في الدولة، من خلال التكييف الكمي والنوعي للإيرادات والنفقات العامة، بغية تحقيق أهداف معينة أهمها تحقيق الاستقرار العام ومعالجة مختلف التغيرات والاختلالات التي قد تطرأ عليه والتوزيع العادل للثروة.

ثانيا: تطور السياسة المالية

عرفت السياسة المالية عدة تطورات ارتبطت بتغير دور الدولة وجم تدخلها في الاقتصاد، وسنحاول فيما يلي التطرق باختصار لأهم التطورات التي عرفتها السياسة المالية.

[1] داود خير الله وآخرون، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، بحوث ومناقشات الندوة الخاصة بالمنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 9-10 مايو 2014 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2015. متاح على الموقع: https://books.google.dz

[2] عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع، ط1، مصر،1997، 144.

[3] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عازم، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2000، ص182.

[4] فوزي عبد المنعم وأخرون، المالية العامة والسياسة المالية، توزيع منشورات المعارف، ط1، الإسكندرية، 1969، ص3.

1. السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي: احتلت السياسة المالية مكانا بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسة خلال الربع الثاني من القرن العشرين نتيجة التطورات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي. لقد انبثقت النظرية المالية التقليدية عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان أهم افتراضاته أن النظم الاقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل أوتوماتكيا وبالتالي فلا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وحصر وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية وعلى هذا أصبح من الضروري النظر حسب هذا المذهب المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة بمعنى أن تتساوى مبالغ الإيرادات والنفقات دون أن يكون لهذه الموازنة دور يذكر في تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

وقد ترتب على هذا المذهب ضرورة تقليص الموازنة العامة ما أمكن بحيث لا تمثل النفقات الحكومية إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج القومي واعتماد الضرائب كمورد وحيد لمواجهة هذه النفقات، وضرورة توازن الموازنة بمعنى أن تغطى النفقات عن طريق الضرائب دون لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي[1].

ونتيجة لمبدأ حياد نشاط الدولة المالي ووجوب عدم تأثيره على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة وسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية لأن النشاط الخاص أكثر كفاءة وإنتاجية من النشاط العام، وضرورة احتفاظ الدولة بميزانية سنوية متوازنة حسابيا، فقد كانت أدوات ووسائل السياسة المالية التقليدية تتمثل في[2]:

– الإنفاق العام لا يتعدى نطاقا ضيق محدود، وهو الإنفاق على الخدمات الأساسية لان الدولة في نظرها مدير سيء مسرف.

– تفرض الضرائب لتمويل الإنفاق العام بحيث يكون لها اقل اثر على الإنتاج والائتمان والاستهلاك والتوزيع أي لا يؤثر في الاقتصاد ولا يعدل من المراكز المالية للموليين.

– القروض كانت وسيلة استثنائية تلجأ إليها الدولة عن طريق سوق المال شأنها في ذلك شأن الأفراد وتستعين الدولة في سدادها للقروض بحصيلة الضرائب فكأن هذه القروض اختيار للضريبة المستقبلية بدلا من الضرائب الحاضرة.

– أما بالنسبة للتمويل التضخمي فلم تلجأ إليه الدولة في هذه المرحلة من التطور ولقد كانت النقود سلعية.

2. السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الكينزي: بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن، وما أملته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فالتطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي

[1] حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2006، ص 177.

[2] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص153.

أحاطت بالعالم في ثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية، أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث أدت الدعوة إلى مزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادو بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، وفرض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى وضع التوازني المنشودة[1].

فهذا الفكر الجديد يوجب على الحكومة حين ظهور بوادر التضخم أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعال مما يؤدي لانخفاض منحى الطلب الكلي إلى أسفل ليصل إلى نقطة التوازن الفعلى للاقتصاد القومي فمنحى الطلب الكلي هو الذي يحدد نقطة التوازن وهو يتكون من مجموعة متغيرات الطرف الأيسر من معادلة الناتج الوطني:

الناتج الوطني= الاستهلاك + الاستثمار+ الإنفاق الحكومي + (الصادرات–الواردات) + التغير في المخزون

أما في حالات ظهور الركود أو الكساد فعلى الدولة أن تسارع في استخدام السياسات المالية التي تؤثر على مكونات الطلب الفعال السابقة لتؤدي إلى رفع منحى الطلب الكلي إلى أعلى أي يزداد الطلب الفعال.

فقد بنى علماء الاقتصاد الذين يؤيدون نظرية كينز سياستهم المالية على أساس المالية التعويضية Compensatory Finance والمالية الوظيفية Functional واستخدموا كافة أدوات السياسة المالية للتأثير بها مباشرة على منحى الطلب الكلي فقط صعودا وهبوطا وفقا لمتطلبات الحالة الاقتصادية أي عندما يظهر بوادر الانكماش أو التضخم.[2]

ووفقا للتحليل الكينزي، فإن التوازن الاقتصادي في حالة التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائيا كما تذهب إليه النظرية التقليدية، وإنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل " التشغيل الناقص"، وبالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي،

[1] محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص 230.

[2] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص ص 156- 157.

بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل[1]. ولهذا أصبحت أهم خصائص السياسة المالية حسب المدرسة الكينزية[2]:

– اعتبار الإيرادات العامة والنفقات العامة أدوات لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

– لم يعد هدف الموازنة العامة تحقيق التوازن الحسابي بين الإيرادات والنفقات بل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

– لم تعد الضريبة أداة لتمويل النفقات بل لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

– لم يعد الإنفاق العام يتحدد في الخدمات الأساسية بل شمل الإنفاق جميع النشاطات الاقتصادية والاستهلاكية والإنتاجية.

وعلى هذا يمكن القول أن السياسة المالية لم تعد محايدة بل على العكس اتخذت مفهومها وظيفيا، فقد أصبحت أداة اقتصادية هامة لتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

ونتيجة لتطور دور الدولة وأتساع وظائفها فقد زادت النفقات النقدية الحكومية بازدياد نشاط الدولة وخاصة بعد أن أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن مسؤوليتها في إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة، وأدى هذا كله إلى زيادة دور السياسة المالية[3].

3. مراحل السياسة المالية المتدخلة: كان لابد على السياسة المالية أن تتخلى عن مفهوم الحياد وتتبنى مفهوم التداخل، ويمكن إرجاع تدخل السياسة المالية إلى مرحلتين:

– **السياسة المالية المحضرة:** يشيع تناولها بين الكتاب تحت عنوان "نظرية سقي المضخة"، ومقتضاها أن الدولة عن طريق سلطاتها المركزية أو المحلية يمكنها تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كثيرة وعلى نطاق واسع وتمويل عن طريق الاقتراض، يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية فيما بعد. والفكرة الأساسية التي تقترحها نظرية سقي المضخة يتمثل في أن برنامج اللإنفاق العام يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد ويشجعه على الانتعاش والنهوض، ويتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة، ولا تمثل خصما من القوة الشرائية النشيطة، وفي معظم الأحوال فإن النفقات التي تمول

[1] عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 146.

[2] حسين عبد القادر، يونس جعفر، المالية العامة والموازنات، مكتبة دار الفكر، فلسطين، 2013، ص28.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 177.

بالاقتراض تلبي هذا المطلب بدرجة أكبر وهي أكثر توسعا في الاتجاه من النفقات التي تمول بأية وسيلة أخرى[1].

إن نظرية سقي المضخة تفترض أن الشفاء سوف يكون معجلا وأن الإنتاج يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تستخدم بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة، كما تفترض أيضا أن الازدهار سوف يستمر بعد توقف النفقات الأساسية، وسوف يستمر الإنفاق الخاص في الارتفاع أو يظل عالي بقوته الذاتية.

ومما سبق يمكن القول أن سياسة السقي بالمضخة تقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش ومن ثم بإمكانه السير ذاتيا، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط[2].

- **السياسة المالية التعويضية:** تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، ويتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند إعداد الإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساسا بالموقف الاقتصادي والاتجاهات الموجودة، ولهذا يستخدم تياري الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل والعمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، ولكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي للسلع، ولتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها على السلع والخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد والمشروعات (بتخفيف أو زيادة أعبائهم الضريبية) أو على حجم الاستثمارات أو مقدار السيولة. فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أي التخلي عن مبدأ توازن الميزانية، وأهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الميزانية كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني واستقرار الأسعار.

وفي بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهتي السياسة التعويضية: زيادة النفقات وخفض الضرائب في نفس الوقت، ويكون العكس بطبيعة الحال هو ضرورة خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كلاهما كلما زاد حجم الإنفاق الخاص وتستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين هما التأثير على الاستهلاك والتأثير على الاستثمار. وتؤكد النظرية المالية التعويضية على أن الاعتبار الموجه في كل الأوقات يجب أن يكون هو حالة الاقتصاد، فإذا كان الإنفاق الخاص بالنسبة للفرد والمشروعات في حالة انهيار فإن الإنفاق العام يجب أن يزداد أو تخفض الضرائب بهدف تشجيع الإنفاق الخاص.[3]

---

[1] مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990_2004)، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص 61.

[2] محمد سلمان سلامة، مرجع سابق، ص ص 235- 236.

[3] مسعود دراوسي ، مرجع سابق، ص ص 62- 63.

المطلب الثاني: أهداف ودور السياسة المالية:

تسعى الدولة لتحقيق العديد من الأهداف عن طريق استخدام السياسة المالية وتظهر هذه الأهداف في الدور الذي تقوم به السياسة المالية وسنتطرق في هذا المطلب لأهداف السياسة المالية ودورها ومحددات نجاحها.

أولا: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها[1]:

1. التوازن المالي: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

2. التوازن الاقتصادي: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام وصول إلى أقصى إنتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامة معا إلى أقصى حد مستطاع، أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3. التوازن الاجتماعي: ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

4. التوازن العام: التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، مصر، 2003، ص44.

ثانيا: دور السياسة المالية

إن الهدف من السياسة المالية للدولة ينبع من الدور الذي تقوم به، ويمكن تلخيص دور السياسة المالية في[1]:

1. التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة ونافذة وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور التوجيهي والتحفيزي للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة وأخرى بالنفقات العامة.

2. التوزيع العادل للثروات والدخل: إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية[2].

4. تحقيق التوظيف الكامل: وذلك عن طريق إحداث عجز موازني بزيادة إنفاقها النقدي الحكومي دون استطاع مماثل في دخول الأفراد محدثا زيادة في الطلب الكلي، أما في حالة علاج الفجوة التضخمية فيتم عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار يقل عن الانخفاض في الضرائب. [3]

[1] صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دارسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص ص 498 – 499.

[2] موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ص13 .

[3] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة، ط3، الأردن، 2013، ص 341.

ثالثا: محددات صياغة السياسة المالية الناجحة

من أجل سياسة مالية ناجحة يجب وجود بعض المحددات والعوامل التي تؤثر على صياغة السياسة المالية في الدولة ومن أهمها[1] :

1. درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفؤ: مما تقدم اتضح لنا أن الضريبة الرافد الأساسي للإيرادات العامة، كما أن أهميتها تعتمد على درجة التقدم الاقتصادي للدولة، وأن حصيلة الضرائب تعتمد على أمور عديدة أهمها الطاقة الضريبية وهذه تعتمد على اقتصاد الدولة ومستوى تطوره ثم على الوعي الضريبي لدى المجتمع ثم على كفاءة الجهاز الإداري الذي يقوم على تحصيلها.

2. مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: إن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات العامة المخصصة لها في الموازنة، وبالتالي فإن لمستوى الإدارة وكفاءتها دورا هاما في الاستفادة من النفقات المخصصة لها لتحقيق الأهداف التي يريدها راسمو السياسة المالية، فإنهم عندما يرسمون سياساتهم يختارون ما يلائم مستوى كفاءة المؤسسات العامة، فإن السياسات التي تلائم مؤسسات ذات كفاءة عالية في التخطيط والتنظيم والرقابة، لا تماثل ذات الكفاءة الأقل.

3. وجود سوق مالي: من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، فإذا وجد سوق مالي كان لهذه السياسة فعالية أكثر، وأما إذا لم يكن هناك سوق مالي فإن هذه السياسة تستثنى من أمام الذين يرسمون السياسات المالية والنقدية.

4. وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نقصد بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية والمتخصصة والمركزية، وواضح دور البنوك التجارية في ما يسمى بعملية خلق نقود الودائع، والذي يؤثر على عرض النقود، وما لتأثير لسعر الفائدة ومنح الائتمان التي تمارسها البنوك التجارية من أثر على الاستثمار، لذلك فان السياسات المالية التي توضع لدولة يوجد فيها جهاز مصرفي متكامل كاف وفعال تختلف عن تلك السياسات المالية التي توضع لدولة لا يوجد فيها جهاز مصرفي فعال.

[1] محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص ص 377- 378.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

إن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساسا بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة، وأيضا الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي والمتمثلة في الإنفاق العام، الإيرادات العامة والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام

أدى تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي إلى زيادة أهمية النفقات العامة وسنتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالنفقات العامة وأثارها الاقتصادية.

أولا: ماهية الإنفاق العام وظاهرة تزايد النفقات العامة

1. **مفهوم النفقة العامة:** هناك عدة تعريفات للنفقة العامة نذكر منها:

- "مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزانتها بقصد إشباع حاجة عامة تحقيقا لأهدافها".[1]
- تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة".[2]ويتضح من خلال هذا التعريف ثلاث عناصر للنفقة هي[3]:

- **استعمال مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة العادية لذلك.
- **صدور النفقة من شخص معنوي عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر من شخص معنوي عام، كالدولة، الولاية، البلدية، وتبعا لذلك لا يعتبر المال الذي يخرج من ذمة شخص طبيعي نفقة عامة.
- **غرض الإنفاق:** له هدف وهو إشباع الحاجات العامة.[4]ومنه يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة، وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تصرفه لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة، تبرير ذلك يعود إلى سيادة

[1] جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص29.
[2] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص105.
[3] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 11.
[4] عبد الحكيم رشيد توبة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، ط1، عمان، 2010، ص137.

مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن ثم فيجب أن يتساووا كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة[1].

2. قواعد الإنفاق العام: وتشمل ما يلي:

- **قاعدة المنفعة:** يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إتفاق بين الكتاب سواء التقليدين أو المحدثين.[2]ويجب على الدولة أن تنظر في مقدار حاجة المجتمع إلى المشاريع المختلفة، وأن تجري مفاضلة فيما بينها على أساس ما يحققه كل منها من منفعة جماعية، ومن ثم تقرر كمية وتوقيت الإنفاق على هذه المشاريع، كما يجب أن يقسم هذا الإنفاق بشكل يراعي حاجات الطبقات الاجتماعية المختلفة في كافة المناطق.[3]
- **قاعة الاقتصاد:** المقصود بها الابتعاد عن التبذير أو إسراف في الإنفاق العام دون مبرر وترتبط هذه القاعدة بالقاعدة الأولى وفي هذا الخصوص يتطلب التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير والاقتصاد. فالتبذير يعني التسبب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى سوء استخدام أموال الدولة أي أن الإنفاق قد يكون غير ضروري ولا يحقق النفع العام أو قد يكون ضروري ويحقق نفع عام ولكن بتكاليف مرتفعة جدا، أما التقتير فهو القلة في الإنفاق والإحجام فيه حتى في مسائل وأوجه الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق من اجل تحقيق منافع عامة أو لإشباع حاجات عامة، أما الاقتصاد بالإنفاق فهو إنفاق ما يلزم من الأموال، وبالتالي فهو يحتل موقع وسطي بين مفهومي التقتير والتبذير.[4]
- **قاعدة الترخيص:** تعني أن النفقة العامة تصرف عن طريق هيئة عامة بأموال عامة لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من السلطة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط حق منح هذا الترخيص، ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ، ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني.[5]

---

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2010، ص 61.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 51.

[3] حسام عبد النبي، التحكم في قواعد الإنفاق العام. الاطلاع: 2020/1/1 / 16:06 https://www.alittihad.ae/article/897/2019

[4] عياد محمد علي، سارة منعم مهدي المرزوك، فاعلية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية للمدة 1977- 2014، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2018، ص 5.

[5] محمد جمال على هلالي، المحاسبة الحكومية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 60 .

3. تقسيمات النفقات العامة: هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة نذكر منها:[1]

- التقسيمات النظرية للنفقات العامة:

✓ من حيث الهيئة التي تقوم ها:

- نفقات قومية: تقوم بها الحكومة المركزية وتهم الشعب بأسره.
- نفقات محلية: تقوم بها الهيئات المحلية وهم سكان منطقة معينة.

✓ من حيث أغراضها:

- نفقات الإدارة العامة: نفقات الإدارة الحكومية.
- نفقات الأمن العام: نفقات الدفاع، والأمن والعلاقات الخارجية.
- نفقات الرخاء العام: نفقات تحسين وضع الشعب من كافة الوجوه.

✓ من حيث طبيعة النفقة[2]:

- نفقات حقيقية: تتضمن النفقات الاستهلاكية التي تمثل النفقات الحكومية الجارية والتي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية كالرواتب.
- نفقات رأسمالية: ما يتم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى مشروعات البنى الأساسية كالطرق.

- التقسيم الوضعي للنفقات العامة: تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى[3]:

- **نفقات إدارية:** هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات: نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، وغيرها.
- **نفقات اجتماعية:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجة العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد.
- **نفقات اقتصادية:** هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية كالنقل،الري، وغيرها.

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران، الأردن، 2009، ص ص 232-233.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 471.

[3] زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006 ، ص ص 35- 36.

4. ظاهرة تزايد النفقات العامة: إن أي دارس لتطور النفقات العامة في أي بلد من البلدان، يلاحظ أنها آخذة بالازدياد سنة بعد أخرى، واعتماد على الإحصاءات المتعلقة بهذه النفقة، فقد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكان أول من لفت النظر إلى هذه الظاهرة العامة هو الألماني الاقتصادي (فاجنر)، وقد أقام دراسته بناءا على تطور النفقات العامة في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر، وقد توصل بعد ذلك إلى قانون اقتصادي نسب إليه فيما بعد وأطلق عليه قانون فاجنر، ويتلخص هذا القانون في أنه (إذا حقق أي مجتمع معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا ترجع كلها إلى أسباب حقيقية بل ترجع في جزء منها لأسباب ظاهرية) ونعرض فيما يأتي لهذين النوعين من الأسباب [1].

- **أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة:** للتزايد الحقيقي للنفقات العامة عدة أسباب هي[2]:

✓ **الحروب:** تعتبر الحروب من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية، فالحروب وتكاليف ما يصرف عليها ولاسيما ما يصرف على الجنود، والآلات والمعدات الحربية وقت الحرب وإعانة عائلات الضحايا تكلف مبالغ مالية كبيرة جدا. ويلاحظ أن قيمة النفقات العامة ترتفع كثيرا في أوقات الحرب، وتنخفض عند انتهائها ثم لا تلبث أن تأخذ فالزيادة تدريجيا لاستبدال الأسلحة القديمة بأسلحة حديثة، حتى تكون الدولة في حالة استعداد دائم لمواجهة ما قد يطرأ في المستقبل.

✓ **الأسباب الاقتصادية:** وهي ناتجة عن عنصرين رئيسيين هما:

- زيادة الدخل الوطني: فالزيادة في الدخل الوطني تتبعها زيادة في حجم النفقات العامة، لأن الزيادة في الدخل الوطني تؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد وإلى طلب المزيد من الخدمات، وإلى زيادة النفقات العامة للدولة لأجل إشباع الحاجات العامة.
- تطور دور الدولة الاقتصادي: أصبحت الدولة تتدخل للقضاء على البطالة، ولتحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد، وللقيام بتنفيذ المشاريع الاقتصادية وأصبحت الدولة تتدخل لتوجيه الاقتصاد، ووضع الخطط اللازمة لزيادة الدخل الوطني.

[1] علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 28، العدد1، 2012، ص 618.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 296.

بالإضافة إلى تدخل الدولة في حالات الكساد لزيادة النفقات العامة لأجل الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال، وتقديم الدعم المالي للصناعات الوطنية لكي تتمكن من منافسة السلع الأجنبية[1].

✓ **الأسباب الاجتماعية:** تعتبر حافزا قويا لزيادة النفقات العمومية التي تقوم بها الدول على اعتبار أن مهامها التنموية لا تقتصر على الأمور الإقتصادية فقط، وإنما تتناول تحقيق الأغراض الإجتماعية في الخطط التنموية الإجتماعية، وذلك بتوجيه النفقات العمومية نحو المشروعات ذات الأغراض الإجتماعية كالصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية للمرضى والمعوقين، وكبار السن، والأرامل، والأطفال الذين لا عاهل لهم، ودور الرياضة، والشباب، وغير ذلك من النفقات الاجتماعية، وكذلك بتوزيع نفقات عمومية في شكل معونات لغير القادرين على العمل، أو توفير وظائف للعاطلين. . .إلخ، والهدف من هذه النفقات الإجتماعية هو تقليل تفاوت الدخول، والثروات بين فئات المجتمع حتى لا تتكدس الأموال في أيدي فئة قليلة من الناس، والذين يتكاسلون في كثير من الأحوال عن توظيف أموالهم في المشروعات التنموية الإستثمارية ذات الصبغة الإنتاجية، أو الاستهلاكية، أو الكمالية[2].

✓ **الأسباب السياسية:** لقد أدى تغير الفلسفة السياسية للدولة في الداخل والخارج إلى زيادة النفقات العامة. ففي المجال الداخلي، أدى زيادة الوعي لدى المواطنين إلى زيادة مطالبة الدولة بتقديم المزيد من الخدمات، وتنفيذ العديد من المشاريع. أما في مجال الخارجي، فقد اتجهت النفقات العامة نحو الزيادة ولا سيما نفقات وزارة الخارجية وذلك بسبب ازدياد عدد المنظمات الدولية والإقليمية، كما أن فتح السفارات والقنصليات في دول العالم يكلف الدولة مبالغ كبيرة، يضاف إلى ذلك تقديم الإعانات للدول الأخرى لتدعيم العلاقات بين الدول.

✓ **الأسباب الإدارية:** يؤدي اتساع نشاطات الدولة وتعدد وظائفها، نتيجة لتطور سياستها في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية، لإنشاء العديد من الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية للقيام الخدمات المطلوبة، ويسب ذلك زيادة في عدد الوظائف والموظفين في جهاز الدولة، وبالتالي زيادة كبيرة في النفقات العامة.[3]

---

[1] براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر تطورها أسبابها ومتطلبات ترشيدها، مجلة الإبداع، المجلد 7، العدد 8، 2017، ص 114.

[2] بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من 1980 إلى 2013، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، ص 182.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط 3، الأردن، 2007، ص 82.

✓ **الأسباب المالية:** وترجع لعاملين أساسيين هما وجود فائض في الإيرادات العامة ولجوء الحكومات للاقتراض الداخلي أو الخارجي. إن أهم هذه الأسباب سهولة الاقتراض في العصر الحاضر، مما أدى لكثرة توجه الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي وخاصة على الشؤون الحربية[1].

- **أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة:**

ترجع أسباب زيادة النفقات العامة إلى تدهور قيمة النقود، وطريقة إعداد الميزانية والحسابات العامة، وتغير مساحة إقليم الدولة، وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان. ويمكن إيجازها فيما يلي[2]:

✓ **تدهور قيمة النقود:** ويعني تدهور قيمة النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هذه النفقات، أو بمعنى آخر إن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة. ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

✓ **اختلاف الفن المالي:** وهو يتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي، وإلى اختلاف طرائق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة فكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية،وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلا أن تجرى مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها.

✓ **زيادة مساحة الدولة:** إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعا ليس إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدين من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

---

[1] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ص ص 200-201.

[2] علي سيف علي المزروعي، مرجع سابق، ص 620.

ثانيا: سياسة الإنفاق العام أدواتها وأثارها الاقتصادية

1. **تعريف سياسة الإنفاق العام:** تعرف السياسة الإنفاقية بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما تظهر الميزانية العامة، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد.[1]
2. **أدوات سياسة الإنفاق العام:** تتمثل أدوات سياسة الإنفاق العام في :[2]

- **تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:** وهذا لكون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد القومي من جهة، والقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى. وهي بهذا تكون توسعية أو تقيدية. إلا أنه من المفيد جدا إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في الزيادة في الإنفاق العام بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من أثار سلبية كالتضخم ولعدم قدرة الدولة دائما على تغطيته. وتكون لا إرادية تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب، والكوارث الطبيعية ونفس الأمر يقال عن التخفيض.
- **إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:** وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على نحو التالي:
  - نفقات الخدمات العامة؛
  - نفقات الأمن والدفاع؛
  - نفقات الخدمات الاجتماعية؛
  - نفقات الشؤون لاقتصادية؛
  - نفقات أخرى.

ويتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام، ويحدث التغير تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة، وتبعا لرغبة السلطات في تغييرها. وغالبا ما يتم إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وفق المبادئ التالية[3]:

- مبدأ الأهمية النسبية: يستند مضمون هذا المبدأ إلى تخصيص النفقات بحسب الأهمية النسبية لكل قطاع

[1] عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 41.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطوعات الجامعية، ط، 2، الجزائر، 2005، ص ص 190- 191.

[3] براهيم خناطلة، نادية خلفة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الاكادمية، المجلد7، العدد1، جانفي 2020، ص 558- 559.

في الدولة، حيث يعمل هذا المبدأ على تحليل وقياس التكلفة والعائد فالمقارنة بينهما تساعد في اختيار المشاريع والقطاعات الهامة للاقتصاد الوطني والمفاضلة بينها، من أجل ترتيب القطاعات حسب أفضليتها في المصلحة العامة.

- توفر المعطيات والمعلومات المالية الضرورية: يسمح توفر المعلومات والمعطيات المالية بعد أن يتم استغلالها في معاينة تدفق الإيرادات وكذا التخصيص القائم للنفقات، ويتم تمحيص هذه المعلومات ومعالجتها وفق أساليب علمية حديثة حتى يتسنى معرفة القطاعات الأكثر أهمية.
- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية: تسعى الدولة أن تحقق النفقات العامة أهدافها المرجوة وأثارها المباشرة على المشاريع والقطاعات المستهدفة بهذه النفقة، وأن تعكس مردودية هذه المشاريع والقطاعات بمقدار ما أنفق عليها، ويتم زيادة نفقات القطاع اذا كانت المنافع الاجتماعية تفوق تكاليفه، كما أن الحرص على جودة الخدمات التي يقدمها القطاع يمكن أن تجنب المصاريف الإضافية الكثيرة التي تثقل كاهل الدولة.

3. الأثار الاقتصادية للنفقات العامة: للنفقات العامة تأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية نذكر منها:[1]

- **أثرها على الادخار:** تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الادخار الوطني. فبالنسبة للنفقات العامة الإنتاجية، فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بما تنطوي عليه من زيادة في الادخار الوطني أما النفقات العامة الاستهلاكية أو الإعانات الحكومية فإنها تؤدي إلى ميل المستفيدين للادخار سواء اتخذت هذه النفقات صورة خدمات مجانية أو إعانات اقتصادية أو اجتماعية.
- **أثرها على التشغيل:** تعمل النفقات العامة على تعزيز التشغيل وذلك عن طريق:

- تقديم إعانات للمنتجين يحول دون تسريح للعمال ويؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.
- قيام الدولة بفك العزلة عن بعض المناطق بإقامة المرافق الضرورية العمومية فان النفقات التي تتحملها في هذا المجال تؤدي إلى توفير فرص عمل لسكان تلك المناطق.
- النفقات العامة التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان الحاضر والمستقبل وعليه يقبلون على العمل أينما كان.

[1] محمد الساحل، المالية العامة، دار جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص ص 56- 59.

- زيادة المشاريع الخدمية والإنتاجية وما يترتب عنها من استيعاب للأيدي العاملة لتوظيفها في هذه المشاريع.[1]

- **أثرها على إعادة توزيع الدخل الوطني:** ويتم هذا من خلال عدة صور للنفقات العامة:

- تقديم إعانات مباشرة على شكل معاشات للمتقاعدين وإعانات الشيخوخة والبطالة.
- الإنفاق على الخدمات الأساسية في المجتمع مما يجعلها تقدم مجانا للمواطنين مثل التعليم المجاني والصحة.
- تقديم سلع وخدمات بأقل من تكلفة إنتاجها مثل الكهرباء والماء كل هذه الإعانات أو النفقات التحويلية تساهم في رفع مستوى دخول الأفراد ذوي الدخول المنخفضة وإذا علمنا أن هذه النفقات تمول عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية. والتي تعمل على خفض مستوى دخل أصحاب الدخول العالية، فان الفجوة بين الأغنياء والفقراء سوف تضيق.

- **أثرها على الإنتاج والاستثمار:** إن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة القدرة أو الطاقة الإنتاجية وبالتالي يزيد الاستهلاك بصورة غير مباشرة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ويزيد من الاستثمار الخاص وبالتالي زيادة حجم استخدام العمالة ويعمل على التوسع في الاستهلاك وهكذا، أما زيادة الإنفاق الاستهلاكي فانه يؤدي إلى زيادة مستوى استهلاك المواطنين وزيادة الاستثمار والإنتاج.

ونفس الشكل بالنسبة للنفقات الحكومية الأخرى ويتوقف كل ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي. كذلك يؤثر الإنفاق العام في تنقل بعض موارد الإنتاج من فرع لأخر ومن منطقة لأخرى فالحكومة تستطيع بواسطة سياستها الإنفاقية أن توجه الإنتاج[2].

ثالثا: سياسة ترشيد الإنفاق العام:

1. **تعريف ترشيد الإنفاق العام:** يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح الرشد، والذي معناه الاقتصادي يعني التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يمليه العقل ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد

[1] حسين خربوس، حسن اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص ص 158- 159.

[2] عبد الغفور ابراهيم احمد، مرجع سابق، ص235.

الاقتصادية والبشرية المتوفرة.[1] ويقوم الترشيد الحقيقي للإنفاق العام على دعائم أساسية منها: رفع كفاءة وفعالية الإنفاق في المجالات التي يخصص لها، أن يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر وطنية حقيقية، يتوقف رفع كفاءة وفعالية الإنفاق العام وأفضلية تمويله على مدى القدرة على الدراسة والتحليل المنطقي والتخطيط الاستراتيجي قبل اتخاذ القرارات وتعزيز مشاركة الأجهزة سواء التنفيذية أو التشريعية في اتخاذ القرار.[2]

2. **أهداف ترشيد الإنفاق العام:** يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق ما يلي[3]:

– رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المداخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

– تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.

– خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.

– مراجعة هيكلة المصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهره، والاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

– دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها، والمحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والطويلة.

3. عناصر عملية ترشيد الإنفاق العام: تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، ولعل من أهمها ما يلي [4]:

– **التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل:** وذلك بتضييق السقف بين الحد الأعلى، والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي، المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، ط4، الأردن، 2012، ص 367.

[2] فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000–2010، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ،جامعة الجزائر3، 2011–2012، ص83.

[3] كزيز نسرين، حميدة مختار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000–2017، مجلة الإبداع، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص ص 114– 115.

[4] ضيف محمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)، مذكرة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2014– 2015، ص 100.

تتحملها الحكومة، وهو الموقف الذي بدوره يحدده النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، بالإضافة إلى الظروف البيئية.

- **عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:** ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة[1].

- **إتباع مبدأ الأولوية:** حيث أن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع، وتعظيم منفعة استخدامها، وقد تعرض الفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ، ومن ذلك تحليلا لتكلفة والعائد، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح باختيار المشاريع، الأكبر عائد وأقل تكاليف لإنشائها.

- **التحديد الدقيق لمقدار النفقة العامة المطلوبة والتوقيت السليم لها:** فبالإضافة إلى أن مقدار النفقة العامة يجب أن يكون معياريا، كما يجب أن يتم في الوقت المناسب، دون تقديم أو تأخير، وذلك من أجل تحصيل الأثر المطلوب من الإنفاق العام في حينه، كذلك فإن توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة، وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية.

- **تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:** من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.[2]

4. عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: لضمان نجاح عملية الترشيد لابد من توفر جملة من الدعائم والمتطلبات التي لا بد منها. ونذكر منها[3]:

- **إرادة سياسية قوية:** حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لعملية الترشيد.

---

[1] بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي يومي 11- 12 مارس 2013، جامعة سطيف1، ص5.

[2] مرجع نفسه، ص5.

[3] ضيف محمد، مرجع سابق، ص 100.

– **كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها:** فإن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة، في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام، حيث نجد (خاصة في الدول النامية) ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

– **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة:** ويتوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة والتي تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به.

– **الشفافية المالية والمساءلة:** إن من أهم ركائز ومبادئ ترشيد الإنفاق الحكومي ما يعرف بالشفافية والمساءلة اللتان تعتبران أداتان مترابطتان ومهمتان أيضا لأجل ترشيد الإنفاق الحكومي والحفاظ على المال العام، فالأولى تتيح تدفق المعلومات حول كل ما يتعلق بإدارة المال العام وإنفاقه، أما الثانية فتعطي الفرصة لمساءلة من يقفون على إدارة هذا المال ومحاسبتهم في حالة حيادهم عن المسار الصحيح أو هدرهم للمال العام بأي شكل من الأشكال.[1]

المطلب الثاني: السياسة الضريبية

تشمل السياسة الضريبة مجموعة من الأدوات التي تأثر في النشاط الاقتصادي للدولة، وتعتبر الضريبة أهم الإيرادات العامة التي تساهم في تغطية النفقات العامة، وسنتطرق لتعريف الضريبة وأنوعها ومبادئها وأدواتها وأثرها على النشاط الاقتصادي.

أولا: ماهية الضريبة

1. تعريف الضريبة: هناك عدة تعريفات للضريبة نذكر منها:

– "اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة"[2].

[1] براهيم خناطلة، نادية خلفة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكادمية، المجلد 7، العدد1، جانفي 2020، ص 564.

[2] محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، الجزائر، 2003، ص 58.

- "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيننا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع".[1]

وكما هو واضح من التعاريف السابقة فالضريبة: "فريضة من المال تجنيها الدولة من مواطنيها والقاطنين في ديارها، على قدر يسار كل فرد، لتتمكن عن طريقها من الإنفاق على مصالح الدولة ومرافقها العامة. وليس للأفراد الحرية في تحديد مقدارها أو ميعادها بل هم ملزمون بدفعها حسب ما ينص عليه القانون الضريبي لكل دولة"[2].

2. مبادئ الضريبة: يمكن إيجاز مبادئ الضريبة فيما يلي:[3]

- **مبدأ العدالة:** وتعني مساهمة كل عضو من أعضاء الجماعة في الأعباء الضريبية بحسب مقدرته النسبية على الدفع.
- **مبدأ الكفاءة:** يمكن النظر للكفاءة من زاويتين:

- الزاوية الأولى تتعلق بكفاءة تحصيل الضريبة والكفاءة الاقتصادية للضريبة؛
- الزاوية الثانية تتعلق بكفاءة الضريبة ومدى ارتباطها بكفاءة النشاط الاقتصادي بأسره. ويجب أن لا يعرقل تحصيل الضريبة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في المجالات التي تحقق أعلى عائد أو أفضل إنتاجية. والإدارة ضريبية الناجحة تتوفر فيها مجموعة من المقومات منها[4]:
- توفر العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة التي يحققها ارتفاع مستوى تأهيلها وتدريبها.
- توفر نظم الرقابة التي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مخالفات الأجهزة المختلفة، وفرض العقوبات المناسبة لضمان انتظام سير العمل.
- توفر نظم الأجور التي تكفل حصول موظفي الإدارة الضريبية على أجور تتناسب وطبيعة ما يضطلعون به من مسؤوليات، وعلى مكافآت تشجيعية تنطوي على حوافز فعالة.
- تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع مستوى خدماتها.
- تبسيط أحكام قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها، إذ يؤدي ما تتضمنه هذه القوانين من تخفيضات

[1] حامد عبد المجيد دراز وأخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الجزء2، الاسكندرية، 2003، ص15.
[2] إبراهيم محمد خريس، الضرائب في النظام المالي الإسلامي، دار الأيام، 2013، الأردن، ص 49.
[3] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، ط3، الأردن، 2015، ص ص 52- 54.
[4] يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 141 - 142 .

وإعفاءات وإضافات في الأسعار وقواعد معقدة لتقدير أوعية الضرائب•إلى خلق الكثير من المشكلات والصعوبات التي قد تعجز الإدارة عن إيجاد حلول مناسبة لها، ما قد يؤدي إلى نشوء منازعات بينها وبين الممولين، كما يؤدي تعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضرائب إلى دفع الممولين للتهرب• منها.

– **مبدأ اليقين:** يرتبط بمدى وضوح الضريبة بالنسبة للفرد الملتزم بدفعها. والهدف من ذلك هو حماية دافع الضريبة من التعسف الممكن حدوثه من موظفي الإدارة الضريبية.

– **مبدأ الملائمة:** ويتعلق هذا المبدأ بكيفية تحصيل الضريبة وتوقيت دفعها، ويقضي هذا المبدأ بأن أسلوب دفع الضريبة وتوقيته يجب أن يكونا بقدر الإمكان ملائمين ومناسبين لدافع الضريبة.

– **مبدأ البساطة:** ويعني أن يكون هناك درجة من الاستجابة للضرائب المفروضة لتغيرات النشاط الاقتصادي. والهدف من المرونة هو جعل الهيكل الضريبي متلائما باستمرار مع متطلبات التغير في الظروف الاقتصادية ومع أحوال الخزينة، مما يؤدي إلى تسهيل تحقيق أهداف السياسات المالية العامة.

– **مبدأ الاقتصاد:** ومعناه أن تكون الضريبة قليلة النفقات في الجباية[1].

3. أنواع الضرائب: توجد العديد من المعايير التي تستخدم في تقسيم الضرائب، حيث يمكن أن نقسمها وفقا لثلاثة معايير: المعيار الأول يتعلق بالمادة الخاضعة للضريبة، والمعيار الثاني يتعلق بطريقة التحصيل، أما المعيار الثالث فيتعلق بالطبيعة القانونية للضريبة. ويمكن إيجازها كالتالي[2]:

– **حسب المادة الخاضعة للضريبة:** تقسم الضريبة إلى:

- الضرائب على الدخل (نواتج العمل ورأس المال): الضرائب على الدخول، والضرائب على المؤسسات.
- الضرائب على رأس المال (السلع المملوكة وانتقالها): الرسم العقاري، حقوق التسجيل.
- الضرائب على الإنفاق (نفقات الاستهلاك): حقوق الجمارك.

– **حسب طريقة التحصيل:** حسب هذا المعيار تقسم الضرائب إلى:

• وعاء الضريبة: لكل ضريبة وعاء معين يتمثل في المادة التي تخضع لها. ويعني تحديد المادة الخاضعة للضريبة وتثبيت قواعد تقييم تلك المادة الواجب تحديدها وهو الشيء أو المجال الخاضع للضريبة سواء كان نشاط أو سلعة أو حيازة وتكون مصدر الضريبة، وبالتالي فان المادة الضريبية تعني العنصر الاقتصادي الذي يخضع للضريبة. تشكل المادة الخاضعة للضريبة مصدر الضريبة. أنظر: خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، ط 1، مصر، 2009، ص 92.

•التهرب الضريبي: يقصد به محاولة بعض المكلفين التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم، ويترتب على هذا التهرب الإخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، كما أنه يضعف من إنتاجية الضرائب ويأخذ التهرب الضريبي شكلين هما الغش الضريبي وهو تهرب غير مشروع يعتمد على مخالفة القانون. وذلك من خلال إخفاء وعاء الضريبة من أعين المختصين أو كتمان جزء منه. الشكل الثاني هو تجنب دفع الضريبة من خلال الامتناع عن القيام بالعمل أو التصرف الذي يستوجب دفعها. أنظر: عبد الغفور ابراهيم محمد، مرجع سابق، ص 246.

[1] إبراهيم محمد خريس، مرجع سابق، ص 58.

[2] ضيف محمد، مرجع سابق، ص ص 80-81.

- الضرائب المتحصل عليها عن طريق إصدار وثيقة اسمية للتحصيل من قبل إدارة الضرائب، و هذه الوثيقة ترخص لقابض الضرائب.
- الضريبة المتحصل عليها بطريقة تلقائية دون أن يكون هناك وثيقة للتحصيل.

– **حسب الطبيعة القانونية:** يمكننا التمييز حسب هذا المعيار بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فإذا كانت الضريبة قد نشأت في تاريخ محدد كالضريبة التي تفرض على رأس المال (الرسوم المهنية، العقارية)، أو على المداخيل (ضرائب على الدخل أو على المؤسسات) فإن الضريبة هنا تكون مباشرة، أما إذا كانت الضريبة قد نشأت بصفة عرضية أو متعلقة بإرادة الممول كالرسم على رقم الأعمال، حقوق التسجيل والطابع، حقوق الجمارك...الخ، فإن الضريبة تكون غير مباشرة.

ثانيا: السياسة الضريبية أدواتها وآثارها الاقتصادية:

1. تعريف السياسة الضريبية: يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الآثار الغير المرغوبة للمساهمة في تحقيق الأهداف [1].

وعرفت السياسة الضريبية بأنها مجموعة من الاتجاهات العامة التي تعلن عنها الدولة مسبقا بصيغة أحكام قانونية يتضمنها التشريع الضريبي للتعبير عن نيتها في تحقيق مجموعة أو هيكل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية لأفرادها.[2] فالسياسة الضريبية تتسم بما يلي[3] :

- أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط.
- أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، والبرامج المتكاملة معها، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.
- أنها جزء مهم من أجزاء السياسة المالية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق أهدافها.

2. أدوات السياسة الضريبية: تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام ضريبي معين باعتبار النظام الضريبي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية، التي تعكس رغبة الدولة وأهداف

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 113.

[2] بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 18، 2016، ص 113.

[3] المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 8.

السلطات، وبالتالي فهو مجموعة القواعد والأصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممونين والإدارة الضريبية. ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما[1]. ويعرف النظام الضريبي على أنه مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع الضريبي إلى الربط والتحصيل.[2] ويمكن توضيح أهم أدوات السياسة الضريبية فيما يلي[3]:

– **تثبيت الضريبة:** وذلك بتحديد سعر ثابت للضريبة طوال مدة المشروع أو الاستثمار، حتى لا يتعرض المشروع لاضطراب في أعماله نتيجة لتعديل نظام الضريبة أو سعرها.

– **ترحيل الخسائر:** وهو نموذج لمشاركة المشروع فشله في مقابل اقتطاع جزء من أرباحه في شكل ضريبة في فترات الرواج وتحقيق الربح، ويساعد ترحيل الخسائر على تشجيع الاستثمار وتوجيهه كما يحد من الاثار السلبية للضريبة على قرار الاستثمار الخاص، فضلا عما يحققه من العدالة الضريبية في المدى الطويل وكلما زادت السنوات التي يسمح فيها بترحيل الخسائر في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين، وقد يتم ترحيل الخسائر إلى الأمام لتعويض المشروع عن خسائره، سواء تم هذا الترحيل بشكل مطلق إلى أن تستنفذ الخسائر بشكل كامل، أو لمدة معينة لا يسمح بعدها بالترحيل، أو ترحيلها إلى الخلف لمساعدة المستثمر على توفير سيولة تخرجه من عثرته، أو الترحيل إلى الأمام والخلف.

– **الإعفاءات الضريبية**[4]: هي إسقاط لحق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة. وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة. ويمكن أن يكون الإعفاء كليا أو جزئيا، دائما أو مؤقتا. وهي نوعان:

- **التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء:** وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة.
- **التخفيضات الضريبية الخاصة بالمعدل:** ويعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات.

---

[1] عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر3، يوم 13 ماي 2013، ص 128.

[2] يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] أحمد عبد الصبور الدلجاوي، مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبية، مجلة الميزان، العدد 211، وزارة العدل، الإمارات، 2018، ص ص 52–53.

[4] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، ط1، 2011، عمان، ص ص 118– 119.

– **القرض الضريبي:** هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى. وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة. ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار لقواعد الضريبة سارية المفعول فيعمل القرض الضريبي على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي، ولا يتغير هذا الوفر الضريبي تبعا لسلم الاقتطاع الاقتصادي.

– **تأجيل الضريبة:** وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية الضريبة، وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة[1].

– **المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

– **الخصم الضريبي:** تطبيق مبدأ الخصم يعني حق المكلف في استرداد مبلغ الضريبة الذي سبق سداده عند شراء السلع والخدمات التي قام ببيعها، ومن ثم فان عبء الضريبة في نهاية الدورة الاقتصادية لا يقع على أصحاب الفعاليات الاقتصادية بل على عاتق المستهلك النهائي كما في كافة الضرائب غير المباشرة، ومبدأ الخصم الضريبي هو أرق ما توصل إليه الفن الضريبي.

– **رد الضريبة:** وذلك في حالة قيام الممون ببيع أصل قديم واستخدام ثمن البيع في شراء أصل جديد محله خلال فترة زمنية معينة، بهدف تشجيع المشروعات على تنفيذ برامج الإحلال والتجديد ودفع عملية التنمية الاقتصادية، وهناك الرد الضريبي لمشتريات السياح التي يتم إخراجها معهم عند مغادرة حدود الدولة، وقد يكون الرد مطلقا أو محددا.

3. الأثار الاقتصادية للضريبة: للضريبة عدة أثار في المجال الاقتصادي نذكر منها:

– **أثر الضريبة في الاستهلاك:** تقوم الضرائب بالتأثير مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، ويتحدد ذلك حسب معدل الضريبة. فكلمت كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره عل الدخل أكبر والعكس

[1] عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم، مرجع سابق، ص 119.

[2] محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جانفي 2009، ص 318.

صحيح[1]، وتجدر الإشارة هنا أن درجة التأثير تختلف باختلاف الدخل فأصحاب الدخول الضعيفة يخصصون معظم دخلهم للاستهلاك وبالتالي يكون أثر الضريبة على الاستهلاك كبيرا عكس أصحاب الدخول الكبيرة.

- **أثر الضريبة في الادخار:** من الواضح أن الضريبة تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل بالنسبة للأفراد، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيع الأفراد لدخلهم بين الاستهلاك والادخار، ونحن نعلم بان الأفراد في الدول النامية يميلون إلى الاستهلاك أكثر من ميلهم إلى الادخار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة مدخراتهم نتيجة زيادة الضريبة المفروضة على الدخل. ونفس الأمر بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على الأرباح.[2]
- **أثر الضريبة على حجم الإنتاج:** تؤثر الضريبة على حجم الإنتاج من عدة جوانب، إذ أن تأثير الضريبة على الادخار إنما ينطوي في حقيقته على الحد من حجم الاستثمارات، كما أن فرض الضريبة يؤدي إلى رفع نفقات الإنتاج مما يحد من أرباح المنظمين الذين يحاولون نقل عبء الضريبة إلى المستهلك بزيادة أسعار بيع الإنتاج، الأمر الذي يتوقف على مدى مرونة الطلب.

وقد يتجه المنظمون إلى تخفيض حجم الإنتاج مما يؤدي إلى الحد من استخدام عوامل الإنتاج المتاحة وزيادة البطالة، الأمر الذي يحتم على الدولة زيادة إنفاقها وبالتالي زيادة الطلب العام لتعويض النقص في الطلب الخاص، وخاصة في القطاعات التي تأثرت بقرارات المنظمين نتيجة فرض الضرائب.[3]

- **اثر الضريبة على الأسعار:** تختلف أثار الضرائب حسب طبيعة الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة)، فتؤدي الضرائب المباشرة إلى انخفاض المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على الدخول والثروات، مما يقلل من توفر القوة الشرائية للأفراد، وبالتالي تخفيض استهلاكهم، فيقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على السلع الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع، مما يقلل من عرضها فترتفع أسعارها خاصة إذا لم تقدم الإعانات الحكومية لدعمها[4].

[1] محمد سلمان سلامة، مرجع سابق، ص 268.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص124.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران، الأردن، 2009، ص 248.

[4] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2016، ص65.

- **أثر الضريبة على توزيع الدخل:** تستخدم حصيلة الضريبة للحد من تفاوت الدخول وتحسين الأوضاع المعيشية لفئات الدخل المنخفض وذلك يكون في شكل إعانات تقدمها الدولة لهم. ويظهر هذا الأثر خاصة في الضرائب المباشرة لأنها تفرض على الدخل والثروة وتأثر على الطبقات الغنية والادخار.

المطلب الثالث: سياسة العجز الموازني

تعتبر عجز الموازنة أداة من أدواة السياسة المالية حسب التحليل الكينزي، بعدما كانت سابقا مجرد مشكلة تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، يجب إيجاد حلول لها وذلك حسب التحليل الكلاسيكي، ويظهر العجز في الموازنة العامة عندما تكون النفقات أكبر من الإيرادات، وسنتطرق لتعريف سياسة العجز الموازني ولأنواعها، وأسبابها وطرق علاجها وآثارها.

أولا: ماهية العجز الموازني

1. تعريف العجز الموازني: يقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة أو بمعنى آخر هو زيادة النفقات العامة للدولة عن الإيرادات العامة للدولة في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطرة في النفقات العامة فالنفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز وطبيعته حيث أن النفقات تميل غالبا إلى الزيادة في مختلف دول العالم، وسبب هذا التزايد في النفقات هو تطور الحاجات العامة ونمو وظائف الدولة[1].

كما يعرف عجز الموازنة على انه" تلك الوضعية التي يحدث عندها زيادة نفقات الدولة العامة عن إيراداتها".

والعجز الموازني بمعناه المطلق هو زيادة الإنفاق على الإيرادات الذاتية للجهة، والعجز يتعرف عليه في العادة عند إعداد الموازنة وقبل التنفيذ لذلك فان الحكومة تعمل على علاجه في البداية إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإن لم تستطع ذلك أو لم تكن هناك رغبة في تخفيض النفقات أو الزيادة للموارد الذاتية، فإن العجز يعالج بالتمويل من الغير[2].

[1] هزرشي طارق، لباز الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع، والرهانات المستقبلية، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 23- 24 فيفري 2011، ص 7.

[2] محمد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية لتمويل العجز الحكومي، ندوة الصناعات المالية الإسلامية للبنك الإسلامي للتنمية، الإسكندرية، يومي 15- 16 أكتوبر 2000، ص 22.

2. أنواع العجز الموازني: إن عجز الموازنة متعدد الأشكال ومختلف الأسباب ولكن علماء الفكر المالي قد صنفوه إلى الأنواع التالية :[1]

- **عجز متوقع من قبل السلطات المسئولة:** وهو عجز يتضمنه قانون الموازنة ويبرز بصورة واضحة في بداية السنة المالية.

- **عجز طارئ أو مؤقت:** وينشأ مثل هذا العجز نتيجة تبدل الحالة الاقتصادية أثناء السنة المالية فقد تضع الدولة في بداية السنة المالية موازنة وبتقديرات صحيحة بحيث تتساوى فيها النفقات مع الإيرادات وفق الحالة الاقتصادية المتوقعة إلى أنه عند تنفيذ الموازنة أثناء السنة المالية، قد تعصف بالاقتصاد الوطني ظروف صعبة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي فيؤثر هذا في مجمل الضريبة، ويظهر هذا العجز كذلك في حالة الأزمات الاقتصادية التي تعمل الدولة هنا على زيادة حجم إنفاقها من اجل العمل على حل الأزمة وبالتالي يحصل عجز في الموازنة العاملة.

- **العجز التقليدي:** ويسمى أيضا العجز الشامل أو الإجمالي، ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من البنك المركزي[2].

- **العجز البنيوي أو الهيكلي:** يظهر العجز البنيوي أو الهيكلي نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي بسبب ظروف غير مواتية تحيط بهذا الاقتصاد، وهو يظهر على شكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا تؤثر فيها مختلف الحلول التي تتبناها الدولة لإقامة التوازن، وهذا النوع هو الأكثر خطورة لعمق جذوره في مالية الدولة، نظرا لعدم تزايد الإيرادات بنسبة تعادل تزايد النفقات.

ويرجع هذا العجز إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها والتي تؤدي إلى زيادة العجز الفعلي عن المقدر في الموازنة نتيجة زيادة النفقات عن الإيرادات وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات وعن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية.[3]

---

[1] محمد عبد الحليم عمر، مرجع سايق، ص ص 7- 8.

[2] ناصر بوجلال، كمال ديب، التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، 2019، ص 247.

[3] ايهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، المجلد 13، العدد 2، افريل 2012، ص 6.

3. أسباب العجز الموازني: تعتبر ظاهرة العجز بالموازنة العامة ظاهرة معقدة، تعود أسبابها لعديد من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث العجز وتفاقمه نذكر منها: [1]

– **الأزمات الاقتصادية:** تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى إحداث العجز في الموازنة العامة إلا أنها تؤدي إلى نقص إيرادات الدولة نتيجة ضعف مقدرة الأفراد على دفع الضرائب من ناحية وفي الوقت التي تتطلب هذه الأزمات من الدولة زيادة الإنفاق لعلاج أثارها في صورة إعانات العمال العاطلين ونفقات لإعادة النشاط للاقتصاد القومي من ناحية أخرى.

– **تساهل الدولة في عقد القروض العامة والإصدار النقدي:** وذلك خاصة في الدول النامية التي تعاني من عدم قابلية جهازها الإنتاجي للتوسع في إنتاج السلع والخدمات لمقابلة الزيادة في الطلب الناتج من زيادة القوة الشرائية الجديدة مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم الذي له أثار سيئة على الإنتاج والاستثمار ودخول الأفراد مما سيقلل من إيرادات الجباية للدولة وبالتالي انخفاض إيراداتها العامة فينتج عنه عجز في الموازنة العامة.

– **سوء تصرف الإدارة العامة:** سوء تصرف الدوائر الحكومية عندما تسرف في الإنفاق دون مراعاة الحاجات الضرورية في المقابل يكون نظام الجباية والتحصيل لديها معيبا وبطيئا وهذا سببه ضعف الرقابة وعدم دقتها وتهاون الموظفين وتكاسلهم واختلاسهم واستغلال الأموال العامة لمنافعهم الشخصية مع عدم الالتزام بالترتيب أو التنظيم الصحيح للإنفاق العام.

– **تمويل التنمية ووسائل العمران:** من الوظائف الهامة التي يجب على الدولة القيام بها قيامه بتوفير المصالح والمرافق الأساسية للحياة والنشاط لاقتصادي فعليها توفير خدمات الأمن والدفاع.

ثانيا: طرق علاج عجز الموازنة

توجد رؤيتان متعاكستان يمكن للدولة أن تتبعهما لمواجهة العجز حسب الحالة الاقتصادية للبلاد، وهما المنهج الانكماشي والمنهج التوسعي. ويمكن توضيحهما كالتالي[2]:

1. المنهج الانكماشي: يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدها من الأفكار النيوكلاسيكية التي ترى أن اختلال التوازن الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات) الذي تعانيه البلاد النامية، إنما يرجع في النهاية إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني يفوق المقدرة

[1] وليد خالد الشايخي، المالية العامة الإسلامية، دار النفائس، ط1، الأردن، 2005، ص 89 .

[2] ايمان غسان شحرور، عجز الموازنة في سوريا واثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 23-24، صيف خريف 2013، ص 97.

الحقيقية للعرض الكلي في الداخل. ولهذا فإن استعادة التوازن الاقتصادي تتطلب القضاء على هذا الفائض من خلال حزمة جاهزة من السياسات المالية، منها ما هو متعلق بخفض الإنفاق العام الجاري، والإنفاق العام الاستثماري، وأخرى متعلقة بزيادة الموارد المالية للدولة.

وتتمثل أهم السياسات التي تهدف إلى خفض الإنفاق العام بإجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبخاصة ما هو متعلق:

- دعم أسعار السلع التموينية الضرورية.
- خفض الأجور ووضع حد أقصى لها أو تجميدها؛
- تغيير سياسة الدولة تجاه قضية التوظيف؛
- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة ويكون ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات، أو بيعها للقطاع الخاص؛
- ضغط الإنفاق على التعليم والصحة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المجالات ووضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام. أما في ما يتعلق بالسياسات التي تهدف إلى زيادة الموارد العامة، فإن أهمها يتمثل بـ: زيادة أسعار الطاقة، زيادة رسوم الخدمات العامة، زيادة الضرائب غير المباشرة، استحداث ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة. وقد تسربت هذه السياسات إلى الدول النامية تحت ضغط عبء الديون الخارجية، حيث يتعين على البلد المدين الذي يطلب إعادة جدولة ديونه أن يوافق على تنفيذ برامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

2. المنهج التوسعي: يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة، حيث يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية الوطنية المستقلة بالاعتماد على الذات يتطلب إعطاء الدول النامية دورا هاما في تحقيق التنمية ومراعاة العدالة الاجتماعية، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطني المنتج، وإعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان، من خلال الاعتماد على الذات وتحرير الاقتصاد من التبعية والسيطرة، والابتعاد من نماذج التنمية المستوردة، وإتباع استراتيجيات تنموية تتناسب مع الإمكانات المتاحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية ولذا فإن النموذج البديل يركز على عدد من المبادئ التي يسعى نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى محوها، مثل الانتقائية والتمييز والتدرج في فتح السوق الوطنية بالتوازي مع التقدم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية.

ثالثا: الأثار الاقتصادية للعجز الموازني

يمثل عجز الموازنة الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة وهو يرتبط بشكل كبير بزيادة النفقات العامة[1] وترتبط أثار العجز الموازني بالطريقة التي يتم بها تمويل هذا العجز ونذكر من بين أثاره ما يلي[2]:

ففي الدول التي اعتمدت بشكل رئيسي على طبع النقود وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام أفرز العجز حالة من التضخم، أي اتجاها مستمرا للأسعار نحو الارتفاع، مع ما يترتب على ذلك من تدهور مستمر في القوة الشرائية للعملة الوطنية، وما يصاحب ذلك من اثار سلبية اقتصادية واجتماعية، وربما سياسية للدول التي اعتمدت في تمويل عجز موازنتها العامة على طرق غير تضخمية، مثل الاقتراض الداخلي، أي عن طريق طرح أذونات الخزينة قصيرة الأجل، والسندات الحكومية طويلة الأجل أو الاقتراض الخارجي، نجم عنه كثير من الإشكاليات، نذكر منها: تصاعد حجم الدين الداخلي وتصاعد أعباء خدمته، على نحو شكل ضغوطات على الموازنة العامة، كما حدث في كثير من الدول من نمو شديد في حجم المديونية الخارجية مع ما ينجم عن ذلك من أثار سلبية قد تنتهي بالدولة للخضوع لمطالب الدائنين وشروط المنظمات الدولية كثمن لإعادة جدولة الديون، في بعض البلدان، وتلك هي حالة البلاد النفطية، لجأت الحكومات إلى مواجهة عجز الموازنة العامة عن طريق السحب من الاحتياطات الدولية وتصفية بعض أصولها واستثماراتها الخارجية، الأمر الذي أدى إلى خفض حجم الإيرادات التي كانت تدرها تلك الاحتياطيات والاستمارات الخارجية.

من أهم نتائجه بالإضافة لما سبق: تعميق التفاوت في توزيع الدخل لصالح أصحاب رؤوس الأموال والأغنياء، كما يؤدي العجز الموازني إذ مول عن طرق الإصدار النقدي والائتمان المصرفي للتضخم الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية لغالبية المواطنين وتدهور صرف العملة المحلية يرافقه نتائج سلبية على أسعار الاستيراد، كما يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل القومي، ومن جانب أخر سيجبر الحكومة على تقليص مشاريعها تبعا لزيادة كلفة الإنشاء والإنتاج.

قد يحدث العجز الموازني اثارا ايجابية كتدعيم استهلاك العائلات: يعتبر جلب استهلاك العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي حيث تشير بعض الإحصائيات أن الاتحاد الأوروبي عرف عودة جوهرية للنمو الاقتصادي منذ سنة 1997 بعد أن عرف استهلاك العائلات تطور بنحو 2.8% أين اكتفت المؤسسات

[1] نداء محمد الصوص، ربى رشيد عبد الرحمن الجلبي، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد29، العراق، 2012، ص 106.

[2] حسن الحاج، عجز الموازنة المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، الكويت، ماي 2007، ص ص 4-5.

قدراتها الإنتاجية نحو الارتفاع وهو ما حفز استثمار المؤسسات أين تم رفع الدخل المتاح كنتيجة لسياسة التحويلات التي تفرض ارتفاع الإنفاق الحكومي.[1]

[1] أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المال والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016، ص59.

المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية

يتوقف نجاح السياسة المالية على كفاءة ومرونة الجهاز الإداري والإنتاجي والتنظيم المؤسساتي للدولة، وبالتالي فان التباين بين الدول المتقدمة والنامية من حيث عوامل تطبيق السياسة المالية شكل اختلاف من حيث خصائصها وفاعليتها والدور الذي قد تلعبه في الاقتصاد.

المطلب الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وارتفاع نموها الاقتصادي، هذه الخصائص انعكست على السياسة المالية وجعلت أهم وظيفتها في هذه الدول البحث عن وسائل العلاج للمشاكل والاختلالات التي قد تتعرض لها هذه الدول، كما سهلت عمل السياسة المالية وجعلتها تقوم بدورها وتحقق الأهداف المرجوة من اللجوء لتطبيقها.

أولا: خصائص السياسة المالية في الدول المتقدمة

إن ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة جعل أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول البحث عن وسائل العلاج، وإصلاح ما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات.

كما نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصر عن عرض السلع والخدمات، كما أن الادخار اكبر من الاستثمار، في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة، وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أن الطلب الكلي يزداد، ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية وتسعى السياسة في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.[1]

وبالتالي فبرنامج الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يهدف إلى أربعة أهداف رئيسية:[2]

- التشغيل التام، وذلك إذا لم يتجاوز معدل البطالة 4%؛
- النمو الاقتصادي السريع، حيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل التام هو 4%؛

[1] محمد سلمان سلامة، مرجع سابق، ص 247.

[2] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص71.

- استقرار الأسعار، وذلك من خلال زيادة سنوية لا تزيد عن 1% في أسعار الجملة و2% في أسعار المستهلك.

ثانيا: أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة

تهدف السياسة المالية في الدول المتقدمة اقتصاديا إلى العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لميزانية الدول بالتكيف تبعا لدورة الاقتصادية. فمثلا عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد أي عندما يكون الإنفاق الكلي على النتاج القومي اقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، يصبح لازما على الدولة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تجبيه من ضرائب وإيرادات أخرى لكي تخفف من حالة الكساد وتقليص هذه الظاهرة.

وبذلك فعلى الدولة أن تستخدم السياسة المالية بهدف زيادة مستوى الطلب ورفع الإنفاق الكلي للدولة حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج، وان تحقيق ذلك يتم إما بزيادة مشتريات الحكومة من البضائع والخدمات، وهذا يعني زيادة الإنفاق الحكومي، يجب على الدولة أن تخفف من وطأة الضرائب، وتزيد من القروض والإعانات والإعفاءات الضريبية، كأسلوب يهدف منه لرفع الطاقة الإنتاجية وخاصة عندما تكون أمام حالة الكساد وأيضا للسياسة المالية في الدول المتقدمة عدة أهداف منها العمل على تخفيف من حدة التقلبات وتهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه[1].

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الإقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة[2].

[1] أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، ط7، عمان، 2010، ص85.

[2] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 74.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية

تتميز اقتصاديات البلدان النامية بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي والمؤسساتي، ونظرا لعدم وجود سوق مالية جعل السياسة المالية أكثر فعالية مقارنة بالسياسات الاقتصادية الأخرى لاسيما السياسة النقدية.

أولا: خصائص السياسة المالية في الدول النامية

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وارتفاع مستوى المعيشة، ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي[1]:

- تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني.
- عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني.
- عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم، إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص نضام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج.
- انخفاض الاستثمار الإنتاجي.
- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية.

وتتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي، وعدم قدرتها على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فان هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد.

كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كثيرة في عجز موازنتها العامة وتعود هذه العجوز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة، وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية، وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز[2].

[1] محمد سلمان سلامة، مرجع سابق، ص ص 248-249.

[2] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 75.

ولما كان بناء الجهاز الإنتاجي القوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فان تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية، لابد وان يحتل المكان الأول بين أهداف السياسية المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان.

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحا للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الإقتصادي.

ثانيا: أهداف السياسة المالية في الدول النامية

إن ما تهدف إليه السياسية المالية في هذه الدول هو القيام بدور فعال في اتجاهين رئيسيين أولهما:

– العمل على رفع معدل رأس المال اللازم لانجاز برامج التنمية وزيادة تكوين رأس المال مما يؤدي لزيادة الناتج القومي. وذالك من خلال الاستخدام الأمثل للضرائب، واختيار ماهو مناسب من هذه الضرائب بقصد دفع القطاع إلى زيادة استثماريته من جهة، وإضعاف الميل للاستهلاك من جهة أخرى.

– إتباع سياسة انفاقية وضريبية قصد التغلب على الأزمات التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، وذلك بتباع سياسة انفاقية تأثر في صالح الاستثمارات الخاصة. لذلك لابد من خلق جهاز إنتاجي صناعي استثماري يساعد على تشغيل الموارد البشرية والمادية المعطلة، فلابد من التنسيق بين السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية في اتجاه طردي مع السياسة الاقتصادية لتخلص من المشاكل الاقتصادية وإحداث التغير الضروري[1].

إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساسي للسياسة المالية في البلدان النامية، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. وزيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.[2]

[1] اعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص86.

[2] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص ص 76-77.

مما سبق نجد بان للسياسة المالية دور هام في اقتصاديات الدول النامية، إلا أن هذه السياسة تواجه عدة مشاكل في عملية تطبيقها، ومن أهم هذه المشاكل نجد[1]:

– عدم توفر جهاز مالي كفؤ يستطيع أن يقدر حجم النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة، وذلك لعدم الالتزام بالأمانة الوظيفية للقائمين على أمور المال العام، وكذا ضعف الانتماء الوطني مما يشجع على التسيب في العمل والإهمال.

– الخلط بين التنظيم السياسي المالي والتطبيق للسياسات المالية فكثير من الدول تتحدث عن تطبيق الموازنة الصفرية وهي لم تطبق بشكل جيد الموازنة التقليدية، ويظهر هذا الخلط من خلال إتباع نظام محاسبي قديم، بالإضافة إلى عدم استخدام الأساليب الكمية المتطورة في التحليل والقياس، وكذا عدم الالتزام بقوانين المالية وتدخل الأمور الشخصية في تطبيق السياسات المالية.

– البيروقراطية في عمليات الإنفاق والحصول على المال.

– خضوع إعداد الموازنة وإقرارها إلى اعتبارات شخصية وليس إلى اعتبارات موضوعية علمية، مما يؤثر على تقدير الإيرادات والنفقات.

السياسة المالية تعد أكثر فعالية في البلدان النامية، مقارنة بالسياسات الاقتصادية الأخرى لاسيما السياسة النقدية، باعتبار عدم وجود سوق مالية حقيقية في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فالاعتماد على سياسة جبائية توسعية من خلال تخفيض معدلات الاقتطاع الجبائي مثلا له تأثير سريع وواضح على ميول الاستهلاك للمجتمع، في حين أن هذا التأثير لا يبدو كذلك في حالة تغيير سعر الفائدة في إطار السياسة النقدية[2].

[3] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 213.

[2] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012، ص149.

خلاصة الفصل:

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى، التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية. ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية لتوجيه المسار الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة. ويتوقف نجاح السياسة المالية في الدولة على درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفؤ، وعلى مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها ووجود سوق مالي وجهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة من خلال استخدام وسيلتين أساسيتين والمتمثلة في الإيرادات العامة (المتمثلة أساسا في السياسة الضريبية) وسياسة الإنفاق العام، وقد يؤدي استخدامهما إلى ظهور الوسيلة الثالثة وهي العجز الموازني والتي تنشأ عندما تفوق النفقات العامة الإيرادات العامة للدولة.

تختلف السياسة المالية بين الدول المتقدمة والدول النامية بحيث تهدف في الدول المتقدمة التي تتميز اكتمال جهازها الإنتاجي وتنظيماتها المؤسسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية وتكيف الميزانية مع الدورة الاقتصادية، أما الدول النامية فتهدف السياسة المالية لانجاز برامج التنمية ورفع معدل النمو الاقتصادي. وذالك من خلال الاستخدام الأمثل للضرائب لزيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد والتنسيق بين السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية قصد التغلب على التضخم والتخلص من المشاكل الاقتصادية، ونظرا لعدم وجود سوق مالية جعل السياسة المالية أكثر فعالية مقارنة بالسياسات الاقتصادية الأخرى لاسيما السياسة النقدية. ولكن ضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي والمؤسساتي، وعدم توفر جهاز مالي في الدول النامية عرقل نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية

تمهيد:

تعاني اقتصاديات الدول النفطية من العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصاديات نتيجة عدد من الاختلالات التي مست قطاعات اقتصادية هامة. وكخطوة لمعرفة مواطن الخلل في الاقتصاديات النفطية، تبين أن التوجه لتنويع الاقتصاد هو الحل لامتصاص الصدمات الخارجية التي أثرت سلبا على الموازنات والاحتياطيات النقدية لدول النفطية ومنه لابد من إحداث تحولات في هيكل اقتصاد الدول التي تعتمد على عوائد المورد الطبيعي كمصدر وحيد لمداخيلها، وهنا تبرز أهمية التنويع الاقتصادي لهذه الدول بحيث يجنبه التعرض للازمات بالإضافة لمعالجة اختلاله واسترجاع توازنه والحفاظ على استقراره ويضمن استدامته.

إن أهم المشكلات التي أوصلت اقتصاديات الدول النفطية إلى هذه الحال هي تركيبتها الريعية، بحيث اعتمادها على النفط بشكل أساسي في بناء اقتصادها ومصادر دخلها جعلها عرضة للازمات الاقتصادية وتراجع إيراداتها وبالتالي غياب التنمية. وتحسبا للنضوب الطبيعي للموارد والحاجة لأصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الموارد الطبيعية، تم إنشاء صناديق الثروة السيادية وتأتي أغلب مواردها من إيرادات المواد الأولية وعلى رأسها النفط وتختلف أهداف هذه الصناديق بين الدول ولكن يعتبر المحافظة على الفوائض المالية الكبيرة التي تمتلكها هذه الدول وزيادة عوائدها وتغطية العجز المالي هو الهدف الأساسي من إنشاء هذه الصناديق. وبغية التطرق لمختلف هذه الجوانب قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: محددات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المبحث الثالث: الاقتصاديات النفطية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقمتها

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يعبر التنويع الاقتصادي عن السياسة الهادفة لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى قاعدة انتاجية واسعة مما يؤدي إلى بناء اقتصاد وطني بعيدا عن المخاطر الناتجة عن الاعتماد على قطاع واحد أو مورد واحد، وفي حالة الدول النفطية يهدف التنويع الاقتصادي لتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي وعائداته وتطوير اقتصاد غير نفطي تتنوع فيه القطاعات الاقتصادية والصادرات، وسنتطرق لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف وأهداف التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي عدة تعاريف تختلف باختلاف نظرة الباحث فمنهم من يعرفه بأنه تنويع الصادرات ومنهم من يعرفه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل، وسنتطرق في هذا المطلب لبعض تعاريف التنويع الاقتصادي وأهدافه.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للتنويع الاقتصادي نذكر منها:

– التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1].

– التنويع الاقتصادي ينصرف معناه من ناحية التركيز على الإنتاج إلى" توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، أما من حيث التركيز على الهدف الأساسي من التنويع فهو" تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق، تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى في الوقت

[1] مجيد بن احمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995–2000)، وزارة التخطيط، الإمارات، ص1.

نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية[1].

– يقصد بالتنويع بالمعنى العام " تنويع الصادرات "، ويعبر به بصورة خاصة على السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية، يقسم الاقتصاد السياسي التنويع إلى قسمين وهما: التنويع الأفقي والتنويع العمودي، التنويع الأفقي هو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة (كالتعدين والطاقة والزراعة)، والتنويع العمودي هو استخدام مخرجات نشاط (كالنحاس خام) لتكوين مدخلات لنشاط أخرى (كأسلاك كهربائية) لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة أو ما يسمى بالروابط الأمامية والروابط الخلفية[2].

– يعرف التنويع الاقتصادي بأنه "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد".[3]

– التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي فى الاقتصاد، إذ ستؤدى هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدى العاملة الوطنية وهذا ما سيساهم في رفع معدلات النمو في المدى الطويل.[4]

---

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في دول الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة العاشرة، المجلد8، العدد31، 2014، ص57.

[2] ثريا بنت ثاني بن على الخايفي، الحالة الراهنة للتنويع الاقتصادي في دول الخليج، متاح للتحميل على http://gulfpolicies.com

[3] صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000– 2012، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014–2013، ص 4.

[4] زهية لموشى، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2018، ص11.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي في الدول النفطية

تشمل سياسات التنويع الاقتصادي التي يجب إتباعها تحقيق عدة أهداف من أهمها ما يلي:

1. تطوير القطاعات الاقتصادية: وذلك من خلال:[1]

- تطوير القطاع الزراعي على ضوء ما يمتلكه من ثروة حيوانية ونباتية.
- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية.
- تطوير قطاع الخدمات العامة.
- خصخصة بعض الصناعات والمنشأت الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية.
- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخيف العبء عن كاهل الإنفاق الحكومي.
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، وينجم عن ذلك الكثير من التأثيرات الخارجية في الإنتاج وتنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي[2].

2. الإستدامة المالية: إن تمويل متطلبات المالية العامة المتنوعة من خلال الاعتماد على مورد مالي واحد أو موارد محدودة جدا، خصوصا إذا كانت ريعية لا يمكن أن يتحقق، وحتى وإن تحقق ذلك التمويل لتلبية متطلبات المالية العامة المتنوعة، فإنه لا يكون إلا على المدى القصير أو ربما المتوسط، بالإضافة إلى ما يرافقه من الآثار السلبية التي يتركها على الاقتصاد، التي تعرف بظاهرة المرض الهولندي، والتي تزيد من هشاشة الاقتصاد وانخفاض قدراته التنافسية في الأسواق العالمية. وكنتيجة لاعتماد المالية العامة عليها بشكل كبير جدا، هذا ما يجعل المالية العامة هي الأخرى تعاني من التذبذب الذي يصيب إيراداتها، خصوصا التي تعتمد عليها بشكل كبير جدا، وهذا ما يؤثر على برمجها الإنفاقية أو تلجأ إلى الإيرادات غير الاعتيادية كالقروض أو الإصدار النقدي الجديد أو المساعدات والمنح الدولية، وهذا ما يعني أن الدولة لا تتمتع بالإستدامة المالية. فمن غير المنطق الاعتماد عليها لمدة طويلة، فأصبح البحث من قبل الدولة عن الإيرادات ذات القابلية على الإستمرارية، لتمويل نشاطاتها الآنية والمستقبلية دون اللجوء إلى الديون وغيرها التي تثقل كاهل الدولة والأجيال اللاحقة، وذلك من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام. وتنويع مصادر الإيرادات

[1] مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد5، العدد2، العراق، 2007، ص34.

[2] ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 7، العدد 2، 2011، جامعة الكويت، ص 209 .

وترشيد نظم الدعم المختلفة وتوجيهها بشكل مباشر لمستحقيها. وما دام لا يمكن تحقيق الإستدامة المالية في ظل الاقتصاد الأحادي الذي يعتمد على مورد واحد أو موارد محدودة جدا، أصبحت مسألة الإستدامة المالية إحدى أهداف التنويع الاقتصادي[1].

3. تحسين التجارة الخارجية: يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحسين التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، إذ إن اعتماد الاقتصاد على مورد واحد أو موارد محدودة جدا في التعامل مع العامل الخارجي من حيث التصدير، وفي الوقت نفسه يعتمد على العالم الخارجي في تلبية متطلباته المحلية بشكل متنوع من حيث الاستيراد، سيشوه التجارة الخارجية ويجعلها تعاني من الاختلال وهذا ما يترك آثارا سلبية كثيرة على الاقتصاد، كإستنزاف احتياطيات الموارد المحدودة التي يعتمد عليها بشكل كبير جدا ولا يمكن تجديدها، والاحتياطي الأجنبي وإنخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وزيادة البطالة. ولذا فإن تجنب هذه الآثار التي يتركها اختلال التجارة الخارجية على الاقتصاد كنتيجة الاعتماد على مورد واحد في التصدير والاستيراد المتنوع، يكمن في تحسين أداء التجارة الخارجية من خلال التخلص من أحادية الصادرات والعمل على تنويعها وتقليص الإستيراد والعمل على رفع جودتها، أي استيراد السلع والخدمات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية•، بالإضافة إلى إستيراد السلع التي لا تمتلك الميزة النسبية.

وبما أن تحقيق تنويع الصادرات وأحادية الاستيراد لا يمكن أن تتحقق من دون وجود تنويع اقتصادي فتحسين التجارة الخارجية يعد أحد أهداف التنويع الاقتصادي لأنه سيعالج الكثير من المشاكل التي تحصل في ظل أحادية الاقتصاد[2]. بحيث أن هيمنة الريع على الصادرات يجعلها هشة أمام أي هزة تدفع الأسعار إلى الانخفاض إلى مستويات متدنية.[3]

4. التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة: تعرف الإستدامة بمعناها الواسع بالاستمرار في التقدم الذي يفي بحاجات الحاضر من غير أن يعرض حاجات المستقبل لخطر النضوب[4]، والتنويع الاقتصادي هو عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، لا يعني ذلك بالضرورة زيادة

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، ماهي الأهداف الاقتصادية للتنويع الاقتصادي. https://m.annabaa.org/arabic/economicarticles/14732
تاريخ النشر:2018/3/31 9:46 الاطلاع : 5/9/2018 14:02

•التنمية الاقتصادية :عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد الفير متجددة من النضوب. للمزيد أنظر الموقع: https://www.marefa.org/ggl.d]

[2] حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سابق، ص2.

[3] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2015، ص 31.

[4] عبد الرزاق بن هاني، محمد الروابدة، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2015، ص 15.

في الإنتاج ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات عن طريق تنويع قاعدتها الاقتصادية وينبغي النظر إلى مسألة التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة لضمان استقرار الاقتصاد على المدى الطويل، لأن لديها القدرة على تقوية القدرة التكيفية للاقتصاد وحمايته على المدى الطويل من استنزاف الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة والعولمة. كما أن التنويع الاقتصادي لديه ميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة لتلبية احتياجات الفقراء الأساسية التي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى، وفتح مجالات متنوعة للنشاط الاقتصادي [1].

5. يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني: على المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع و تعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، و بالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي[2]. إذن فالهدف من التنويع الاقتصادي هو توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام بمعنى آخر أن التنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الأولى بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع.[3]

في حالة البلدان النفطية يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية. لا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها لرفاهية أفراد المجتمع على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات فزيادة حجم المنتجات عن طريق الاستثمارات غير البترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض عوامل الخدمات الأساسية كالتعليم والبنية التحتية لتحسين مستوى

[1] Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, Economic Diversification For Sustainable Development In Nigeria, Open Journal Of Political Science, Num 5,2015, P89.

[2] اسماعيل حمادي مجبل، استراتيجية تنويع مصادر الدخل تجربة دولة الإمارات نموذجا، مجلة الدنانير، العدد 14، 2018، ص 149.

[3] أوضايفية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد7، جامعة سكيكدة، 2017، ص 57.

الإنتاجية[1]. والاستثمار البشري وتنويعه حتى يمكن الاستفادة من قدرات الكوادر العلمية والفنية في تعزيز التنافسية.[2]

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي أهميته وأنواعه وعلاقته بالتحول الهيكلي

إن الاعتماد على القطاع النفطي وصادراته في الاقتصاديات النفطية شكل العديد من المخاطر الاقتصادية والإختلالات الهيكلية وهنا تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في الخروج من المشاكل التي تسببها التبعية المفرطة للقطاع النفطي، وستطرق الدراسة من خلال هذا المبحث لأهمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وعلاقة التنويع الاقتصادي بالتحول الهيكلي والنمو المستدام وأنواعه.

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية

يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي فيمايلي[3]:

1. إن اقتصاديات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، التي تتحدد أسعارها وخصوصا النفط في أسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقا لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطا بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار النفط، كذلك إن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول. وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية..إلخ عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.

[1] ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5، 2008، ص ص 25-26.

[2] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص92.

[3] حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. تاريخ النشر: 20-09-2016 تاريخ الاطلاع: 2018/9/5،18.00 http://fcdrs.com/economical/535

2. إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية[1].

3. تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلا عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

4. تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات والسياسات، إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول إلا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلا عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة.

5. سوء إدارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إن هناك تأثير مباشر وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها. وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد وإلى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها أكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الأولى تتمثل بانخفاض أسعار السلع الأجنبية والثانية فقدان الصناعيين والمزارعين الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في أسواق العالم فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.

[1] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في السعودية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، خلال الفترة 16-17 ربيع الثاني 1435هـ الموافق 16-17 فبراير 2014، ص ص 1-2.

6. تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الإقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي [1]. والتخلي عن سلوك الريع الذي لم يشجع الاستثمارات اللازمة لتحسين القدرة التنافسية للأنشطة الصناعية الجديدة وتعزيز النمو القوي في إنتاجية العمل وتنوع الهياكل الاقتصادية لهذه الدول[2].

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي

على الرغم من اختلاف الأنشطة الاقتصادية بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع مجالات التجارة الخارجية.

1. **تنويع القاعدة الإنتاجية:** ويعتبر أهم مدخل لبناء التنويع الاقتصادي وينقسم هذا إلى:

- ✓ **تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية (المؤسسة الاقتصادية):** ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.[3]

---

[1] Martin Hvidt, Economic Diversification In Gcc Countries: Past Record And Future Trends, Kuwait Programme On Development Governance And Globalization In The Gulf States, London School Of Economic And Political Science"LSE", London, 2013, Number 27, 2013,P 05.

[2] Hakim Ben Hammouda, Nassim Oulmane, Mustapha Sadni Jallab, D'Une Diversification Spotanée À Une Diversification Organisée : Quelles Politiques Pour Diversifier Les Economies d'Afrique Du Nord? Revue Economique, Vol 60 , P 135. Article Disponible En Ligne A L'adresse :Http://Www.Cairn.Info/Revue-Economique-2009-1-Page 133.

[3] طبابيية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، 2008، ص 437.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين عدة أنماط من تنويع الإنتاج[1]:

- **التنويع العمودي:** هو شكل من أشكال التنويع الذي فيه تقوم الشركة بتصنيع الوحدات الفرعية وقطع الغيار والمواد الأولية لبناء المنتجات الحالية، أي المنتجات الجديدة التي منتجاتها الموارد الحالية تشكل المواد الخام أو المكونات. هذا النوع من التنويع يمكن أن يتم في المراحل الأولى والنهائية من سلسلة الإنتاج بمعنى أن الشركة تتوسع في المراحل الجديدة من عملية الإنتاج، في وقت مبكر أو متأخر من تلك التي حققتها في السابق هذا التنويع يسمح للشركة باكتساب مهارات جديدة وتعزيز إمكاناتها التنافسية في "نطاق العمل الرئيسي"، وهذا هو التنويع التكميلي، لأن الشركة تضيف مهارات وظيفية جديدة إلى المهارات القائمة.
- **التنويع الأفقي:** هو شكل من أشكال التنويع فيه تقوم الشركة بتصنيع منتجات أو خدمات جديدة متوافقة أو مكملة لخبرتها الحالية في الإنتاج من حيث الخبرة والتكنولوجيا هذه الأنشطة الجديدة تعتمد أساسا على التآزر والتكامل داخل المنظمة.
- **التنويع الجانبي:** هو شكل من أشكال التنويع الذي فيه تدخل الشركة مجال نشاط جديد من خلال تصنيع منتجات جديدة، لا علاقة لها بمنتجاتها أو خدماتها الحالية، هذا النوع من التنويع يعرف أيضا باسم التنوع غير المتجانس يتفق جميع الخبراء على أن هذا هو خيار التنويع الأكثر خطورة لأنه يدفع لتغيير كبير في سلسلة الإنتاج.
- **التنويع الجغرافي:** هو شكل من أشكال التنويع لا يعني أن تقوم الشركة بتصدير منتجاتها إلى بلدان أو مناطق أخرى فقط، ولكن على عكس ذلك على الشركة أن تخرج من السوق التقليدي وتهاجم إلى منطقة أخرى تختلف فيها عوامل النجاح الرئيسية. لهذا للقيام بذلك فإنه يتطلب من الشركة التكيف مع البيئة الجديدة التي تدخلها لتحسين الإنتاج ويمكن أن يعزز أعمدة التنمية الإقليمية وتسمى عموما "العناقيد".

- ✓ **تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي:** يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات.

[1]Paterne Ndjambou, La Diversification Economique Territoriale Au Gabon: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives, Thèse De Doctorat Présentée A L'université Du Québec, 2013, P- P 85- 86.

2. **تنويع مجالات التجارة الخارجية:** إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة، مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة؟)، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات بعد معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي[1].

كثيرا ما يقترح أن تنويع الصادرات يسهم في تسريع النمو في البلدان النامية، فقد يؤدي التنويع الأفقي للصادرات إلى قطاعات تصدير جديدة تؤدي إلى توليد تأثيرات خارجية إيجابية على الاقتصاد حيث تستفيد القطاعات الموجهة للتصدير من أنشطة التعلم الديناميكية بسبب الاتصالات مع المشترين الأجانب والتعرض للمنافسة الدولية، أما التنويع الرأسي للخروج من صادرات المواد الأولية إلى الصادرات المصنعة هو أيضا المرتبطة بالنمو لأن قطاعات التصدير الأولية لا تظهر في كثير من الأحيان تداعيات قوية. وبالتالي يجب أن تكون من المتوقع أن يرتبط تنوع الصادرات الأفقي والرأسي بشكل ايجابي بالنمو الاقتصادي[2].

كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات، وغيرها. ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.[3]

[1] طبابيبة سليمة، لرباع الهادي، مرجع سابق، ص 438.

[2] Herzer Dierk, Nowak-Lehmann, Export Diversification, Externalities And Growth: Evidence For Chile, Research Committee On Development Economics (AEL), German Economic Association, Leibniz Information Centre For Economics, 2006, P 1.

[3] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016، ص 639.

ثالثا: التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتحول الهيكلي

1. تعريف التغير الهيكلي: الهيكل الاقتصادي يدل على مساهمة القطاعات في الأنشطة الاقتصادية التي تكون الناتج القومي الإجمالي وعلى توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية ذاتها ويحصل التغيير الهيكلي الاقتصادي عندما يطرأ تغيير على الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج القومي أو عندما يطرأ تغيير على التوزيع النسبي للقوى العاملة في تلك القطاعات[1].

2. التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي: يمكن الربط بين نتائج المسار التنموي وصور استدامته، وتحديات نوعية الهياكل الاقتصادية والإنتاجية التي تأسست عليها الاقتصاديات خلال العقود السابقة، وهو الأمر الذي يتطلب تقييم القدرات الإنتاجية الحالية لتحديد التحديات التي تواجه الدول العربية والتي ستتمكن بدورها من تحديد نوعية التنويع الاقتصادي المطلوب الذي يقود للتحول الهيكلي ويحقق النمو المستدام[2]. والشكل التالي يبين بعض جوانب الإشكالات الهيكلية.

الشكل (2_1): مراحل تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتحقيق التغيير الهيكلي

المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسارات، مرجع سابق، ص50.

[1] مازن حسن محمد الباشا، التمويل الخارجي واثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، دار الأيام، الأردن، 2016، ص 50.

[2] تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسارات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. 2018، ص50.

3. التحول الهيكلي والنمو المستدام: تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي. ويظهر دور التنويع الاقتصادي في الدول النامية في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، والمهم هنا التأكيد على نوعية الهيكل الاقتصادي، فالتغيير التكنولوجي مثلا ينتج قطاعات اقتصادية جديدة ويقلص قطاعات أخرى أقل تطورا. ويوضح الشكل الموالي العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. حيث يؤدي التحول الهيكلي إلى ظهور قطاعات جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود إلى زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطوير بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كل هذا سيمكن الدولة من استدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدله وإطالة مدة موجاته الموجبة وتقليل تقلباته، وتمهد لتحقيق التنمية الاقتصادية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[1].

الشكل (2_2): العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والاستدامة

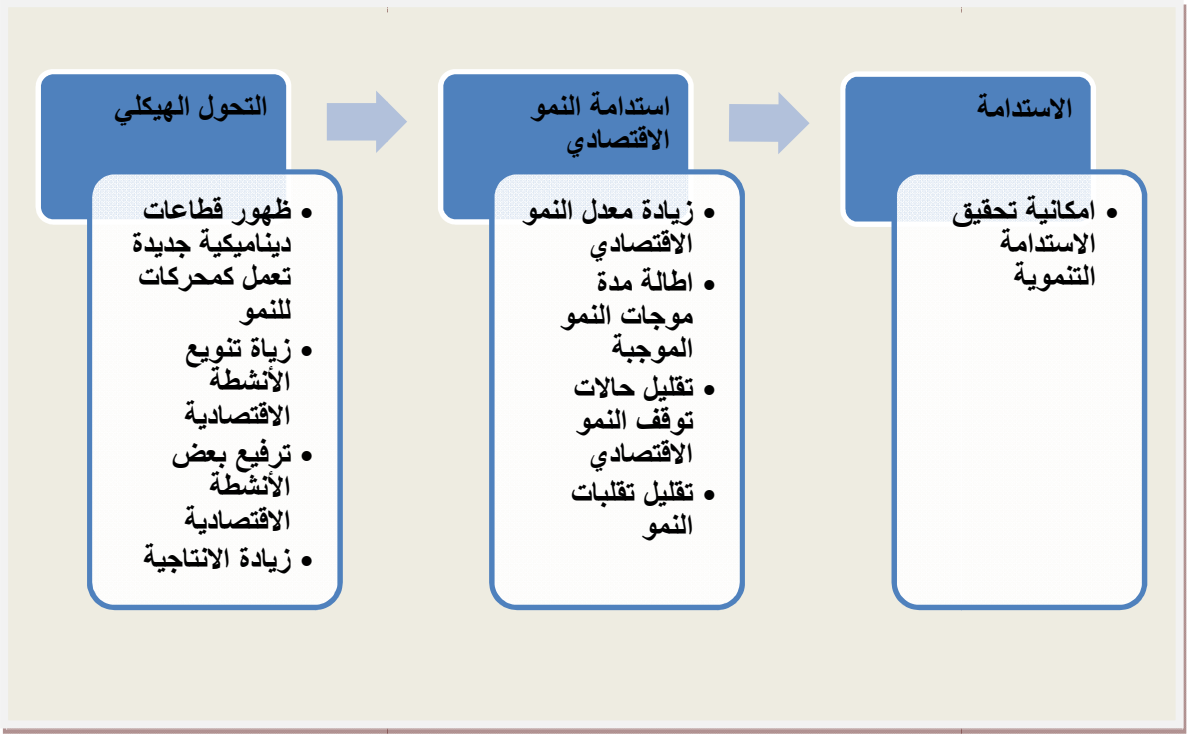

المصدر: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسارات، مرجع سابق، ص50.

4. الإصلاحات الهيكلية: إن عملية التحول الهيكلي تتطلب القيام بالإصلاحات الهيكلية التي بدورها تهدف لدعم النمو غير النفطي وذلك بقيادة القطاع الخاص ومنه تخفيض دور الحكومة ورفع مستويات الإنتاجية. وبالتالي تعتبر الإصلاحات الهيكلية آلية لاستهداف التنويع الاقتصادي من خلال قدرتها على رفع الإنتاجية

[1] تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسارات، مرجع سابق، ص50

وتنويع قطاعات الإنتاج. والجدول الموالي يبين نطاق الإصلاحات وكيف تؤثر هذه الإصلاحات بشكل رئيسي على مستويات الإنتاجية التي تعد بدورها أهم قناة ينتقل بموجبها تأثير هذه الإصلاحات للقطاعات الإنتاجية.

الجدول (2_1): بعض تدابير الإصلاحات الهيكلية

النطاق	التدابير المتخذة
إصلاحات سوق العمل	_توفير الحماية للعاملين في ظل ظروف العمل غير المواتية. _زيادة العوامل التحفيزية لكبار السن ورفع سن التقاعد. _زيادة فرص مشاركة المرأة (من خلال الاهتمام بتوفير الخدمات العامة لرعاية الأطفال). _تقديم مزيد من التسهيلات المتعلقة بنظام الأجور. _ إصلاح تشريعات حماية العمالة لمنع انتشار سوق العمل المزدوج. _ الحد من تكاليف العمل غير المباشرة. _ الإصلاحات والتشريعات المتعلقة بدفع رواتب العاملين ومستحقاتهم المادية في حالة الفصل عن العمل. _تحفيز العاملين من خلال الحد من الشروط اللازمة للحصول على إعانة العجز التام. _التركيز على الضرائب غير المباشرة بدل من الضرائب المباشرة.
إصلاح أسواق المنتجات	_ تعزيز مصداقية التشريعات الخاصة بأسواق المنتجات. _إلغاء العقبات القانونية التي تمنع من دخول السوق. _إزالة العقبات التي تواجه الاستثمارات المباشرة. _ إلغاء القيود الجمركية. _ترشيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية. _الحد من القوانين التي تشرعها الحكومة تجاه الأسعار. _تبسيط إجراءات والحصول على أذونات البدء في ممارسة أنشطة الأعمال.
الأسواق المالية	_شفافية التشريعات والقوانين. _زيادة الكفاءة التشغيلية. _تعزيز الأطر الرقابية.

البنية التحتية	_تشجيع الاستثمارات العامة. _تحفيز قطاع الاستثمارات الخاصة بتقديم التسهيلات المناسبة.
قطاع التعليم	_تعزيز الكفاءة والاهتمام بمرحلة التعليم الأساسي. _تعزيز الكفاءات وجودة مرحلة ما بعد التخرج.
الابتكار	_دعم المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص والعام. _زيادة فعالية تشريعات براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية. _دعم الكفاءات الواعدة في مجال الابتكار.

المصدر: محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2018 ، ص20.

المبحث الثاني: محددات نجاح التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

هناك العديد من العوامل المحفزة للتنويع الاقتصادي والتي تضمن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي، ونظرا لأهمية التنويع الاقتصادي لابد من معرفة المؤشرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد في الدولة، ومن خلال هذه المؤشرات يمكن معرفة الاقتصاد الأحادي ومنه العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي، وإذا تبين أنه اقتصاد متنوع لابد من الحفاظ على استمرارية تنوعه وتطويرها، ويقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة، تختلف من حيث كفاءتها وأغراض القياس. وسنتطرق لمحددات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي وأهم المؤشرات المستخدمة في قياسه.

المطلب الأول: محددات نجاح التنويع الاقتصادي

لا يمكن الوصول للأهداف المرجوة من عملية التنويع الاقتصادي دون توفر مجموعة من العوامل الرئيسة التي تمثل المحددات الرئيسية لنجاح التنويع الاقتصادي والتي يمكن تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

أولا: المحددات الاقتصادية: وتشمل متغيرات الاقتصاد الكلي كالتالي[1]:

1. القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي.[2]

يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في دفع عجلة التنويع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة، كما يمكنها على سبيل المثال من الاستثمار في البحث والتطوير للأنشطة الجديدة. علاوة على ذلك الشركات الخاصة في كثير من الأحيان تقف على حدود القطاعات الجديدة وتحقيق الابتكار في الاقتصاد لكن العديد من الشركات في أفريقيا غير رسمية وصغيرة النطاق وتعاني من نقص الوصول إلى رأس المال، مما يجعل من الصعب عليها استغلال فرص الأعمال التجارية بشكل كامل. في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد طرق لتعزيز ريادة الأعمال من خلال خلق سياسات

[1]United Nations, Economic Diversification In Africa: A Review Of Selected Countries, (Oecd) Publishing, 2012, P P 15-23.

[2] ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص18.

صناعية وتجارية مواتية والقضاء على العقبات البيروقراطية أمام بدء الأعمال التجارية كما يجب على الحكومات أن تكون حساسة لاحتياجات القطاع الخاص، مثل تحسين مناخ العمل من خلال "التوعية" للشراكات البناءة مع القطاع الخاص، وبالمثل ينبغي للقطاع الخاص الانخراط مع المبادرات الحكومية وينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في دفع جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

2. تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: ازدياد التبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها.

ثانيا: المحددات الغير اقتصادية

يمكن تقسيمها لمتغيرات هيكلية والموارد الطبيعية والإصلاحات الاقتصادية كالتالي[1]:

1. المتغيرات الهيكلية:

– **الحكم الرشيد:** هو شرط مسبق في بناء بيئة تمكينية للتنويع الاقتصادي، وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لرعاية القطاعات الوليدة وضمان تطويرها في بيئة تسمح لهم بالازدهار والمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني. على المستوى الإقليمي يجب أن تكون هناك كفاءة التنسيق بين مختلف صانعي القرار وأصحاب المصلحة في البيئة الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية، وتشمل هذه البيئة قادة القطاعين العام والخاص، الأفراد والمؤسسات الذين يشكلون إطار الحكم الرشيد للتنويع.

وللحكومة دور مهم تلعبه في تأسيس إطار تنظيم يدعم نظام النشاط الاقتصادي لضمان مناخ عمل صحيح. وهذا مهم بشكل خاص للبلدان الأفريقية، على عكس نظرائهم في العالم المتقدم لأنه غالبا ما يكون لديهم قطاعات وصناعات خاصة ضعيفة مما يجعلها أكثر اعتمادا على التدخلات الحكومية لتزدهر بطبيعة الحال وتحتاج الخدمة العامة إلى زيادة القدرات المؤسسية لتنفيذ إصلاحات الأعمال.

– **الإطار الدولي الأوسع:** السياق الدولي ذو أهمية متزايدة ويوفر آفاقا لبيئة التشغيل التي يمكن أن تحفز تنوع الاقتصاد الوطني، ففي التنويع الاقتصادي هذه الشراكات يمكن أن تتخذ عددا من الأشكال بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة، واتفاقيات الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تحسين مناخ الأعمال، ودورها في خلق أسواق موسعة للمنتجات، وهناك جوانب أخرى للتعاون الدولي يمكن أن يكون

[1]United Nations ,Economic Diversification In Africa: A Review Of Selected Countries, Op-Cit , P P 16-23.

لها تأثير على التنويع الاقتصادي كمختلف برامج المساعدة الدولية بالإضافة إلى عوامل المدخلات الأخرى والموارد البشرية والمؤسسية التي تعمل كعوامل مساعدة لتسهيل سلاسل التوريد على سبيل المثال والمساعدة في فتح إمكانية التنويع من القطاعات القائمة على الموارد والقطاعات الأخرى.

– **القدرة المؤسسية والموارد البشرية:** تعتبر مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد، على سبيل المثال من خلال البحث وتطوير والمهارات الإدارية التي تؤدي إلى منتجات أفضل ويمكن دعم الحكومة والمجتمع المدني وذلك بفتح إمكانات الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في تنويع الاقتصاد. وهذا يشمل تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات عالية النمو.

وقد أكدت الدراسات على أن الدول التي إستخدمت بنجاح مواردها الطبيعية لمزيد من النتائج التنموية كأستراليا والنرويج، قد وصلت إلى ما هي عليه الآن نتيجة ارتفاع وتزايد مستويات رأس المال البشري، ويعتبر رأس المال البشري عنصرا مهما في تحقيق التقدم التكنولوجي وتعزيز الإبتكار.[1]ومن بين المقومات الأساسية للقيام بعملية التنويع الاقتصادي.

2. حجم الموارد الطبيعية: من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على دفع تنويع الاقتصاد الموارد الطبيعية للبلاد فهي مهمة للغاية، كما يمكن استغلال هذه الموارد لزيادة نطاق الصادرات والسلع التي تنتجها البلاد، لاسيما من خلال الاستفادة من قيمة إضافية يمكن أن تنشأ من الموارد المستخرجة ومع ذلك فإمكانات أفريقيا العظيمة في كثير من الأحيان غير مستغلة بسبب الإدارة الحكومية دون المثلى للموارد الطبيعية والفشل في استخدام المكاسب من استغلال الموارد لمزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى وبالتالي توسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد. والبلدان التي تعتمد على عدد قليل فقط من السلع الأساسية لعائداتها يعرضها لدورات الازدهار والكساد كما تخضع أسعار السلع الأساسية لتقلبات واسعة، لذلك هناك مخاطر كبيرة يجب على البلدان أن تضع المزيد من الإصلاحات لتسهيل الأنشطة الاقتصادية.

3. الإصلاحات الاقتصادية: وتتضمن[2]:

– **تحرير التجارة:** يلعب تحرير التجارة دورا في دعم المنافسة والاستثمار وتساهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل، ويمثل تحرير التجارة وصولا مفتوحا للأسواق بنسبة الصادرات والواردات للناتج المحلي

[1]Alen Gelb, Economic Diversification In Resource Rish Countries, Seminar On Natural Resources Finance &Development: Confronting Old&New Challenges, Organized By The Central Bank Of Algeria&IMF, 2010, P 10.

[2] أحمد عدنان الطيط، أنيس العمري، حقبة مابعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الاقتصادي، مجلة جامعة العلوم الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 26، العدد 3، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة القصيم، السعودية، 2018، ص 61.

الإجمالي، وهناك العديد من الأثار الايجابية للوصول المفتوح إلى السوق في العامل الكلي للإنتاجية، الأمر الذي يزيد من عدد الشركات القادرة على التصدير بالإضافة إلى زيادة تنوع الصادرات.

– **الوصول إلى التمويل:** ويقاس بحصة الائتمان المحلي إلى حصة ائتمان القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن التعرف على القيمة بالرجوع إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. إن الشركات التي تحصل على الخدمات المادية لها تأثيرات ايجابية في تنوع الصادرات ويعد وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل محددا قويا، وقد تم تطبيق العديد من السياسات والمبادرات لتحسين هذا الوصول.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

بغية معرفة مستوى التنويع الاقتصادي في دولة ما يمكن الاستعانة بتحليل البيانات الخاصة بها والتي تعكس مدى نجاح الدولة في تحقيق التنويع الاقتصادي ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي ومؤشرات إحصائية تقيس درجة التنويع الاقتصادي.

أولا: مؤشرات تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة منها[1]:

1 . التوزيع القطاعي للقوى العاملة: يقصد به درجة إسهام القطاعات المختلفة في الأيدي العاملة.

2. تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: ويعني اعتماد إيرادات الدولة على قطاع واحد. والتنويع الاقتصادي لابد وأن يترافق مع ازدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية.[2]

3. نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.[3]

4. تطور نسبة إسهام الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات الوطنية: شهد هذا المؤشر علاقة طردية بين نسبة إسهام الصادرات غير النفطية من نسبة الصادرات الكلية وبين درجة التنويع الاقتصادي

[1] رحمن حسن علي، بيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة 2000– 2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2016، ص 39.

[2] محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص 652.

[3] ضيف محمد، مرجع سابق، ص 196.

كلما زاد إسهام الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات الكلية دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي.

5. التنوع في الواردات: باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصور تنافسية، فان التنويع في الواردات يمثل وجها مهما للتنويع الاقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد[1].

6. درجة التغير الهيكلي: وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات[2].

7. عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بتقلبات أسعار النفط: إذا كان الناتج المحلي الإجمالي غير مستقر متأثرا بالتغيرات في أسعار النفط وحجم الإنتاج النفطي فان هذا يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في البلد.

ثانيا: مؤشرات إحصائية تقيس درجة التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال–هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي[3]. ونسلط الضوء باختصار على المؤشرات التالية: مؤشر أوكيف Ogive، ومؤشر الانتروبي Entropy، ومؤشر هيرفندل Heirfindah، ومؤشر هيرشمان Hirschman.

1. مؤشر أوكيف Ogive: استخدم مؤشر Ogive لأول مرة بواسطة Tress (1938) لقياس التنويع الصناعي، منذ ذلك الحين يعتبر واحد من أكثر المؤشرات شيوعا لقياس التنويع الصناعي.[4]

[1] محمد كريم قروف، مرجع سابق، ص 650.

[2] ضيف محمد، مرجع سابق، ص 196.

[3] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في السعودية، مرجع سابق، ص 6.

[4] Paterne Ndjambou, Op-Cit , P 117.

ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[1]:

$$\text{Ogv} = \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(s_i - 1/n\right)}{1/n}$$

حيث:

n: عدد القطاعات في الاقتصاد.

s_i : الحصة القطاعية للنشاط الاقتصادي في التشغيل من قطاع واحد وعادة ما يعبر عنه (حصة التشغيل).

يتم توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات:

- يكون التوزيع المتساوي مع القطاعات **n** إذا كان s_i تساوي **n/1** وهي النسبة المثالية لكل قطاع.
- اذا كان المؤشر يساوي الصفر يعني التنوع تام.
- كلما كان التوزيع غير متكافئ أكثر للنشاط القطاعي سيؤدي إلى قيمة أعلى للمؤشر.

2. مؤشر انتروبي Entropie: هو مقياس يؤثر تطبيقه على عدة نطاقات منها البيولوجيا وعلم النفس والتواصل وعلوم الإدارة والاقتصاد وحتى العلوم الإقليمية وقد استخدم كمقياس للتنوع الاقتصادي الإقليمي من خلال Kort (1981)، Smithand Gibson (1988)، Deller and Chicoine (1989).[2]ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[3]:

$$\text{Ent} = \sum_{i=1}^{n} s_i \ln\left(1/s_i\right)$$

حيث:

n: عدد القطاعات.

s_i: حصة النشاط الاقتصادي في الصناعة.

[1] Measuring Economic Diversification In Hawaii, Research And Economic Analysis Division Department Of Business, Economic Development And Tourism, State Of Hawaii, February 2008, P 3.

[2]Paterne Ndjambou, Op-Cit, P P 117 -118.

[3]The Concept Of Economic Diversification In The Context Of Response Measures, Technical Paper By The Secretariat, United Nations, 6 May 2016, P 14.

Ln: اللوغاريتم. يقارن مقياس انتروبي بين توزيعات العمالة أو الدخل بين الصناعات في البلد.

– بالنظر إلى أن النشاط الاقتصادي الموزع بالتساوي هو يعتبر أكثر تنوعا، تشير قيم مؤشر الإنتروبي الأعلى إلى نسب أكبر من التنويع، بينما تشير القيم الأقل إلى التخصص النسبي الأكبر.

– إذا كانت العمالة تستخدم كمؤشر للنشاط الاقتصادي، والتوزيع المتساوي للعمالة بين الجميع ستؤدي الصناعات إلى ارتفاع مؤشر الإنتروبي.

– الحد الأدنى لقيمة الصفر سيحدث إذا تركز العمل في صناعة واحدة (أي التخصص الأقصى).

على الرغم من أن مؤشرات كل من Ogive و Entropie تنتج تنوعا مشابها في الترتيب حسب القطاع، فإن مؤشر الإنتروبي هو المقياس الأكثر شيوعا للتركيز القطاعي.[1]

3. مؤشر هيرفندال Herfindahl[2]: تم تطوير المؤشر من قبل الباحث هرفندال كجزء من درجة الدكتوراه في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة يستخدم في الأصل كمؤشر لتحديد كيفية التحكم في السوق من قبل أكبر الشركات الصناعية، وإلى أي مدى تكون إحدى الصناعات عبارة عن احتكار القلة، تم استخدامه بشكل متزايد في الدراسات كمقياس لتنويع وتركيز الصادرات.

ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$\mathrm{H} = \sum_{\mathrm{i}=1}^{n} \mathrm{S_i}$$

حيث:

$\boldsymbol{S_i}$: حصة العمالة في الصناعة.

– يختلف مؤشر Herfindahl من 0 الذي يشير للتنويع العالي (عندما يكون للاقتصاد عدد كبير من الصناعات مع أسهم صغيرة ومتساوية في التوظيف) و 1 الذي يدل على التخصص التام (عندما يكون قطاع واحد مسؤولا عن جميع وظائف الاقتصاد).

وبالتالي يشير الانخفاض في المؤشر إلى تركيز أقل في الصناعة المهيمنة أو تنويع أكبر. والزيادة تشير إلى مزيد من التركيز في القطاع المهيمن أو مزيد من التخصص.

[1] Measuring Economic Diversification In Hawaii, Op-Cit, P 4.
[2] Paterne Ndjambou, Op-cit, P 118.

وهكذا وفقا لتدابير Ogive، Entropie، Herfindahl، فإن التوزيع الأكثر مساواة للتوظيف بين عدد كبير من الصناعات يعني مستوى أعلى من التنوع الاقتصادي. فهذه المؤشرات اعتمدت على قيم إجمالي العمالة الإقليمية بالزيادة أو نقصان. على سبيل المثال قد يزداد التنويع مع انخفاض في إجمالي العمالة، والتي قد لا تكون النتيجة المرجوة، والافتراض المثالي سيكون لزيادة التنوع مع مكاسب التوظيف، ومنه الاقتصاد الأكثر تنوعا هو الاقتصاد الأكثر استقرارا وأفضل أداءا اقتصاديا.[1]

4. مؤشر هيرفندال-هيرشمان Herfindahl-Hirschman: تم تصميم مؤشر هيرشمان من قبل ألبرت هيرشمان في عام 1945 لقياس التنوع والتركيز الجغرافي للتجارة والمنتجات في التجارة الخارجية. هذا المؤشر أصبح بسرعة مقياس التنويع وتركيز الصادرات في دراسات التنمية. تم توحيد هذا المؤشر وإصداره الموحد والذي يطلق عليه أحيانا مؤشر هيرشمان الموحد أو مؤشر هيرفيندال-هيرشمان استخدمت طريقة موحدة (HHI) في الدراسات الحديثة[2].

ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[3]:

$$HHI= \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(xi/X\right)^2}-\sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$$

حيث:

H.H.I: مؤشر هيرفندل- هيرشمان، والذي تتراوح قيمتة بين (0 و1) بحيث يأخذ القيمة (0)عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

xi : قيمة المتغير في النشاط i.

x: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

n: عدد النشاطات.

[1]Measuring Economic Diversification In Hawaii ,Op-Cit, P 4

[2]Paterne Ndjambou, Op-Cit, P 118.

[3] Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, Economic Diversification In Algeria, Global Journal Of Economic And Business, Vol. 2, No.2, April 2017, P P 77 78.

ومما سبق يمكن القول[1]:

- لأن Ent يقيس في شكل لوغاريتمي، الأوزان النسبية للصناعات الكبيرة يتم تخفيضها مقارنة مع HHI أو مؤشر Ogive. هذا يعني أن البلدان التي هي متخصصة نتيجة وجود صناعات كبيرة ستظهر أنها أكثر تخصصا من قبل HHI ومؤشر Ogive من Ent.
- مؤشر HHI هو مؤشر يمكن حسابه بسهولة ويعتبر أكثر استخداما من المؤشرات الأخرى المستخدمة لقياس التخصص المطلق.
- يمكن أن يكون Ent لنا مشكلة إذا كانت حصة العمالة في الصناعات التي ترد في العينة صفر.

5. مؤشر تنوع الصادرات: هو مؤشر صادر عن مؤسسة الاونكتاد ويعرف بمؤشر الاونكتاد حيث يقيس مؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمتة بين (0 و 1) بحيث يأخذ القيمة (0)عندما يكون هناك تنوع كلي ويتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون التنوع معدوما، وهي الحالة التي تكون فيها الصادرت متمركزة في نوع واحد ويحسب وفق العلاقة التالية:[2]

حيث:

s_i : مؤشر تنوع الصادرات

hij: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j.

hj : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

[1]The Concept Of Economic Diversification In The Context Of Response Measures, Op-Cit, P 14.

[2]بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي مع الإشارة للوضع العربي، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/217_P14009-3.pdf

المبحث الثالث: الاقتصاديات النفطية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقمتها

تعتبر الثروات الطبيعية الناضبة من أهم مصادر الدخل للعديد من الدول الغنية بها، وهناك تناقض متمثل في أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية• وتحديدا الغير متجددة كالنفط والمعادن تحقق نمو أقل وتنمية أسوء من الدول الأقل وفرة بهذه الموارد، وهذا يعود لعدة أسباب منها خضوع أسعار هذه الموارد لتقلبات نتيجة تحديدها في أسواق عالمية وسوء إدارة هذه الموارد، لهذا تم اعتبار وفرة الموارد في الدولة نقمة.

ونظرا للآثار السلبية التي يسببها الاعتماد المفرط على النفط، ظهرت الحاجة للتوجه للتنويع الاقتصادي، وتحويل نقمة الموارد إلى نعمة من خلال استغلال هذه الموارد في عملية التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد لا يعتمد على الثروة النفطية الناظبة وتتنوع فيه مصادر الدخل، وفي هذا الإطار قامت العديد من الدول النفطية بإنشاء صناديق سيادية للفوائض النفطية واستغلال هذه الفوائض في عدة مجالات تساهم في تنويع الاقتصاد.

المطلب الأول: الاقتصاديات الريعية النفطية

تعتبر الدول المصدرة للنفط اقتصاديات نفطية نتيجة قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط وتصدير الفائض منه، إلا أنها تعتمد بصورة كبيرة على قطاع النفط في اقتصادها مما خلف العديد من الانعكاسات السلبية عليه.

أولا: الاقتصاديات النفطية تعريفها وخصائصها

1. **تعريف الاقتصاد الريعي النفطي:** الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز. ويعتمد الاقتصاد الريعي بشكل أساسي على عنصر" الأرض" كما هي، دون أن يستخدمه لإنتاج شيء أخر، وذلك على خلاف الاقتصاد الصناعي أو الزراعي، فالزراعة والصناعة لا تعد اقتصادا ريعيا لأنهما تقدمان قيمة مضافة على المواد الخام أو السلع الوسيطية. فالزراعة تقدم قيمة مضافة بتحويل البذور إلى محاصيل، والصناعة تقدم قيمة مضافة بتحويل سلعة وسيطة إلى سلعة استهلاكية. اقتصاد الريع يعني اعتماد بلد على استخراج مصدر طبيعي من باطن

• الموارد الطبيعية: مورد موجود في الطبيعة وليس من إنتاج الإنسان وتنقسم من حيث نوعها الى موارد زراعية (ما على سطح الأرض من الغابات وأشجار) موارد مائية (المياه العذبة البحار..) موارد معدنية (مختلف المعادن) موارد الطاقة (الطاقة الأحفورية كالبترول والغاز...). وتنقسم من حيث درجة تجددها إلى موارد متجددة كالرياح والشمس والغابات والغير متجددة كالطاقة الأحفورية.

الأرض كالنفط ولا يولي الصناعات والزراعة أهمية[1]. والاقتصاديات الريعية النفطية هي التي تعتمد على الريع الناتج من بيع النفط الخام في الأسواق العالمية.

2. **خصائص الاقتصاد النفطي:** تتعدد خصائص الدول النفطية التي تعتمد على الريع النفطي في اقتصادها ومن أهم خصائصها عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي نتيجة عدم تنوع هيكلها الاقتصادي الذي يهيمن عليه القطاع النفطي، واعتماد الهيكل التمويلي الداخلي على مداخيل الثروة النفطية، مما يؤدي إلى زيادة فرص التعرض للصدمات الخارجية، وبالتالي عدم استقرار الموازنة العامة لهاته الدول[2]. بالإضافة إلى[3]:

- الاعتماد المفرط على عائدات النفط باعتبارها ركيزة كل نشاط اقتصادي، الذي يميل إلى وضع حاجات صناعة النفط فوق ما عداها؛
- غياب الروابط الإنتاجية وهيمنة محفزات مالية الخزينة؛
- هيمنة الدولة على ملكية وعائدات النفط وسبل التصرف فيها.

ثانيا: انعكاس الاقتصاد النفطي على السياسة المالية

ينتج عن التبعية للريع النفطي مجموعة من الآثار على أدوات السياسة المالية تتمثل في الأثر الضريبي وأثر الإنفاق، يمكن إيجازها في:[4]

1. **الأثر الضريبي:** نظرا لأن القسم الأعظم من دخول الدولة الريعية يأتي عن طريق الصادرات النفطية أو المواد الخام فإن تحصيل الضرائب لا يأتي ضمن أولويات السياسة المالية للدولة وتكون موارد الدولة من الضرائب إلى مجموع الإيرادات العامة للدولة محدودة جدا ونتيجة لذلك يصبح أثر وضغط الضرائب على المواطنين قليل جدا أو معدوم كليا واستنادا إلى ذلك تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة أو معدومة أيضا، إن تراجع الضرائب يؤدي إلى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذية.

[1] كنعان حمة وأخرون، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد3، 2017، ص 600.

[2] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصادات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010 -2011، ص 119.

[3] كنعان حمة واخرون، مرجع سابق، ص 601.

[4] حمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية، تاريخ النشر: 2012/02/13 الاطلاع: 2018/1/1 16:18 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

2. أثر الإنفاق: يوفر الحصول على الدخول النفطية للدولة الإمكانية على قدر من التجديد من أجل جلب رضا الرأي العام ولو كان ذلك شكليا. وعادة توجه خزينة الدولة نحو الإنفاق الجاري ولا توفر الإمكانية للإنفاق على البنى التحتية. لأن الدولة في العادة تميل إلى توظيف رؤوس الأموال في مجالات تعود بالربح السريع، وتهتم بالأثر الإستعراضي لذلك على المواطنين وكسب رضاهم. فهي لا تولي الاهتمام بتأمين قوى العمل الماهرة والقطاع الخاص الناضج والمؤسسات المنظمة للمتخصصين، بقدر ما تولي الاهتمام بالدرجة الأولى للإنفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية جراء حصولهم على الدخول الريعية السهلة المنال، ويضاف إلى ذلك فإن الدولة تستطيع عن طريق زيادة الإنفاق الجاري من أجل أيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة الواسعة، كما تعمد الدولة على توسع الجهاز الإداري من أجل أن يحصل الموالين للحكم على عمل لهم والحصول على مورد ثابت لهم من أجل تأمين جزء من مقومات حياتهم. ولكن ذلك يؤدي في نفس الوقت إلى ضعف أداء جهاز الدولة، وإن ضعف أداء الجهاز الإداري مع عدم استجابة الدولة لمتطلبات المرحلة وفقدان حرية الصحافة والشفافية يمهد في غالب الأحيان إلى انتشار الفساد الإداري، وتهدف الدولة الريعية من دعم السلع الاستهلاكية إلى تفادي استياء الرأي العام. ولكن تدخل الدولة في سوق السلع أو الخدمات بدعوى القضاء على سوء استفادة القطاع الخاص قد يؤدي بشكل مؤقت إلى آثار إيجابية، ولكنه في الأمد البعيد يمهد الأرضية للفساد الإداري عن طريق تشجيع موظفي الدولة بالحصول على حصة أكبر من الريع الاحتكاري، وتستطيع الدولة الريعية تكوين قوي ضغط موالية لها وتقديم الامتيازات والتسهيلات المالية بهدف الوقوف حائلا أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم أو التنظيمات المخالفة.

المطلب الثاني: لعنة الموارد والمرض الهولندي

أدى الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية إلى ظهور العديد من الإختلالات على الاقتصاد، نتيجة فشل الدول الغنية بها في تحقيق التنمية، ونتيجة تفشي هذه الظاهرة بين الدول أفرزت العديد من العلل على الاقتصاد.

أولا: لعنة الموارد تعريفها والية تفعيلها في الاقتصاد النفطي

تشير معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على الدول النفطية، أن هذه الأخيرة تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي بالرغم مما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، إلا أن هذه الإمكانيات قيدت فرص تحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي، وقد بينت تجارب التنمية في أكبر البلدان المصدرة

للنفط على غرار الجزائر، انغولا، نيجيريا وبلدان أخرى ان نعمة الموارد الطبيعية في هذه البلدان تحولت إلى نقمة[1].

1. تعريف لعنة الموارد: مع أن مصطلح لعنة الموارد" Resource Curse" كان ملازما لمصطلح الدولة الريعية الذي ابتدعه الإيراني حسين مهداوي عام 1970، فإنه برز على نطاق واسع في تسعينيات القرن الماضي، بعد أن استخدمه الباحث البريطاني، ريتشارد أوتي[2]Auty Richard سنة 1993، والذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة. وتعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، والتنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد، وبالتالي تكون هذه الموارد عائقا أكثر منه محفزا لتحقيق عملية النمو الاقتصادي.[3]إن لعنة الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية وتذبذب في إيرادات الدولة بسبب التذبذبات في أسعار النفط مما يرفع من حالة التردد في اتخاذ القرارات المالية بشأن إلغاء أو توقيف المشاريع، كما تؤدي إلى سوء إدارة الحكم العام للموارد، وضعف وتفشي الفساد في المؤسسات لوفرة الموارد.[4]

2. آلية تفعيل لعنة الموارد في الاقتصاد النفطي: تشتغل آلية "لعنة الموارد" وفقا للمراحل التالية: تؤدي صادرات النفط وباقي الموارد الطبيعية في أول الأمر إلى الرفع من قيمة العملة المحلية، ثم تجعل هذه العملة القوية الصادرات، الفلاحية أو الصناعية، أقل تنافسية وتصعب ولوجها إلى الأسواق الدولية، ويكمن المشكل هنا في أن هذه الصادرات الأخيرة غالبا ما تكون أحسن بالنسبة للنمو والتنمية. فعلى سبيل المثال، أدى اكتشاف النفط في نيجيريا خلال سبعينيات القرن الماضي إلى القضاء على إنتاج الكاكاو والفول السوداني الذي كان يشغل عددا أكبر من الأشخاص مقارنة بقطاع النفط أو الغاز أو المعادن، وهذا يعني أن صادرات

[1] حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017، ص 292.

[2] حمزة المصطفى، لعنة الموارد الطبيعية ....الأزمة الخليجية نموذجا، تاريخ النشر 2017/7/4 الاطلاع 2018/8/8 14:15 https://www.alaraby.co.uk/opinion

[3] بن رمضان انيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جوان 2014، ص 298.

[4] نسرين معايش، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد1، 2019، ص 60.

الموارد الطبيعية الخام تحرف النمو وتصرف الاقتصاد عن عملية التصنيع. يؤدي قطاع استغلال المعادن إلى التهام الكثير من الأراضي وإلى تركز الملكية بينما يشغل عددا قليلا من العمال. ويستقطب هذا القطاع الاستثمارات على حساب الإنتاج الصناعي وتصدير السلع والخدمات التي تستخدم أراض أقل وتوسع دائرة الملكية وتوفر الشغل لعدد أكبر من الناس.[1]

ثانيا: المرض الهولندي وأثاره على الاقتصاد النفطي

1. تعريف المرض الهولندي: إن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما. وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الهولندي في الفترة مابين 1900–1950 أين تم اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف ولكن سرعان مازالت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف أبار الغاز والنفط، ولهذا أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي وأول من نشر هذا المصطلح هو جريدة Economist البريطانية في 1977/11/26 وهذا ما دفع بالمنظرين الاقتصاديين إلى تفسير هذه الظاهرة وشرح أهم العوامل والأسباب التي تدفع بالاقتصاديات الريعية إلى الانهيار والاختلال في موازين مدفوعاتها على المدى البعيد[2]. ولطالما اعتبر الباحثون والدارسون أن المرض الهولندي نظرية مفسرة للعنة الموارد• الطبيعية، وهو مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي.

2. أسباب المرض الهولندي: يمكن إيجاز أهم أسباب المرض الهولندي فيما يلي[3]:

– **فشل السياسات الاقتصادية:** في اغلب البلدان التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي وخصوصا الدول النامية لم تكن هنالك أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد

---

[1] نالدي باندور، كيف نتخلص من لعنة الموارد الطبيعية بأفريقيا ؟تاريخ النشر: 2015/5/2 الاطلاع: 2018/2/2 23:00
http://minbaralhurriya.org/archives/9182

[2] بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017، ص269.

• هناك عدة تفسيرات للعنة الموارد: _ التفسير الاقتصادي: تم تفسيرها اقتصاديا بالمرض الهولندي و دورية السياسة المالية التي تنتج عن عدم استقرار الأسعار خاصة النفط وتقلبات عوائده مما يؤدي إلى تقلبات في سياسة الإنفاق العام بحيث تكون توسعية عند ارتفاع العوائد وانكماشية عند انخفاض العوائد مما يخلف تقلبات على المتغيرات الاقتصادية كانخفاض النمو الاقتصادي والاستثمار._التفسير السياسي: الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية من طرف السياسيين يؤدي إلى إهمال الاستثمار والقطاعات الأخرى كما أن المداخيل المرتفعة للموارد الطبيعية تؤدي لسلوك البحث عن الريع من طرف السياسيين وتفتح الباب أمام الرشوة والفساد والاختلاس والتخصيص الغير سليم لهذه الموارد. _التفسير المؤسساتي: تدني جودة ونوعية المؤسسات وانتشار الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة في تسيير الريع.

[3] مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد15، المجلد 3، 2010، ص ص 8– 9.

تخبط السياسات الاقتصادية لم توجه الموارد النفطية والطبيعية بالقنوات المهمة التي من شانها أحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، إذ من المفترض أن تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكن معه الاقتصاد القومي من البدء والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي، إلا أنه في ظل غياب إستراتيجية تنموية ملائمة وسوء تخصيص عوائد الثروة الطبيعية، فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية، ويبقى الاقتصاد غير قادر للنهوض بأعبائه متكلا على العوائد الريعية، وبالتالي فقدان فرصة الانطلاق نحو الأمام. لذا يجب ربط تقدير احتياجات رأس المال داخل المجتمع بأهداف التنمية بحيث تكون كافية لإنتاج القدر المستهدف من السلع والخدمات مع تحديد ما يجب تخصيصه لسلع الاستهلاك وسلع الاستثمار أو يمكن تقدير التخصيصات التمويلية عن طريق تحديد الاحتياجات القطاعية من الاستثمار المطلوب الا أن المشكلة التي تواجهها الدول النامية هي غياب السياسة الواضحة التي يجب إتباعها لتوجيه واستثمار عوائد الموارد الطبيعية وليس في شح الموارد الممولة لعملية التنمية.

– **الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة:** إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية، ولذلك فإنها لا تؤدي إلى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب، بل إنها تؤدي إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية، وعادة ما تستغل في الإنفاق الترفي، أو قد تستغل في التسليح والإنفاق العسكري وفي الحروب لتحقيق نزعات عدوانية.

– **ضعف المبادرة والاتكال على الدولة:** إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش والتبعية، وظهور حالة من الركود والقناعة بالأوضاع المتردية، وحالة الرخاء والركون إلى الترف والراحة أضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع. وبعد منتصف القرن العشرين وظهور حركات التحرر في أغلب الدول النامية كانت الأنظمة المستلمة للسلطة في تلك البلدان شمولية تتحكم بالثروة والسلطة معا ولذلك وضمن ما يعرف بالأنظمة الاشتراكية كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والمسكن، وأغلب احتياجات الإنسان الضرورية، ولذلك أخذ الفرد في تلك الدول لا ينظر إلى ذاته وقدراته ومساهماته للحصول على احتياجاته بقدر ما ينظر إلى ما تعطيه الدولة من مكارم. بحيث أصبح توفير الخدمات واحتياجات الإنسان مكرمة يتلقاها الفرد من الأنظمة الشمولية في تلك البلدان وضمن هذه الصورة انقلبت المعادلة إذ من المفترض أن الإنسان من خلال مساهماته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد

القومي، ومن خلال عوائد مساهماته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على أغلب احتياجاته دون النظر إلى ما تجود به أيدي المسئولين. إن حالة الاتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي وبالتالي تمثل أحد أعراض المرض الهولندي إن الدولة هي مهمتها توفير الخدمات العامة للمجتمع، لكن على أفراد المجتمع أن يكونوا مسئولين عن توفير احتياجاتهم الشخصية من خلال الاضطلاع بمسؤولياتهم والمساهمة الفعالة والعمل المنتج.

3. آثار العلة الهولندية على الاقتصاد النفطي: إن اعتماد الاقتصاد على الريع لا سيما الريع النفطي يخلق جملة من الآثار السلبية على الاقتصاد منها[1]:

– **آثر إعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الإنتاج):** ونعني بها حركة تنقل عوامل الإنتاج (العمل) من القطاع المتأخر إلى القطاعين التوسعي وقطاع الخدمات، وذلك نتيجة لتوسع قطاع التعدين مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة فيؤدي إلى انتقالها من القطاعات الإنتاجية الأخرى (كالصناعة مثلا) إلى هذا الأخير، نظرا لارتفاع الأجور وتحسن الخدمات الاجتماعية مما يعجل بتوسع قطاع التعدين على حساب القطاع الصناعي.

– **آثر الإنفاق:** إن العوائد المالية الناتجة عن التوسع في قطاع المناجم سيخلق فائض في ميزان المدفوعات مما يساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي، وبالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها، وهذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من غيرها المحلية وعلى اعتبار عقلانية المستهلك فانه سيفضل الأولى عن الثانية وهذا ما سينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة وبالتالي عجز الميزان التجاري وفي الأخير عجز في ميزان المدفوعات.

– **آثار أخرى للعلة الهولندية:** هناك أثار أخرى لهذه العلة على المستوى الاقتصاد الكلي وكذا الجزئي نذكر منها[2]:

- **أثر العلة على الاستقرار الدولي:** يجلب النزاعات لمالكيها، مثل الماس وغيره من المعادن النفيسة، لكن

[1] محي الدين حداب، ثابتي الحبيب، دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة مابين1980–2013، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد2، ديسمبر2014، ص 109– 111.

[2] مايكل روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، شبكة رؤية الاخبارية، القاهرة، 2015، ص47.

ما يميز النفط أنه السلعة المطلوبة أكثر من غيرها من السلع في العالم كما أن الكثير من الدول تعتمد عليه.

- **الإنفاق الغير منتج لعوائد الدولة:** ويظهر ذلك في أوجه الإنفاق لمجموعة العوائد المالية الوفيرة للدولة، فغالبا ما توجه نحو استثمارات غير إنتاجية يكون الهدف منها خلق قيمة مضافة للمجتمع فتجد أغلبها توجه نحو البنى التحتية وكذا إنشاء المدن الكبرى وناطحات السحاب وغيرها، بحيث تعتمد هذه المشاريع على كثافة كبيرة للموارد المالية. وتساعد هذه الظاهرة أيضا في تفشي الفساد الاقتصادي لما تخلقه هذه الثروات من وفرات مالية ضخمة إذ أن تلك الثروات الريعية الطائلة لا تؤدي فقط إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن العمل والإنتاج بل إنها تؤدي كذلك إلى توليد اتجاهات أو بالأدق بيئات أو مناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية. تتسبب سرية عائدات النفط في أن تتواطأ الحكومات مع شركات النفط لإخفاء صفقاتها، وهو الأمر الذي يساهم في تسهيل بقاء الأنظمة الاستبدادية في الحكم نظرا لوجود مورد دائم يسهل لهم القيام بما يحلو لهم.
- **أثره على التنويع الاقتصادي:** يمارس الاقتصاد الريعي نوعا من أثر الاستبعاد على القطاعات الأخرى نظرا لاستئثاره بالجزء الأكبر من الاهتمام، مثلا يتميز هيكل إجمالي الإيرادات العامة باستمرار المساهمة المرتفعة لقطاع البترول[1].

المطلب الثالث: الصناديق السيادية والتنويع الاقتصادي لتجنب لعنة الموارد

يعتبر تدخل الدولة للحد من التداعيات السلبية لوفرة مداخيل الموارد الطبيعية خاصة النفطية على الاقتصاد ذو أهمية كبيرة، وتستخدم الدول عدة وسائل لذلك من أهمها السياسة المالية لإدارة المداخيل وذلك بالتخصيص الجيد للإنفاق واستعمال أسعار مرجعية للنفط• منخفضة عند إعداد الميزانية لتجنب عجز الميزانية في حالة الهبوط الغير متوقع لسعر النفط وكذلك تلجأ الحكومات لإنشاء صناديق سيادية للفوائض النفطية بالإضافة للسياسة المالية وما تشمله من إجراءات هناك سياسة التنويع الاقتصادي لتجنب لعنة الموارد.

أولا: صناديق الثروة السيادية لتجنب لعنة الموارد

تستخدم الحكومة السياسة المالية كأهم أداة لإدارة المداخيل بالتخصيص الجيد للإنفاق العام خدمة

[1] أوضايفية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد7، جوان 2017، ص48.

• بلغ السعر المرجعي للنفط في الجزائر من 2003 إلى 2005 مبلغ 19 دولار للبرميل و22 دولار منذ 2006 وانتقل إلى 37 دولار للبرميل منذ سنة 2008، وفي ميزانية 2015 وميزانية 2016 بلغ السعر المرجعي 45 دولار وارتفع إلى 50 دولارا، ضمن ميزانية 2017 وميزانية 2018.

للاقتصاد المحلي، وذلك بتوظيفها عند ارتفاع عائدات الموارد لتسديد ديونها، أو استثمارها لتجنب ارتفاع نفقاتها العامة وتثبيت عرض النقود وحماية الاقتصاد من ارتفاع سعر الصرف، كما يمكن للحكومة التأثير على التمويل المحلي الخاص والخارجي للاستثمار بفضل سياسة ضريبية انتقائية، والتأثير على تخصيص نفقات الاستهلاك بين مختلف القطاعات، مثلا بفرض الرسوم على قطاع السلع خارج التبادل التجاري مما يرفع من أسعار الاستهلاك ويخفض الإنتاج ومخرجات هذا القطاع كما يمكن تجنب التأثير السلبي للنفقات على قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري بدعم استهلاك منتجات هذا القطاع[1]، وتشكل الزيادة الكبيرة في التدفقات المالية للموارد الطبيعية، في معظم الدول المنتجة والمصدرة لها تحديا يتعلق بإدارة هذه الفوائض ولهذا قامت الدول الغنية بالموارد الطبيعية بإنشاء صناديق سيادية تمول من الفوائض المالية الناتجة عن إيرادات المواد الأولية وعلى رأسها النفط، ويختلف دور هذه الصناديق باختلاف الهدف الأساسي لإنشائها وباختلاف مصدر تمويلها.

1. تعريف صناديق الثروة السيادية وأسباب إنشائها

- ✓ **تعريف صناديق الثروة السيادية:** يمكن تعريف صناديق الثروة السيادية على أنها" صناديق استثمار عامة تملكها الدولة وتتولى من خلالها استثمار فوائضها المالية في الخارج مثل فوائض الصادرات النفطية أو الفوائض التي تحققها الميزانيات العامة للدول، ومن ثم فإن الصندوق السيادي للثروة يعد بمثابة محفظة استثمار عامة، ولكن أصوله تكون موظفة خارج الدولة، وهو ما يعنى أن الأصول التي يتكون منها الصندوق تكون أساسا بالعملات الأجنبية أي أصولا خارجية. غير أن التعريف العلمي لصناديق الثروة السيادية لا يدخل ضمن أصول هذا الصندوق ما قد يمتلكه البنك المركزي من احتياطيات بالعملات الأجنبية والتي تستخدم أساسا لأغراض التدخل في سوق الصرف الأجنبي للدفاع عن العملة الوطنية ضد أي تقلبات في أسعارها بالنسبة للعملات الأجنبية."[2]

كما يمكن القول أن "صناديق الثروة السيادية هي صناديق استثمارية تملكها الدول ولكنها لا تكون تابعة لوزارات المالية أو البنوك المركزية وتأتي أغلب مواردها من إيرادات المواد الأولية وعلى رأسها النفط، والهدف هو إدارة واستثمار جزء من الفوائض المالية للدولة وفق خطة تجارية ربحية في عمليات استثمارية ذات أمد طويل خارج دول المنشئة. والهدف الأساسي لإنشاء هذه الصناديق هو حماية الاقتصاد والموازنة

[1] منصور منال، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات، العدد3، ديسمبر 2015، ص ص 196 -197.

[2] أحمد نصير وأخرون، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة "صندوق النرويجي نموذجا، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد1، أفريل 2018، ص 20.

العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخيل الصادرات وتحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة"[1]. والجدول الموالي يبين لنا تصنيف أهم 10 صناديق سيادية في العالم.

الجدول(2_1):ترتيب أهم10 صناديق سيادية في العالم جانفي 2020

الرتبة	الدولة	صندوق الثروة السيادية	أصول الصندوق (مليار دولار)
01	النرويج	صندوق التقاعد الحكومي	1098
02	الصين	شركة الصين للاستثمار	940
03	الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبو ظبي للاستثمار	696
04	الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	592
05	الصين–هونغ كونغ	جهاز الاستثمار المالي المحفظي	509
06	المملكة العربية السعودية	صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي	440
07	الصين	صندوق صاف الصيني	714
08	سنغافورة	صندوق تيماسك	375
09	قطر	هيئة قطر للاستثمار	328
10	الصين	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	324

Source: https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund (Date of view: 1/1/2020, 5.42)

✓ **أسباب إنشاء صناديق الثروة السيادية:** تعتبر أهم دوافع إنشاء الصناديق السيادية ما يلي:[2]

– التحسب للنضوب الطبيعي للموارد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي؛

– إن إنشاء صناديق الثروة السيادية يتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات زياداتها وتنويع قاعدته، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، ونتيجة للسياسات الاقتصادية فالطاقة الاستيعابية

[1] نبيل بوفليح، محمد طرشي، أهمية استحداث صندوق ثروة سيادي لتنويع مصادر التمويل ومرافقة التحول الاقتصادي في الجزائر، ص3. متاح على الموقع: https://platform.almanhal.com الاطلاع: 2018/5/5 14:00

[2] شبوطي حكيم، محي الدين سمير، دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل دراسة تجربة امارة دبي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10، الجزء1،جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص105.

للاقتصاد الوطني تتزايد وتتغير محدداتها، وإمكانات التنويع لها ديناميكية وتعتمد أيضا على السياسات الاقتصادية؛

– المرض الهولندي الذي يفرض إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو ما يعرف استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض؛

– تكوين أداة مالية تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية القطاعات الاقتصادية الرئيسة.

2. تصنيف الصناديق السيادية: يتم تصنيف الصناديق السيادية إلى قسمين أساسيين هما تبعا إلى مصادر دخلها وتبعا إلى هدفها الأساسي كالتالي:

✓ **تصنيف الصناديق السيادية تبعا إلى مصادر دخلها:** يتم تصنيف الصناديق السيادية تبعا إلى مصادر دخلها إلى[1] :

- **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية:** هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا آن من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها حق للأجيال اللاحقة. ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.
- **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية:** ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك في التعاظم بحيث تجاوز 07 تريليون دولار في سنة 2008. ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحدها بـ1 تريليون دولار، وتملك الدول النامية 5/4 هذا المبلغ، ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي، مما دفعها إل تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ باحتياطيات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.
- **الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة:** دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، ففي فرنسا بلغت عوائد برنامج الخوصصة 24 مليار دولار، وفي الجزائر بلغت عوائد الخوصصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار. وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد، فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض

[1] عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، المؤتمر الدولي الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، أفريل 2009، ص ص 1– 2.

الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون، ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدور على التحكم فيها، وانطلاقا من أن المؤسسات المخوصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.

- **الصناديق الممولة بفائض الميزانية:** تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية. ولم يلاحظ توالى تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

تمثل الصناديق السيادية الممولة بعوائد المواد الأولية 3/2 أصول هذه الصناديق، فهيئة استثمار أبو ظبي تدير 875 مليار دولار، وتمثل لوحدها 25% من الأصول التي تديرها هذه الصناديق، وبهذا تعتبر عوائد المواد الأولية (خاصة البترول والغاز) المصدر الأساسي لأصول أكبر الصناديق السيادية في العالم مما يجعل التساؤل عن مدى قدرتها على الحصول على الأموال مستقبلا في ظل اتجاه أسعار النفط نحو التدهور بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة.

✓ **تصنيف الصناديق وفقا لهدفها الأساسي:** يتم تصنيف الصناديق السيادية تبعا إلى هدفها الأساسي إلى[1]:

- **صناديق الاستقرار:** التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار سلع النفط.
- **صناديق الادخار للأجيال القادمة:** التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعا، وتخفيف أثر المرض الهولندي.
- **صناديق التنمية:** التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني.
- **صناديق احتياطيات طوارئ التقاعد:** التي تغطي من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد (التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة).[2]

[1] لسلوس مبارك، بن عبد العزيز فطيمة، قراءة في الصناديق السيادية مع الإسقاط على حالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 6، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2012، ص25،

[2] نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، ص ص 2-3. متاح على الموقع التالي: www.imf.org

3. دور صناديق الثروة السيادية: يختلف دور صناديق الثروة السيادية حسب الغرض الذي أسست من اجله ونوعها كما يختلف دور صناديق الثروة السيادية في تنمية الاقتصاد بالنسبة للدول المالكة والدول المستقبلة كالتالي[1]:

- ✓ **دور صناديق الثروة السيادية في تنمية اقتصاد الدول المالكة لها:**

- تؤدى دور الاحتياط للدول المالكة لها وذلك بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة بعد نضوب المواد الأولية؛
- تنويع مصادر الناتج المحلى الخام بتطوير أنشطة جديدة كما هي حال صناديق أبو ظبي، ودبي بتطويرها للسياحة وصناعة الترفيه والصناعات المرتبطة بالصناعات الأولية؛
- تقوم بدور في توفير موارد دائمة ومنتظمة للدول المالكة لها تكون غير مرتبطة بالمواد الأولية التي مهما بلغ مخزونها تبقى قابلة للنضوب؛
- تقوم بدور رئيسي في تغطية اختلالات وعجز الموازنة العامة في حالة انخفاض أسعار المواد الأولية؛
- المساهمة في تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي في الدول المنتمية إليها وذلك بتنويع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة غير النفطية خاصة بما يعمل على تقليص الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية ومن ثم تأثيرات التضخم المستورد.

- ✓ **دور صناديق الثروة السيادية في تنمية اقتصاد الدول المستقبلة لها:** أما بالنسبة للدول المستقبلة يمكن التطرق لدور صناديق الثروة السيادية في النقاط التالية:

- المساهمة في تنمية الدول المستقبلة لاستثمارات الصناديق بتمويل الهياكل القاعدية وهذا ما دفع رئيس البنك الدولي إلى الاقتراح على هذه الصناديق استثمار 1% من أصولها في المؤسسات الإفريقية بالتعاون مع البنك؛
- المحافظة على الوظائف التي توفرها الشركات بدعمها لرؤوس أموال الشركات المتعثرة؛
- خفض نسبة البطالة في الدول المستقبلة؛
- المساهمة في زيادة تكامل الاقتصاد العالمي وزيادة المشاركة وربط المصالح.

[1] مركز مصر للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، دور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي: صندوق مصر السيادي بين دوافع التأسيس والأهداف، ص ص 6-7.

قامت مختلف الدول بإنشاء صناديق الثروة السيادية لعدة أسباب تختلف هذه الأسباب باختلاف أهداف كل دولة ومصادرها ولكن عموما فإن هذه الصناديق تحقق أهدافا اقتصادية وتسمح في حالة وجود اختلالات في إيرادات الدولة بتغطية العجز المالي لها فهي تهدف إلى المحافظة على الفوائض المالية الكبيرة التي تمتلكها هذه الدول وزيادة عوائدها.

ثانيا: التنويع الاقتصادي لتجنب نقمة الموارد

نظرا لأهمية سياسة التنويع الاقتصادي في تجنب نقمة الموارد نالت هذه السياسة اهتمام العديد من الباحثين وسوف نتطرق لأهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي وندرجها كما يلي[1]:

1. إستراتيجية الدفعة القوية: إن الخروج من حالة التخلف يكمن في إعطاء دفعة قوية من الاستثمارات ورؤوس الأموال قادرة على نقل الاقتصاد من الجمود إلى النمو، فقد قام بتشبيهه الاقتصاد بالطائرة التي لا يمكنها التحليق جوا إلا بسرعة فائقة تدفعها للارتفاع من الأرض إلى الجو، وتؤيد هذه النظرية تجارب دول الخليج العربية كالإمارات العربية والسعودية التي استغلتا المداخيل النفطية في إعطاء دفعة قوية خلال السبعينات حققت للاقتصاد القومي عملية الانتقال السريع من مرحلة الجمود إلى مرحلة الانطلاق. تعود مبررات هذه النظرية إلى عدم قدرة تجزئة الاستثمارات الرأسمالية (المشروعات الإستراتيجية والمشروعات المكملة)، وأفضلية عدم تجزئة دالة الطلب فالمشروع المنفرد يرتبط بعدم القدرة على بيع منتجاته، بالإضافة إلى انخفاض عرض الادخار وعدم استجابته للتغير في أسعار الفائدة نتيجة انخفاض الدخل الفردي، وقد تعرضت النظرية لانتقادات أهمها هو عدم قدرة الدول النامية توفير موارد مالية وبشرية غير عادية تمكنها من تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لتحقيق تلك الدفعة القوية وتركز هذه الإستراتيجية على الصناعات الخفيفة الاستهلاكية دون الاهتمام بالصناعات الأخرى.

2. إستراتيجية النمو المتوازن :تعتبر هذه النظرية لكل من:

Arthur Lewis, Paul Rosenstein-Rodan, Ragnar Nurkse, Raúl Prebisch من الأعمال الأولى المقدمة في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وتقوم على تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازنا من خلال:

[1] جديدن لحسن، مراد اسماعيل، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الإمارات الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد07، ديسمبر2016، ص ص 238- 237.

- التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الخدمات) لضمان التوازن في النمو العام للاقتصاد فالدول تحتاج التنوع في كل القطاعات الاقتصادية فإهمال قطاع معين على حساب قطاع أخر يضر بالتنمية الاقتصادية.
- التوازن في توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية داخل القطاع الواحد، فتنويع مصادر الإنتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتقليل المخاطر من خلال الاستثمار في مختلف المجالات والاستفادة من توسيع حجم السوق بصفة عامة بتعدد مجالات الإنتاج والاستثمار. ويتطلب تحقيق هذا الهدف دفعة قوية قد سبق التطرق لها والتي تحتاج موارد ضخمة لتحقيقها.

لقد وفر رودان–نيركسه أساسا في إستراتيجية النمو المتوازن، فقد وضح نيركسه بأن نظرية النمو المتوازن وضعت من أجل إخراج اقتصاد الدول النامية من حالة الركود وحلقة الفقر المفرغة وخصائص هيكل الاقتصاد الذي يمنع تحقيق دفعة قوية للاقتصاد المعني، وحيث أن الدول النامية لا يتوفر فيها الموارد المالية الكافية لتحقيق هذه الدفعة، فانه يمكنها الاعتماد على التمويل الخارجي بالقدر الكافي الذي لا يحمل الاقتصاد الوطني المعني تبعات التمويل، ومن ثم العمل في نشر صناعات سلع الاستهلاك، التي تمتص أعدادا كبيرة من القوى العاملة، والتي ستفتح أفاقا جديدة لمزيد من الاستثمارات، والتي تؤدي إلى المزيد من التصنيع، ومن ثم إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي بحكم اثر المضاعف.[1]

3. إستراتيجية النمو غير المتوازن: انتقد كل من سنجر وهيرشمان، نظرية النمو المتوازن ليقدما نظرية النمو لا متوازن، حيث أشارا إلى أن مشكلة الدول النامية لا تكمن في قصور الموارد المحلية سواء الطبيعية أو رأس المال، وإنما المشكلة تكمن في ندرة المنظمين القادريين على اتخاذ قرارات. ومن هنا أشارا إلى أن الأسلوب الأمثل للتنمية هو النموذج الذي يحدث بيئة ملائمة لحث الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار، بحيث تتم عملية التنمية الاقتصادية في شكل حلاقات متتابعة من خلال تركيز الموارد الاقتصادية المتاحة في قطاع معين من قطاعات الاقتصاد المعني، مما يؤدي إلى حالة عدم التوازن الذي ينتج عنه اختلال بين القطاعات مما يحفز المنظمين على اتخاذ قرارات الاستثمار لتصحيح الاختلال واستعادة التوازن مستفيدين من وفرات الإنتاج والروابط الاقتصادية الأمامية أو الخلفية أو الأمامية والخلفية للصناعات القائمة، وهكذا تستمر الدورة لتحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

[1] مازن حسن محمد الباشا، مرجع سابق، ص58.

[2] مرجع نفسه، ص59.

4. الإستراتيجية المناسبة للظروف: يرتبط اختيار إستراتيجية التنمية تبعا للظروف المناسبة للدولة، فالدفعة القوية تعتبر الحل الأمثل لمشكلة التخلف، والنمو المتوازن يتطلب توفر الموارد اللازمة لتحقيقه وتنمية كل القطاعات،أما النمو غير المتوازن فهو الاختيار في حالة عدم توفر الدفعة القوية والموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق النمو المتوازن. ومن هنا نتوصل إلى أن اختيار إستراتيجية التنمية لا يخضع لنظرية أو إستراتيجية بذات، وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وعلى الأخص حالة هيكل البناء الأساسي.

5. إستراتيجية التصنيع: اهتمت بعض الدراسات الاقتصادية في التنمية بإعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية وتصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد، ومن ابرز الاستراتيجيات المتبعة في الدول النامية لتنمية صناعتها هي:

- **إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:** تقوم هذه الإستراتيجية على إحلال الواردات الخاصة بمنتجات صناعية يتم إنتاجها محليا بدلا من استيرادها والتركيز على تصنيع المواد الخام والسلع الاستهلاكية الخفيفة، وقد تبنتها العديد من دول أمريكا اللاتينية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ومعظم الدول العربية غير النفطية، ويرتبط نجاح الإستراتيجية بالقدرة التنافسية للسلع المحلية والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.
- **إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير:** هي إستراتيجية مكملة للإستراتيجية الأولى تعتمد على تقديم منتجات ذات جودة عالية وقدرة تنافسية عالمية، وذلك باختيار عدد من الصناعات الناجحة وتحفيزها محليا من حيث الضرائب والتمويل والإجراءات، اتبعتها دول النمور الأسيوية تهدف إلى إحلال أسواق عالمية كبيرة مكان أسواق محلية صغيرة وتحقيق الكفاءة والنمو من خلال منافسة حرة تسمح بتوفير العملات الأجنبية وتحسين وضعية الميزان التجاري[1].

[1] غانم عبد الله، تيمجغدين عمر، أثر إستراتيجية التنويع الاقتصادي على أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الواحات للدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص 66.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق في هذا الفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي تبين أن التنويع الاقتصادي عملية معقدة وطويلة الأجل يعتمد نجاحها على مجموعة من الأسس كالاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الخاص بالإضافة للحكم الراشد وغيرها.

تراجع التنويع في الدول النفطية يمكن ربطه بالمسار التنموي في هذه الدول ونوعية الهياكل الاقتصادية والإنتاجية التي تأسست عليها الاقتصاديات خلال العقود السابقة، مما أفرز العديد من التحديات وصعب عملية التنويع الاقتصادي وحال دون ظهور قطاعات جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود إلى زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطوير بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

إن وفرة الموارد الطبيعية سواء البترول أو غيرها سبب العديد من المشاكل للدول وأدى إلى تفشي ظاهرة لعنة الموارد وبدل أن كون الغنى بالموارد الطبيعية وخاصة النفط نعمة، أصبح نقمة لهذه الدول وعائقا أمام التنمية.

في ظل قابلية الثروة النفطية للنفاذ وإشكالية إدارة فوائضها المالية، قامت مختلف الدول بإنشاء صناديق الثروة السيادية كأداة مالية تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية القطاعات الاقتصادية الرئيسة من التأثر من الأزمات الاقتصادية. ويتم من خلالها إدارة واستثمار جزء من الفوائض المالية للدولة في عمليات استثمارية ذات أمد طويل خارج دول المنشئة، وحماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في المداخيل، والعدالة في توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة. كما يمكن استغلال هذه الموارد في تنويع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة غير النفطية مما يؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات.

الفصل الثالث

إجراءات السياسة المالية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001- 2018)

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2001 انتعاشا، وذلك لتغير سياسة الحكومة نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، حيث بلغ 24.8 دولار للبرميل سنة 2001 بعدما كان 17.9 دولار للبرميل سنة 1999، هذه التغيرات أثرت على تطور السياسة المالية من خلال استغلال ارتفاع الإيرادات النفطية في بناء الاقتصاد الوطني وإعادة إنعاشه، وإنشاء صندوق ثروة سيادي.

كما تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول النفطية التي اهتمت بتطبيق إستراتيجية تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، من خلال توجيه سياستها المالية لتحقيق التنويع الاقتصادي، مما جعلها تحقق انجازات هامة في هذا المجال.

تهدف الدراسة من خلال هذا الفصل إلى تتبع مسار السياسة المالية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة من خلال التطرق لمختلف الإجراءات التي قامت بها في إطار أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب، والتعرف على أهم مكوناتها التي تستطيع من خلالها التأثير على التنويع الاقتصادي، وكذا تقييم أداء السياسة المالية ومدى ارتباطها بأسعار البترول، والتعرف على أهم الصناديق السيادية في الدولتين. ويكون ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تدابير السياسة المالية المدعمة للتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2018)

المبحث الثاني: تدابير السياسة المالية المدعمة للتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)

المبحث الأول: السياسة المالية المدعمة للتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001- 2018)

سعت الجزائر لانتهاج سياسة مالية تهدف لإقامة اقتصاد قوي ومتنوع وذلك من خلال استغلال الوفرة المالية الناتجة عن المحروقات خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، لخلق اقتصاد وطني متنوع تفعل فيه كل القطاعات الاقتصادية، وذلك عبر برامج الاستثمار العمومية التي سطرتها الدولة الجزائرية بالإضافة لسياسة جبائية محفزة ومدعمة للقطاعات الاقتصادية، كما قامت باستغلال فوائضها النفطية في إنشاء صندوق سيادي للفوائض النفطية يتمثل في صندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الأول: تدابير سياسة الإنفاق العام لتنويع الاقتصاد الجزائري (2001-2018)

شهدت الجزائر سياسة انفاقية توسعية بعد ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000 لتدخل الجزائر في برامج إنفاق ضخمة ابتداء من 2001 من خلال مجموعة من البرامج التنموية، تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، والبرنامج الخماسي (2015-2019).

أولا: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

يمكن تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نوعين:

1. نفقات التجهيز: يمكن تعريف نفقات التجهيز كالتالي: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية الاستثمار أو ميزانية التجهيز تتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة[1]. وتوزع على ثلاث أبواب حسب المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

[1] محمد الساحل، مرجع سابق، ص29.

2. نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة ومعدات المكاتب إلخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع[1]. وتوزع على أربعة أبواب حسب المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

ثانيا: نظرة عامة عن البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2018)

سعت الجزائر لإنعاش اقتصادها من خلال مجموعة من البرامج والإجراءات وللقيام بسياسة الإنعاش الاقتصادي عادة تستعمل الدولة أداة واحدة من الأدوات المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا. وبالتالي يتم تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب الكلي بالاعتماد على الوسائل التالية[2]:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد في شكل منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة، أو تلك المتعلقة بدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع، ومختلف أنواع التحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح مما تعمل على تحفيز الطلب الكلي، وبما أن هذه التحويلات تعبر عن إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه التحويلات الاجتماعية عادة ما تدرج أيضا ضمن أدوات التلقائية لسياسة الميزانية، مع النظام الجبائي التصاعدي أين تزيد معدلات الاقتطاع الجبائي مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه.
- الاستثمارات الكبرى التي تقوم بها الدولة لاسيما في مجال البنى التحتية تمتص بدورها اليد العاملة مخففة بذلك من حدة البطالة إلى غاية أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش، ويتم توفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.
- الإنفاق العمومي الكلي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، والذي يزيد من طلب الدولة نفسها على

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 66- 67.

[2] بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014_1970 دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة دكتوراه فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2017- 2018، ص ص 175- 176.

مختلف السلع والخدمات.

- إحداث استثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع النشاط، من بين هذه الاستثمارات تطوير شبكات النقل والاتصال، تحديث برامج التكوين المهني والجامعي، تشجيع برامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، ...الخ، ذلك أن الكثير من هذه الاستثمارات تؤدي في النهاية إلى وفرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

تمثلت البرامج الإنفاقية التي سعت الجزائر من خلالها لإنعاش اقتصادها ودعم التنويع الاقتصادي فيما يلي:

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري وتم إطلاقه في افريل 2001، قبل أن يصبح هذا الغلاف يقدر بمبلغ 1216 مليار دينار نتيجة إضافة مشاريع جديدة. تم إعداده خصيصا لإطلاق النمو والحفاظ عليه وذلك بتحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا، وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004، حيث يرتكز برنامج دعم النمو الاقتصادي على الأهداف الآتية[1] :

- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات.
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.
- سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.[2]
- سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، تنطلق الأهداف العملية من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل،عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها. وترمي هذه الأهداف العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني.

ولقد تم توزيع المبالغ المرصودة لهذا البرنامج على القطاعات الاقتصادية كما يوضحها الجدول التالي:

[1] خاطر طارق واخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 _2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، مداخلة في الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في البلدان المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي، الجزائر، نوفمبر 2016، ص3.

[2] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000_2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012 ، ص ص 251- 252.

الجدول (3_1): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع %
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
دعم التمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من 2001، ص87.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استفاد بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج قدرت بـ40.1% وغلاف مالي 210.5 مليار دينار جزائري وذلك لتوفير مناخ استثماري جيد وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة. ثم يأتي بعده قطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8%، وهذا للتقليل من نسبة النزوح الريفي وتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق وتحسين المستوى المعيشي أما بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع دعم الإصلاحات فقد حازا على نسبة 12.4% و8.6% على التوالي والهدف منها تعزيز وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): خصص لهذا البرنامج 4202.7 مليار دينار جزائري وفي نهاية جوان 2006 بلغت تكلفة البرنامج الاجمالية 8705 مليار دينار جزائري وتعتبر أهدافه مكملة لأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ويمكن تلخيص أهدافه في[1] :

- استكمال الإطار التحفيزي والاستثماري: ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير لتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

[1] سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001_2014)، مذكرة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2015-2016، ص232.

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد السوق والمنافسة على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سياسيا واقتصاديا اثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين لمستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها لدور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل العمل.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

تم تقسيم البرنامج إلى خمسة قطاعات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول (3_2): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين الظروف المعيشية للسكان	1908.5	45.5
تطوير المنشات الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص6-5.

يتضح من خلال الجدول تركيز البرنامج التكميلي لدعم النمو على تحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لذلك غلاف مالي قدر 1908.5 بنسبة 45.41% من مجموع البرنامج ، وكانت الحصة الكبيرة لبناء السكنات بقيمة 555 مليار دينار، الباقي خصص لمجالات مختلفة كالتربية والتعليم والتكوين المهني والصحة كما خصص البرنامج لتطوير الهياكل القاعدية حصة معتبر قدرت 1703 مليار دينار جزائري بنسبة 40.5% وزعت على قطاع النقل والأشغال العمومية وقطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية وذلك لدعم حركة النمو الاقتصادي وتحسين الخدمة العمومية أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فلم يخصص له سوى 8% من القيمة الكلية للبرنامج، وبرنامجي تطوير الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيا الحديثة فخصص لهما نسبة 4.8% و1.1% على التوالي من قيمة البرنامج.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يندرج هذا المخطط ضمن سلسلة مواصلة المخططات السابقة وخصص له مبلغ 21214 مليار دينار ويعتبر اكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال ويهدف إلى[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الجدول (3_3): مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسب %
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشأت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2010-2014.

[1] حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق -غرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 7.

نلاحظ من خلال الجدول أن برنامج توطيد النمو أعطى أهمية كبيرة للتنمية البشرية حيث خصص لها نسبة 49.6% من البرنامج وتتضمن التنمية البشرية كل من قطاع السكن والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة والمياه والطاقة كما أعطى البرنامج أهمية للمنشات الأساسية حيث خصص لها 31.6% من إجمالي البرنامج، وذلك لترقية قطاع الأشغال العمومية وهذا وقد جاء برنامج دعم التنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة والبحث العلمي والاتصال في أخر البرنامج وهذا ما يبين أن الجزائر لم تركز على دعم القطاعات الاقتصادية المهمة كالفلاحة والصناعة والابتكار كتركيزها على البنية التحتية الاجتماعية مثلا.

4. البرنامج الخماسي (2015-2019): في إطار مواصلة تحقيق أهداف البرامج السابقة أقرت الحكومة الخطة الخماسية (2015-2019)، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـ 22100 مليار دينار ويشمل هذا المخطط مجموعة من الحالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في[1]:

- اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014، ودعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن، الصحة، والتعليم وغيرها. وإنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات مثل العمل على تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.
- تكثيف الحكومة جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديد وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، وذلك من أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى.
- إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية من أجل ضمان إستدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات الجديد.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- تحديث البنية التحتية للاتصالات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة.

[1] محرز نور الدين، لياس عايدة، الإستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي التاسع حول الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، خلال الفترة 23-25 نيسان 2019، الأردن، ص 13.

ولكن مع انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 2014 قامت الحكومة الجزائرية، بتجميد العديد من برامج التنمية خاصة برنامج التنمية الخماسي، وانتقلت لتطبيق سياسة ترشيد النفقات لتتجاوز الأزمة الناجمة عن إنهيار أسعار النفط.

ثالثا: تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2001-2018)

أ. **تطور الإنفاق العام:** عرف الإنفاق العام في الجزائر بعد الألفية الثالثة تزايدا مستمرا وذلك يعود لإتباع الدولة لسياسة انفاقية توسعية تهدف لرفع مستوى معيشة السكان وذلك راجع لارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ولقد تجسد هذا في مخطط دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، يليها برنامج توطيد النمو من 2010-2014. والجدول التالي يبين لنا تطور الإنفاق العام.

الجدول (3_4): تطور هيكل الإنفاق العام في الجزائر(2001-2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الاستثمارية	معدل نمو	نسبة من إجمالي الإنفاق	الإنفاق العام	معدل نمو	النفقات الجارية	معدل نمو	نسبة من إجمالي الإنفاق
2001	522.4	_	39.6	1321		798.6	_	60.4
2002	575	54.00	37.1	1550.6	17	975.6	22.16	62.9
2003	567.4	8.74	33.7	1690.2	9	1122.1	15	66.3
2004	640.7	12.77	33.9	1891.8	11.9	1251.1	11.4	66.1
2005	806.9	25.94	39.4	2052	8	1245.1	-0.4	60.6
2006	1015.1	25.80	41.4	2453	19	1437.1	15.4	58.6
2007	1434.6	41.326	47.3	3108.5	26	1673.9	13.9	52.7
2008	1973.3	37.55	47.1	4191	34.8	2217.7	35.3	52.9
2009	1946.3	-1.36	45.9	4246.3	1.3	2300	3.7	54.1
2010	1829	-6.02	40.6	4512.8	6	2683.8	16.6	59.4
2011	1974.4	7.94	33.1	5853.6	29	3879.2	44.54	65.1
2012	2275.5	15.25	32.3	7053.1	20	4782.6	23.28	67.8
2013	1892.6	-16.87	31	6024.2	-14.6	4131.6	13.6	67.7
2014	2501.4	32.16	35.2	6995.7	16	4494.3	8.7	63.2
2015	3039.3	21.5	39.3	7656.3	9	4617	2.7	59.8
2016	2711.9	-8.13	37.6	7297.5	-4	4583.8	-0.5	61.8
2017	2631.5	-5.6	35.96	7389.3	1	4757.8	-3	63.98
2018	3078	16.96	39.38	7726.39		4648.2	-2.3	60.16

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، لسنة 2018 www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المستمر للنفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، بحيث انتقلت من 522.4 سنة 2001 إلى 3078 مليار دينار سنة 2018، وهناك ارتفاع كبير لمعدلات نمو لإنفاق الاستثماري مقارنة بالجاري وهذا نتيجة لتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي التي ركزت على نمو القطاعات الاقتصادية حيث بلغ معدل النمو للإنفاق الاستثماري 41.32% في سنة 2007، ولكن مع بداية 2008 حتى 2011 تراجع النمو في نفقات التجهيز بالمقابل كان هناك ارتفاع في نفقات التسيير بحيث بلغت 35.3%، وهذا الارتفاع راجع لارتفاع الأجور والرواتب، وفي 2015 ومع استمرار الانخفاض في أسعار

النفط التي وصلت الى 53.1 دولار للبرميل بعدما كانت 100.2 سنة 2014، عرف النمو في كل من نفقات التسيير والتجهيز تراجعا إلى سنة 2018.

2. تطور هيكل نفقات التسيير: تنقسم نفقات التسيير حسب حسابات الميزانية في الجزائر إلى خمسة أصناف رئيسية، والجدول التالي يبين لنا تطور نفقات التسيير.

الجدول (3_5): توزيع الإنفاق العام الجاري في الجزائر(2001-2017)

السنوات	الأجور والرواتب والمنح		منح المجاهدين		مواد ولوازم		فوائد الدين العام		التحويلات الجارية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2001	288.8	21.8	56.1	4.24	59.1	4.5	147.5	11.1	247.1	18.7
2002	301.1	19	74	4.7	69.8	4.4	143	9	387.7	25
2003	329.9	19.1	63.2	3.7	58.8	3.4	114	6.6	556.9	32.9
2004	391.4	20.6	69.2	3.6	71.7	3.8	85.2	4.5	633.6	33.4
2005	394.4	20.3	82.6	4.0	65.7	3.7	85.6	4.3	663.6	32.3
2006	447.8	18	92.5	3.7	95.7	3.9	68.6	2.8	733.3	29.8
2007	526.2	16.2	101.6	3.26	93.8	2.9	80.5	2.5	871.8	28
2008	711	16.5	103	2.4	111.7	2.6	61.4	1.4	1230.6	29.3
2009	746.6	17	130.7	3.0	112.5	2.6	37.4	0.9	1272.8	29.9
2010	991	21.80	153.2	3.39	90.9	2.00	30.2	0.7	1418.5	31.4
2011	1774.7	29.8	163.2	2.78	129.7	2.2	37.7	0.6	1773.9	30.3
2012	1988.4	28.20	185.3	2.62	135.2	1.90	42	0.6	2431.7	34.4
2013	1855.3	30.4	226.5	3.75	149.1	2.40	44.2	0.7	1856.4	30.8
2014	2007.2	28.20	218.4	3.12	161.9	2.30	37.8	0.5	2069	29.5
2015	2170.9	28.10	223	2.91	179.7	2.30	42.6	0.6	2000.8	26.1
2016	2313.1	31.4	226	3.0	185.5	2.5	46.8	0.6	1814.2	24.8
2017	2286.1	29.1	215.8	2.9	119.8	1.5	154	2	1982.1	26.8

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المستمر للإنفاق على الأجور والرواتب بحيث بلغت نسبتها للنفقات الكلية في المتوسط 25.5% وذلك نتيجة الزيادات في الأجور وارتفاع نسبة التوظيف في القطاع العام، بحيث هيمنت الأجور والرواتب على هيكل النفقات الجارية منذ سنة 2015، بعدما كانت الحصة الأكبر من النفقات العامة للتحويلات التي بلغت نسبتها في المتوسط للنفقات الكلية 29% وذلك كونها عرفت ارتفاعا

مستمرا نتيجة زيادة التدخلات الحكومية من خلال الإعانات والدعم لتنتقل قيمتها من 247.1 مليار دينار سنة 2001 إلى 2431.7 مليار دينار سنة 2012، أما منح المجاهدين بلغت نسبتها للنفقات العامة في المتوسط 3.3%، وهي تفوق نسبة المواد واللوازم التي بلغت2.8%. أما التحويلات بدأت نسبتها إلى النفقات العامة في الانخفاض منذ سنة 2013 فبعدما بلغت نسبتها للنفقات الكلية 34.4% سنة 2012 انخفضت إلى 26.8% سنة 2017، الملاحظ كذلك هو انخفاض مساهمة فوائد الدين العام حيث انخفضت نسبتها للنفقات الكلية إلى 2% سنة 2017 بعدما كانت 11% في سنة 2001 وذلك نتيجة تسديد الديون الخارجية.

3. تطور هيكل نفقات التجهيز: الشكل الموالي يوضح نسبة توزيع الإنفاق العام الاستثماري على القطاعات الاقتصادية الأساسية في الجزائر.

الشكل (3_1): توزيع الإنفاق العام الاستثماري على القطاعات في الجزائر(2001-2017) الوحدة:%

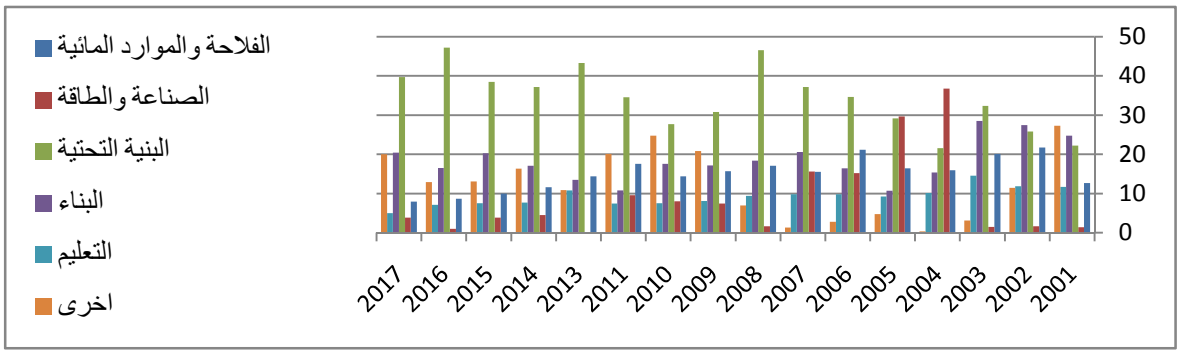

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

يتضح لنا من خلال الشكل أن أكبر نسبة لنفقات التجهيز كانت موجهة إلى البنى التحتية حيث بلغت في سنة 2008 نسبة 46.58% وهذا راجع لتطبيق البرامج الحكومية التي ركزت على تهيئة وتطوير البنى التحتية التي تعتبر متغير أساسي في عملية الإقلاع الاقتصادي لتأتي بعدها نفقات الزراعة والموارد المائية ثم البناء ويليه قطاعي التعليم والصناعة، انخفض معدل النمو في نفقات التجهيز في 2009 إلى 1.37%، إلا أنها رجعت لمنحناها التصاعدي في سنة 2011 ونتج هذا الارتفاع عن زيادة نفقات البنى الاقتصادية والإدارية وقطاع الفلاحة، ولقد عرفت نفقات التجهيز خلال سنة 2016 و2017 انخفاضا حيث بلغت على التوالي 2711.9 و2631.5 مليار دينار جزائري، وهذا راجع للانخفاض في النفقات العامة الكلية ولقد شمل الانخفاض كل القطاعات، ومن الجانب الهيكلي تبقى نفقات البنى التحتية تمثل أعلى نسبة إلى نفقات التجهيز يليها قطاع السكن ثم الفلاحة بعدها التعليم.

من خلال ما تم عرضه حول تدابير سياسة الإنفاق العام لتنويع الاقتصاد الجزائري (2001-2018)، تبين أن الجزائر بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 2000 شرعت منذ 2001 في إتباع سياسة مالية توسعية لإرساء معالم التنويع الاقتصادي باستغلال سياسة الإنفاق العام وتوزيعه على عدة قطاعات من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، التي تجسدت في برامج ضخمة تبين عزم الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع الاقتصاد، بداية من برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004) بمبلغ 7 مليار دولار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بمبلغ يقارب 114 مليار دولار، أما البرنامج الأخير برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بمبلغ 286 مليار دولار، والبرنامج الخماسي (2015-2019)، الذي اصطدم مع تدهور أسعار النفط عالميا الأمر الذي انعكس سلبا على النفقات العمومية وعلى المشاريع قيد الانجاز وحال دون تطبيق البرنامج.

كان الهدف من هذه البرامج التأثير على النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الهيكلية مما يؤدي إلى التنويع الاقتصادي، من خلال التأثير على العرض والطلب الكلي وذلك بواسطة التحويلات الاجتماعية ودعم السلع الأساسية وإعانات الاستثمار والاستثمارات الحكومية الكبرى وما يترتب عليها من مناصب عمل، وجذب للاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل عمل المؤسسات.

ركزت الجزائر على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والبنى التحتية يليه قطاع تحسين ظروف معيشة السكان من خلال مشاريع الإسكان والتعليم والصحة وتحسين الخدمات العمومية وأخيرا قطاع التنمية الاقتصادية بالتركيز على قطاع الفلاحة ثم الصناعة وأخيرا دعم المؤسسات. اتسمت البرامج الحكومية بتعدد الاستراتيجيات التنموية وعدم وجود مبادئ تخضع لها، كما لم تحدد خطة طويلة المدى تسعى الحكومة لتحقيها وتتوحد من خلالها الرؤى الإستراتيجية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تدابير السياسة الضريبية لتنويع الاقتصاد الجزائري (2001-2018)

اتسمت السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2001-2018) بتطبيق عدة امتيازات وتخفيضات جبائية من خلال الإنفاق الجبائي• هدفت لدعم الاستثمار وتحفيزه في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وتشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في عملية التنمية.

أولا: هيكل النظام الضريبي في الجزائر

تبرز ملامح النظام الضريبي وأدواته في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي 95-54 المحدد لمهام وزير المالية كالتالي[1]:

- اتخاذ كافة التدابير المتعلقة بوعاء التصفية، تحصيل ومنازع الضرائب، الرسوم الحقوق.
- اقتراح كيفية توزيع الحصيلة الضريبية بين الحكومة والجماعات الإقليمية ووضعها حيز التطبيق.
- اتخاذ أي تصرف يهدف إلى إدراج تدابير ذات طابع ضريبي تحقق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية لبرنامج الحكومة.
- تنظيم تصرفات الإدارة الضريبية بما يضمن حصول الدولة بصفة منتظمة ودائمة على موارد مالية.
- وضع قيد التنفيذ آليات الرقابة لمحاربة التهرب والغش الضريبي.

يقوم هيكل الضرائب العادية في الجزائر على مجموعة من الضرائب أبرزها:

1. **الضرائب المباشرة:** وتشمل ما يلي:

- **الضريبة على الدخل الإجمالي[2]:** تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة المحدد وفق أحكام المواد من85 إلى98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

•الإنفاق الجبائي: التقليل في الإيرادات الناجم عن الدعم الضريبي، نتيجة استثناءات النظام الجبائي المرجعي لحماية بعض دافعي الضرائب أو بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يمكن استعماله لتعويض الإعانات المباشرة. أنظر: حجار مبروكة، دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999_2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص 150.

[1] عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم، مرجع سابق، ص 128

[2] المادة 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2018، ص10.

- **الضريبة على أرباح الشركات**[1]: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين. تخضع للضريبة على أرباح الشركات كل الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء[2]:

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت الخضوع لهذه الضريبة.
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما.

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي[3]: 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، 23% لأنشطة البناء والأشغال العمومية، الري، والأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار، 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

- **الرسم على النشاط المهني**[4]: يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات غير أنه، تستثنى من مجال تطبيق الرسم، مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن إستغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة. ويقصد برقم الأعمال مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه.

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني[5]: بـ2% ويخفض إلى1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج، فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم بـ2% مع تخفيض بنسبة 25%.

- **الضريبة الجزافية الوحيدة:** وهي عبارة عن ضريبة مباشرة، تفرض على تجار التجزئة (صغار المكلفين)

[1] المادة 135، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2018، ص 32.
[2] المادة 136، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2018، ص 32.
[3] المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص ص 39-40.
[4] المادة 217، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 55.
[5] المادة 222، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 57.

الخاضعين سابقا للنظام الجزافي، ويغذي جزء من هذه الضريبة الجماعات المحلية.[1]

- **رسم الطابع والرسم العقاري:** هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وللمحررات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل. ولا توجد استثناءات أخرى باستثناء الاستثناءات التي ينص عليها القانون.[2] أما الرسم العقاري فهو: الرسم على الملكيات المبنية والملكيات غير المبينة حسب قيمتها.

2. **الضرائب غير مباشرة**[3]: يتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، مجموع الأحكام القانونية المتعلقة بالدخل المحصل لفائدة الدولة أو الجماعات المحلية والمتضمن في المصطلح النوعي للضرائب غير المباشرة.

- تخضع الكحول والخمور والمشروبات الأخرى المشابهة لرسم المرور.
- يتم تحصيل هذه الرسوم لصالح ميزانية الدولة، تبعا للقواعد التي يحددها القانون.
- تخضع مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين إلى رسم نوعي وحيد يدعى رسم ضمان ويدفع لفائدة ميزانية الدولة حسب القواعد التي يحددها قانون الضرائب غير المباشرة.

- **الرسم على القيمة المضافة:** تخضع للرسم على القيمة المضافة[4]: عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم انجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية ويطبق هذا الرسم، أيا كان:

- الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في انجاز الأعمال الخاضعة للضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب.
- شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص.
- عمليات الاستيراد.

يتم حسابها باعتماد معدلين 19% المعدل العادي و9% المعدل المخفف.

[1] عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي: الواقع والتحديات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر 2013 -2014 ، ص151.

[2] المادة 1، قانون الطابع، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 6.

[3] المادة 1، قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 7.

[4] المادة 1، قانون الرسم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.، ص5.

ثانيا: إجراءات السياسة الضريبية المدعمة للقطاعات الإنتاجية والاستثمار في الجزائر

يمكن اعتبار السياسة الجبائية التوسعية والتي تعتمد على تخفيض الضرائب، إحدى أهم أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي ففي حالة التضخم والانكماش والركود، حيث تقل القدرة الشرائية والاستهلاك وتتكدس المنتجات، تقوم الحكومة بزيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد من ذوي الدخول المتدنية، من خلال تخفيض معدل الضريبة على الدخل في أجزائها الأولى، ورفع مقدار الإعفاء الضريبي وزيادة الإعفاءات العائلية، كذلك تخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة لاسيما المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين كالخبزوالحليب. وتخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص[1]. ومن بين الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتحفيز القطاعات الاقتصادية ما يلي:

1. **قطاع الفلاحة:** بغية تحفيز الاستثمار وزيادة إنتاجية هذا القطاع تم منحه الإعفاءات الضريبية التالية:
   - ✓ **الضريبة على الدخل الإجمالي:** يخص الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي ما يلي[2]:
     - الإيرادات• الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.
     - المداخيل المحققة في النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.
     - الإعفاء الكلي لمدة (10سنوات) اعتبارا من تاريخ بداية النشاط، فيما يخص الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية.
   - ✓ **الضريبة على أرباح الشركات:** يخص الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات مايلي:[3]
     - صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط.
     - التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذالك الاتحادات المستفيدة من اعتماد تسلمه الهيئة المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تحكمها مع استثناء العمليات المحققة مع غير الشركاء.

---

[1] بومدين بكريتي، مرجع سابق، 176.

[2] المادة 36، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 15.

• تعتبر إيرادات فلاحية الإيرادات المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية المواش والأرباح الناتجة عن أنشطة تربية الدواجن، والنحل والمحار، وبلح البحر، والأرانب واستغلال الفطريات في السراديب داخل باطن الأرض. أنظر المادة 35 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

[3] المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 33.

- الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ، وبيع المنتوجات الفلاحية، واتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المذكورة في الفقرة السابقة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيرها مع استثناء بعض العمليات.
- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

✓ **الضريبة على القيمة المضافة:** يخص الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مايلي [1]:

- الحاصدات الدراسة المصنوعة في الجزائر.
- الإعفاء وإلى غاية 31 ديسمبر 2018 مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الايجاري المتعلقة بـ:
- المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر.
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، الضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتوجات الفلاحية.
- المعدات المنتجة في الجزائر الضرورية للسقي وتوفير المياه والمستعملة بصورة حصرية في الفلاحة.
- التجهيزات المنتجة في الجزائر المستعملة في انجاز الملبنات الصغيرة والموجهة إلى تحويل الحليب الطازج.
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لزراعة الزيتون وإنتاج وتخزين زيت الزيتون.
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لتجديد أدوات الإنتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية يتم حصر المعدات والتجهيزات المعنية بهذا الإعفاء بموجب قرار وزاري مشترك بين كل من وزراء المالية، الفلاحة، والصناعة. وفي حالة التحويل الواضح للامتيازات الضريبية الممنوحة للفلاحين من أجل استغلال نشاطاتهم في المجالات غير التي منحوا لأجلها الامتياز، يترتب على ذلك فقدانهم الحق في الامتياز، ويطالبون بدفع الرسوم مع تطبيق زيادة بنسبة 100%.
- الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية، والأسمدة المركبة وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2014 بعد ما كان الأجل محددا بـ31 ديسمبر 2009.

2. **قطاع السياحة:** يمكن توضيح الحوافز الضريبية الممنوحة لقطاع السياحة في الجدول التالي:

[1] زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص 307.

الجدول (3_6): أهم الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة لقطاع السياحة في الجزائر

الضريبة	الإعفاءات الممنوحة
الضريبة على أرباح الشركات	إعفاء لمدة (10سنوات) المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار وشركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي. – إعفاء لمدة (03 سنوات) ابتداء من تاريخ بداية النشاط لوكالات السياحة والأسفار والمؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة. – الخضوع للمعدل 19% بدلا من 25% دون أن يشمل ذلك وكالات السياحة والأسفار، قبل أن يتم إخضاع مؤسسات هذا القطاع للمعدل 23% بدلا من 26% بداية 2015.
الضريبة على القيمة المضافة	تطبيق المعدل المخفض على القيمة المضافة بصفة مؤقتة وإلى غاية 31 ديسمبر2019 على خدمات الأنشطة السياحية والفندقية والإطعام المصنف وتأجير سيارات النقل السياحي.
الضريبة على النشاط المهني	– إعفاء المبالغ المحققة بالعملة الصعبة من النشاطات السياحية والفندقية والحموية والإطعام المصنف والأسفار من هذه الضريبة. – بخصوص حقوق التسجيل :إعفاء عقود تأسيس المؤسسات الناشطة في هذا القطاع وعقود رفع رأسمالها حقوق التسجيل. – لقد أقر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إمكانية القيام باستثمارات الشركات ذات الصلة بالسياحة والفنادق المصنفة في إطار أحكام المرسوم رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2000 بصيغتها المعدلة والمكملة بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 أوت 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار إضافة إلى المزايا السابقة يمكن الاستفادة من المعدل المخفض للرسوم الجمركية لفترة مؤقتة ثابتة حتى 31 ديسمبر 2014 عند جمركة الأثاث والمعدات غير المصنعة محليا التي تدخل في نطاق عمليات تحديث وترقية المرافق الفندقية، وقد مدد أجل الاستفادة إلى31. 12. 2019.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 35. زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص308.

3. قطاع التجارة: حظي القطاع بعدة إعفاءات وتخفيضات جبائية يمكن إيجازها في مايلي:

- ✓ **الضريبة على الدخل الإجمالي:** تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي[1]:
  - الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية.
  - المؤسسات المعتمدة التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها.

[1] المادة 36، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 15.

- التخفيضات[1]: تخفيض بـ 35% من الربح الناتج عن نشاط المخابز يطبق على الربح المحقق خلال السنتين الأولتين من النشاط من طرف الأشخاص الذين لهم صفة عضو سابق في جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، وأرامل الشهداء.
- تخفيض بـ 25% يطبق على الأرباح المعاد استثمارها.
- تخفيض نسبته 30% فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي وفق شروط.

✓ **الضريبة على أرباح الشركات:** تعفى من الضريبة على أرباح الشركات[2]:

- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية.
- الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية.
- المؤسسات المعتمدة التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذاك الهياكل التابعة لها.
- عمليات تصدير السلع وتلك التي تتضمن الخدمات المدرة للعملة الصعبة.

✓ **الضريبة على النشاط المهني**[3]: تخفيض بـ 30% تستفيد منه:

- مبلغ عمليات البيع بالجملة، ومبلغ عمليات البيع بالتجزئة والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق غير المباشرة. وتخفيض بنسبة 50% تستفيد منه:
- مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة.
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية بشرط أن تكون مصنفة ضمن المواد الإستراتيجية كما ينص عليها المرسوم التنفيذي 90-31 المؤرخ في 15 يناير 1996. وأن يكون معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح بين 10 و3%.
- تخفيض بنسبة 75% لمبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغازورال.

إن امتياز التخفيضات المنصوص عليه غير تراكمي. ويمنح تجار التجزئة الذين لهم صفة عضو جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وأرامل الشهداء، تخفيضا بنسبة 30% من رقم الأعمال الخاضع للضريبة.

[1] المادة 21، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، 13.

[2] المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص 35.

[3] المادة 219، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، 56.

4. قطاع الحرف التقليدية ومؤسسات الملاحة البحرية والجوية والصناعة خارج المحروقات: يمكن توضيح الإعفاءات والتخفيضات الخاصة بهذه القطاعات في الجدول التالي:

الجدول (3_7): الحوافز الضريبية لقطاع الحرف التقليدية ومؤسسات الملاحة البحرية والجوية والصناعة خارج المحروقات

القطاع	الحوافز الضريبية
قطاع الحرف التقليدية	– تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على أساس المعدل المخفض بالنسبة لمنتجات القطاع. – إعفاء التجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في انجاز الاستثمارات المخصصة للأنشطة الخاضعة لهذه الضريبة. – الإعفاء لمدة عشرة سنوات من ضريبة الدخل الإجمالي بالنسبة للحرفيين التقليديين الممارسين لنشاط حرفي فني. – الإعفاء الكلي والدائم للإيرادات المحققة من طرف الحرفيون التقليديون من الضريبة الجزافية الوحيدة. – إعفاء الحرفيون التقليديون من الضريبة على النشاط المهني.
ورشات الملاحة البحرية والجوية	– تعفى أرباح التي تحقه المؤسسات الملاحة البحرية أو الجوية المقيمة بالخارج والتي تنتج عن استغلال بواخر أو طائرات أجنبية، من الضريبة، شريطة أن تكون مؤسسات جزائرية من نفس النوع تتمتع من إعفاء مماثل ومساوي، تحدد بالنسبة لكل بلد، كيفيات الإعفاء والضرائب التي يتناولها الإعفاء، عن طريق اتفاقية أو اتفاق. –الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على عمليات استيراد السفن الموجه لفائدة شركات الملاحة البحرية الوطنية. –تطبيق المعدل المخفض الخاص بضريبة القيمة المضافة على العمليات المنجزة من طرف ورشات الملاحة البحرية والجوية واكتساب السفن البحرية.
قطاع الصناعة خارج المحروقات	– تخفيض قدره 20% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الجنوب المستفيدة من الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، ويكون ذلك لمدة (05 سنوات). – تخفيض قدره 15% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الهضاب العليا المستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، ويكون ذلك لمدة (05 سنوات). – إعفاء الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصناعية في مجال البحث والتطوير عند إنشائها لمصلحة البحث والتطوير، فيما يتعلق بتجهيزات البحث والتطوير المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة من الحقوق الجمركية أومن أي رسم يعادلها و من كل إخضاع ضريبي، والاستفادة من الشراء بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة من التدابير التحفيزية التي اقرها قانون المالية لسنة 2015 لصالح هذا القطاع هي الإعفاء لمدة خمس (05 سنوات) من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل

	الإجمالي، والضريبة على النشاط المهني،بالنسبة للاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية الناشئة (صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الصناعة الكهربائية والكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية المكانيك وقطع السيارات، الصيدلانية، صناعة الطائرات وبناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، الصناعة الغذائية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، والخشب وصناعة الأثاث). ويحدد المجلس الوطني للاستثمار الأنشطة المرتبطة بهذه القطاعات.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص310. المادة 175 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 46. المادتين 29 و30، قانون رقم 13- 10، المؤرخ في ديسمبر 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 80، الصادرة في 30 ديسمبر 2010.

5. قطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية: يمكن توضيح الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الخاصة بهذا القطاع في الجدول التالي:

الجدول (3-8):الإعفاءات الضريبة الخاصة بقطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية

الضريبة على الدخل الإجمالي	الضريبة على أرباح الشركات	الضريبة القيمة المضافة
- الأرباح الناتجة عن الأنشطة الخاصة بإنجاز السكنات الترقوية والاجتماعية بصيغها المختلفة إذا تم انجازها ضمن الشروط المحددة في دفتر الأعباء. - المداخيل الناتجة عن عمليات إيجار السكنات الجماعية التي لا تتجاوز مساحتها 80م، والإيجار المدني للأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني لصالح الطلبة. - فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الملكيات المبنية وغير المبنية المحققة من قبل الخواص.	- الأرباح المحققة من أنشطة انجاز السكن الاجتماعي والترقوي عند الالتزام بشروط دفتر الأعباء. - التخفيض في معدلات الضريبة على الشركات لعديد المرات، ليصبح معدل هذه الضريبة بالنسبة لأنشطة البناء 19% بدلا من 25% قبل أن يرفع إلى 23% مع صدور قانون المالية لسنة 2015.	- إعفاء العمليات المرتبطة بالقروض البنكية الممنوحة للعائلات بهدف شراء أو بناء سكنات فردية. - تطبيق المعدل المخفض 17% على عمليات البناء وإعادة التهيئة للبناءات ذات الطابع السكني، في الوقت الذي تخضع البنايات ذات الاستعمال التجاري للمعدل 17%. - الحدث المنشئ لضريبة القيمة المضافة لأشغال البناء التي يقوم بها المرقون العقاريون لتلبية احتياجات الترقية العقارية هو التسليم القانوني والمادي للمتملك، بينما يتمثل الحدث المنشئ في القبض الكلي أو الجزئي بالنسبة للأشغال التي تنجز من قبل جهات أخرى غير المرقين العقاريين.

المصدر: زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص 309.

بالإضافة للضرائب السابقة حظي القطاع بالإعفاءات الجبائية للضرائب والرسوم التالية[1]:

✓ **الضريبة على النشاط المهني:** تعويض القبض بالتسليم القانوني والمادي للممتلك كحدث منشئ للضريبة على النشاط المهني لأشغال البناء التي ينجزها المقاولون العقاريين لتلبية احتياجات أنشطة الترقية العقارية، بينما يبقى الحدث المنشئ للأنشطة المنجزة من طرف أطراف أخرى غير المرقيين العقاريين يتمثل في القبض الكلي أو الجزئي .

✓ **حقوق التسجيل و رسوم الشهر العقاري:**

– الإعفاء من حقوق نقل الملكية لمعاملات بيع البنايات وأجزاء البنايات ذات الاستعمال السكني المنجزة في إطار الترقية العقارية، مع اقتصار استفادة الشخص الواحد على مرة واحدة عدا في حالة استعمال حصيلة البيع في شراء بناية أو جزء بناية ذات استعمال سكني، وتكون أنجزت في إطار الترقية العقارية.

– الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لمعاملات بيع الأراضي الناتجة عن عملية التجزئة العقارية، المهيأة والصالحة والموجهة خصيصا لبناء مساكن.

– الإعفاء من حقوق نقل الملكية لمعاملات بيع بنايات الاستعمال السكني التي تنازلت عنها الدولة والهيئات العمومية للسكن حسب إجراءات البيع بالإيجار، السكن الاجتماعي الايجاري، والتساهمي، والسكن الريفي.

– الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لعمليات التنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني من قبل البنوك والمؤسسات المالية المقتناة من قبلها والتي كانت محل ضمان لعمليات تمويل شراء سكنات لفائدة الخواص.

– تطبيق نسبة 3% بدلا من المعدل العام المقدر بـ 5% على عمليات نقل الملكية مجانا التي تتم بين الأصول والفروع والأزواج، ويطبق هذا الإجراء أيضا في حالة الإرث لأصول عقارية لمؤسسة عند التزام الورثة بمواصلة استغلالها.

– تطبيق نسبة 3% بدلا من المعدل العام المقدر بـ 5% على الهبات بين الأحياء من الأصول والفروع والأزواج.

_الإعفاء من رسم الإشهار العقاري بالنسبة لعمليات اقتناء الأراضي المخصصة لإنجاز البرامج السكنية المستفيدة من الدعم المالي للدولة المنجزة من طرف المرقين العموميين أو الخواص، وعمليات بيع السكنات

[1] زواق الحواس، مرجع سابق، ص 309.

الجديدة المنجزة في إطار البرامج السكنية المستفيدة من الدعم المالي للخزينة العمومية من طرف المرقين العقاريين العموميين أو الخواص.

6. المزايا المخصصة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سعت الجزائر لجذب الاستثمار من خلال جملة من القوانين أهمها القانون 16/09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي يهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات ويقدم عدة مزايا للاستثمار في الجزائر.

✓ **مزايا مشتركة لكل الاستثمارات:** وتنقسم إلى مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال كالتالي:[1]

- **مرحلة الإنجاز:**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

- **مرحلة الإستغلال:** بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناءا على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100)

[1] المادة 12، قانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في أوت، 2016، ص19.

منصب شغل ترفع لمدة 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدث لأكثر من 100 منصب عمل إبتداءا من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة. ترفع لمدة 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة لأكثر من 100 منصب عمل إبتداءا من بدء النشاط إلى غاية نهاية السنة الأولى على الأكثر[1].

✓ **مزايا خاصة بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني**[2]: تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة. تتضمن المزايا الاستثنائية الخاصة بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني في الآتي:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال إلى 10 سنوات.
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكل التسهيلات التي قد تمنح، بعنوان مرحلة الإنجاز.
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

ثالثا: تطور السياسة الضريبية في الجزائر للفترة من (2001-2018)

1. **تطور الإيرادات العامة:** تتكون الإيرادات العامة في الجزائر من الإيرادات الغير ضريبية والإيرادات الضريبية سواء الجباية العادية أوالجباية البترولية، بالنسبة للجباية العادية تتكون من: الضرائب على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على السلع والخدمات، والرسوم الجمركية وحقوق التسجيل والطابع.

[1] المادة 16، قانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في أوت، 2016، ص 21.

[2] المادة 17 و18، قانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في أوت، 2016، ص 21.

الجدول (3_9): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة		الإيرادات الضريبية			إيرادات غير ضريبية			الإيرادات البترولية		
	القيمة	معدل النمو	القيمة	% من الإيرادات العامة	معدل النمو	القيمة	% من الإيرادات العامة	معدل النمو	القيمة	% من الإيرادات العامة	معدل النمو
2001	1399.6	-	398.2	26.5	-	90.3	6	-	1001.4	66.5	-
2002	1490.8	6.52	483	30.1	21	112.2	7	24	1007.9	62.9	0.6
2003	1874.9	25.8	524.9	26.6	8.6	99.4	5	-11	1350	68.4	33.9
2004	2151.1	14.7	580.4	26	10	72.1	3.2	-27	1570.7	70.4	16.3
2005	2993.1	39.1	642.2	20.8	10	81.2	2.6	12	2352.7	76.3	49.7
2006	3639.8	21.6	720.8	19.8	12	119.7	3.3	47	2799	76.9	18.9
2007	3687.8	1.3	766.8	20.8	6.3	116.2	3.2	-3	2796.8	75.8	-0.07
2008	5190.5	40.7	955.2	18.6	24	136.3	2.6	17	4088.6	78.8	46.1
2009	3676	-29	1146	31.2	20	115.8	3.2	-15	2412.7	65.6	-40.9
2010	4379.6	19.1	1287.4	29.4	12	182.8	4.2	57	2905	66.3	20.4
2011	5790.1	32.2	1527.1	26.4	18	283.3	4.9	54	3979.7	68.7	36.9
2012	6339.3	9.48	1908.6	30.1	24	246.4	3.9	-13	4184.3	66	5.14
2013	5957.5	-6	2031.0	34.1	6.4	248.4	4.2	0.8	3678.1	61.7	-12.0
2014	5738.4	-3	2091.4	36.4	2.9	258.5	4.5	4	3388.4	59	-7.87
2015	5103.1	-11	2354.7	46.1	12	374.9	7.3	45	2373.5	46.5	-29.9
2016	5110.1	0.13	2482.2	48.6	5.4	846.8	16.6	125	1781.1	34.9	-24.9
2017	6182.8	20.9	2663.1	43.1	7.2	1147	18.6	35	2372.5	38.4	33.2
1820	6313.9	2.12	2648.5	42	-0.5	1315	20.83	14	2349.6	37.21	-0.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، لسنة 2018 www.dgpp-mf.gov.dz

يتضح من خلال الجدول الارتفاع المستمر للإيرادات العامة خلال الفترة (2001 إلى 2008) لتصل إلى 5190.5 مليار دينار جزائري سنة 2008 بمعدل نمو قدره 40% بعدما كانت 1399.6 مليار دينار جزائري سنة 2001، إلا أنها انخفضت سنة 2009 إلى 3676 مليار دينار جزائري، وهذا لتراجع الإيرادات البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط حيث أنه ما يميز الإيرادات العامة في الجزائر تبعيتها للإيرادات النفطية، وهذا ما يصف الحالة الاقتصادية التي تعتمد شبه كليا على قطاع المحروقات، وبسبب انخفاض

أسعار النفط عرفت إيرادات المحروقات انخفاضا بحيث لم تعد تغطي سوى 24.1% من نفقات الميزانية الكلية في 2016 ولكن ارتفعت إلى 32.1% سنة 2017 نتيجة ارتفاع سعر البترول بنسبة 20%، أما الإيرادات خارج المحروقات انتقلت نسبتها للإيرادات الكلية من 61.6% في 2017، إلى 62.79% في 2018. ويعود ارتفاع الإيرادات العامة في كل من 2016 و2017 و2018 في الأساس لارتفاع الإيرادات غير الضريبية الناتج أساسا عن تزايد في أرباح بنك الجزائر، لتصل مساهمتها إلى 20.8% سنة 2018. وتساهم الإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة بنسبة 7% في متوسط فترة الدراسة.

ب.مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية في الإيرادات العامة: الشكل الموالي يبين لنا تطور نسب مساهمة الجباية العادية والبترولية في الإيرادات العامة للجزائر.

الشكل (3_2): تطور نسب مساهمة الجباية العادية والبترولية في الإيرادات العامة للفترة (2001-2018)

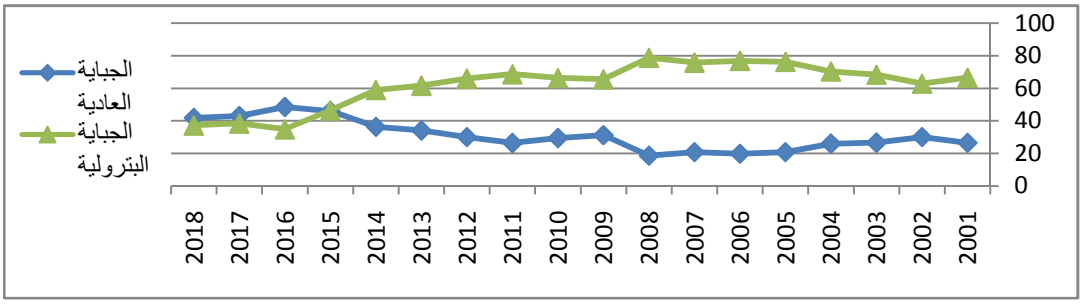

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3_11)

نلاحظ من الشكل ضعف مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2008) ثم بدأت في الارتفاع عام 2009 لتصل إلى 31.2% إلى غاية 2016 حيث صارت مساهمتها تفوق مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة التي وصلت مساهمتها في الإيرادات العامة إلى 78% في 2008، ويرجع هذا لانخفاض سعر برميل النفط، ولتوسيع وعاء الضريبة بفعل برامج الاستثمار العمومية ولكن تبقى مساهمة الجباية البترولية تفوق مساهمة الجباية العادية بحيث بلغت مساهمتها في المتوسط 62.23% مقابل 30.91% للجباية العادية وهذا راجع للضعف النسبي في قدرة تحصيل جزء من الضريبة العادية وكذا تبني سياسة الإعفاءات المختلفة مما يستوجب إصلاحات حازمة، تهدف إلى الحد من التهرب الضريبي، وترشيد الإعفاءات لإعادة توجيه الاستثمار مما يخلق مجال ضريبي واسع للميزانية.

2. **هيكل الجباية العادية:** لابد من دراسة الهيكل الضريبي لأي اقتصاد، وذلك لمعرفة الضرائب التي يعتمد عليها والشكل الموالي يبين لنا هيكل حصيلة الجباية العادية في الجزائر.

الشكل (3_3): بنية حصيلة الجباية العادية في الجزائر للفترة (2001-2018)

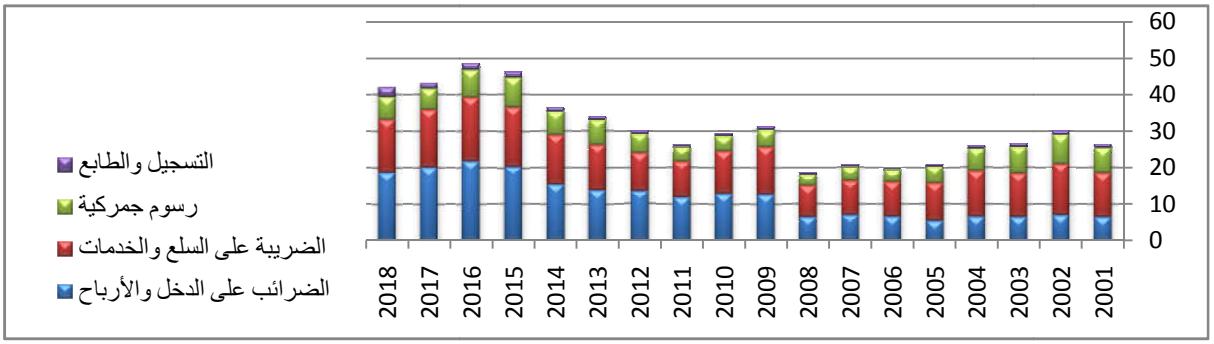

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، لسنة 2018 www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع نسبة الضرائب على السلع والخدمات خلال الفترة (2001-2007) لتصل إلى 9.4% في 2007، وتعتبر ضريبة غير مباشرة تمس مباشرة دخل الفرد الحقيقي، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر في الزيادة بحيث انخفضت النسبة إلى 8.4% سنة 2008 وهذا راجع للانخفاض المستمر للضريبة على القيمة المضافة للمنتجات البترولية لتصل إلى صفر في السنوات الأخيرة في حين سجلت الاقتطاعات على المواد البترولية زيادة مستمرة لتصل إلى 9.5% في 2017 بعدما كانت معدومة في 2004 و2005. ونلاحظ من الشكل انخفاض في نسبة الضريبة على الدخل والأرباح خلال الفترة من 2001-2008 وقد يرجع هذا إلى انخفاض دخول الأفراد، ولتقلص الحقل الضريبي وانخفاض الأرباح المحققة في مختلف المؤسسات، ولكنها سجلت ارتفاعا معتبرا منذ سنة 2009 قد يرجع لتوسع الحقل الضريبي نتيجة السياسة الضريبية التي اتبعتها الحكومة والهادفة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية مما خلق أوعية ضريبية جديدة بحيث سجلت الضريبة على الأجور كجزء منها يتم اقتطاعها من المصدر حصيلة ضريبية كبيرة بلغت 155 مليار دينار في 2008، واستمرت في الارتفاع طيلة فترة الدراسة نتيجة ارتفاع أجور العمال وزيادة العمالة.

تعتبر حقوق التسجيل والطابع من بين الرسوم الأساسية التي تدر إيرادات مالية لخزينة الدولة، ومن خلال الشكل نلاحظ ضعف مساهمتها في الإيرادات العامة، حيث لم تتجاوز نسبتها 3% خلال فترة الدراسة. أما الرسوم الجمركية سجلت تباينا في حصيلتها بحيث انخفضت إلى 5.8% سنة 2017 وارتفعت إلى 6.2% في 2018 ويرجع ذلك للإعفاءات من الحقوق الجمركية وتراجع الواردات من السلع وذلك لتخفيض حجم الاستيراد.

ما يخلص إليه أن كل تغير في أسعار النفط ينعكس على الإيرادات العامة ثم الإنفاق العام، وحتى تتمكن الجزائر من تنويع الهيكل الإنتاجي وتحقيق التنويع الاقتصادي، قامت باستخدام السياسة الضريبية وذلك بالتحكم في اتجاهات الاستثمار الخاص وتشجيعه سواء كان محليا أو أجنبيا، ليشمل العديد من القطاعات كالفلاحة والصناعة مما يؤدي إلى تنويع الإنتاج ويساهم في تنويع الصادرات وذلك لتقليل مخاطر تصدير منتج واحد أو عدد محدد من المنتجات. يتسم الهيكل الضريبي في الجزائر بالتنوع بحيث تفرض العديد من الضرائب تستطيع من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي، وتنويع الإيرادات العامة، ولكن تعتبر الإيرادات النفطية هي المكون الرئيسي في الإيرادات العامة مقارنة بالإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى. وهذا راجع للضعف في تحصيل جزء من الضريبة العادية وكذا تبني سياسة الإنفاق الجبائي مما يستدعي إصلاحات تهدف إلى الحد من التهرب الضريبي، وترشيد الإنفاق الجبائي لتوسيع وعاء الضريبة.

المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية لإدارة العوائد النفطية

قامت الجزائر في ظل الفوائض المالية الكبيرة التي تم تحقيقها من القطاع النفطي من خلال تصدير النفط والغاز، بإنشاء صندوق سيادي، غرضه الأساسي تيسير إدارة هذه الفوائض وهو صندوق ضبط الموارد.

أولا: نشأة صندوق ضبط الايرادات الجزائري

1. **تأسيس الصندوق:** تم تأسيس هذا الصندوق بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000 والمتعلق، بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 والتي تنص على ما يلي[1]: فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103- 302 بعنوان" صندوق ضبط الموارد "و يقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

في باب النفقات:

[1] انظر الجريدة الرسمية رقم37 ، الصادرة بتاريخ : 28 جوان 2000.

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب، وتحديد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

2. **وظائف الصندوق:**

- تعويض قيمة العجز الناتج عن نقص قيمة الجباية البترولية الفعلية عن المقدرة في قانون المالية.
- تسوية المديونية العمومية للدولة عن طريق:[1]
  - تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها.
  - التسديد المسبق للمديونية العمومية.

ثانيا: دوافع إنشاء الصندوق وتطوره:[2]

1. الدوافع الداخلية: هذه الظروف في حقيقة الأمر تتعلق بالاقتصاد الجزائري، وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد لا يتسم بالتنوع في قطاعاته وتتركز صادراته على النفط، هذا ما جعل الإيرادات النفطية تستحوذ على النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الاقتصاد الجزائري في حالة أي صدمة ايجابية كانت (ارتفاع أسعار النفط)، أم صدمة سلبية (انخفاض أسعار النفط) يكون لها اثر على الاقتصاد.

2. الدوافع الخارجية: يمكن حصرها في الأتي:

- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات ايجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.
- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في الدول النفطية: لم تكن الجزائر صاحبة فكرة إنشاء صندوق سيادي بل سبقتها عدة دول، فصندوق ضبط الإيرادات الجزائري يصنف ضمن الصناديق الحديثة وعليه فالجزائر حاكت الصناديق السيادية النفطية التي سبقتها (صناديق القديمة) كالكويت KIA في سنة 1953 والإمارات العربية المتحدة ADIA سنة 1976 والنرويج GPFG سنة 1990، بالرغم من اختلاف الإغراض المحددة لكل صندوق إلا أنهم يشتركون في أن مصادر تمويل أصولهم من العوائد النفطية.

[1] بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، ص242.

[2] زواري فرحات سليمان، دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص ص 206- 208.

الجدول (3_10): تطور عمليات صندوق ضبط الإيرادات (2001-2018) الوحدة: مليون دينار

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تمويل عجز الميزانية	0	0	0	0	0	91530	531952	758180	364282
تسديد الدين العام	184467	170060	156000	222703	247838	618111	314455	465437	0
	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
تمويل عجز الميزانية	791938	1761455	2283260	2132471	2966672	2886505	1387938	784458	131912

المصدر: معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات www.dgpp-mf.gov.dz الاطلاع: 2020/02/3 17.00

نلاحظ من الجدول أنه منذ سنة 2009 إلى غاية 2018 لم يسجل الصندوق أي عملية تسديد للدين العمومي، التي انطلقت من سنة 2001 كما يلاحظ أنه في سنة 2006 أضيف اقتطاع آخر لصندوق ضبط الإيرادات يتمثل في تمويل عجز الخزينة حيث تضاعف السحب من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز ليصل إلى 131912 مليون دينار جزائري في 2018.

عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف رئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري"[1]. ومنه أصبح دور الصندوق تمويل عجز الميزانية سواء كان ناتج عن نقص قيمة الجباية البترولية الفعلية عن المقدرة أو أي عجز أخر، دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

الشكل (3_4): تطور رصيد صندوق ضبط الأيرادات (2001-2018)

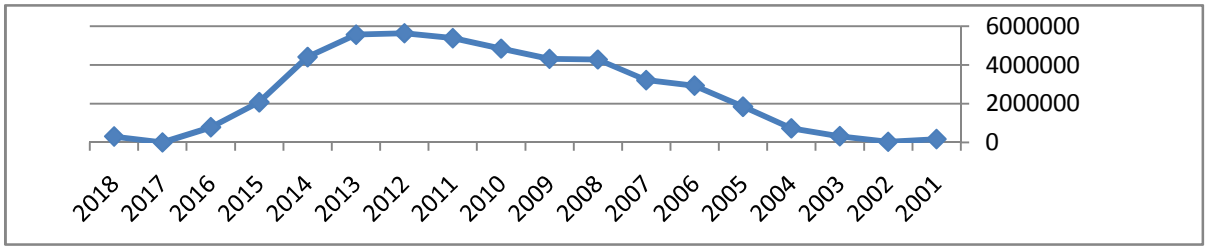

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للتوقعات والسياسات. الاطلاع: 2020-01-29 17:52 http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

نلاحظ من الشكل أن الرصيد الختامي للصندوق في تزايد متواصل إلى غاية 2012 أما بالنسبة لسنة 2013 سجل الرصيد الختامي للصندوق تراجعا في قيمته حيث أصبح حوالي 5563 مليون دينار وهذا نتيجة انخفاض فائض الجباية النفطية المحولة له. كما استمر هذا الانخفاض إلى سنة 2017 حيث أصبح رصيد

[1] أمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل: 15 جويلية 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

الصندوق صفرا، نتيجة عدم وجود فائض في الجباية النفطية، وفي سنة 2018 تم توجيهه فائض الجباية النفطية الذي بلغ 4374 مليون دينار جزائري لصندوق ولهذا أصبح رصيد الصندوق 3050 مليون دينار جزائري.

ونخلص إلى أنه نظرا لانتشار فكرة إنشاء الصناديق السيادية، وتفاديا لصدمات تقلبات أسعار النفط خاصة أن الاقتصاد الجزائري لا يتسم بالتنوع وتتركز صادراته على النفط، ومع ارتفاع أسعار النفط قامت الجزائر سنة 2000 بإنشاء صندوق ضبط الموارد بحيث يقوم الصندوق بتسديد الدين العام ويغطي عجز الميزانية ويحقق الاستقرار في الإيرادات العامة في حالة انخفاض أسعار النفط مما يؤدي لتدعيم النفقات العامة ويساهم في استمرار عملية التنمية ولكن تعتبر فوائض الجباية البترولية هي مصدر إيرادات الصندوق وبالتالي أصبح رصيد الصندوق صفرا سنة 2017 نتيجة الانخفاض المستمر في فوائض الجباية المحولة له بفعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي لابد من استثمار الثروة النفطية في مجالات اقتصادية متنوعة، مما يؤدي لتنويع مصادر الدخل.

المبحث الثاني: السياسة المالية المدعمة للتنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية النفطية التي عملت على تنويع اقتصادها واختلافا مع معظم الاقتصاديات النامية تبنت الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر فقد تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات، ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني حيث اقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للاقتصاد الحر[1]. تقع دولة الإمارات العربية في قارة آسيا، يحدها شمالا الخليج العربي وجنوبا سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ويحدها شرقا خليج عمان وغربا دولة قطر والمملكة العربية السعودية، وعاصمتها أبو ظبي تضم سبع إمارات هي أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة. سنتطرق في هذا المبحث لأهم الإجراءات التي قامت بها الإمارات لتنويع الاقتصاد باستخدام أدوات السياسة المالية.

المطلب الأول: تدابير سياسة الإنفاق العام لتنويع الاقتصاد الإماراتي (2001-2018)

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها نموا اقتصاديا واجتماعيا سريعا ونادر التحقيق في كثير من المجتمعات النامية بل والمتقدمة، مستخدمة في ذلك عوائدها النفطية المتزايدة في تحقيق حاجات المجتمع الأساسية[2]. اعتمدت الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الإمارات العربية المتحدة على رؤية موحدة وهي رؤية الإمارات 2021 وفي سبيل تحقيها تم تقسيمها على عدة استراتيجيات تمثلت في: إستراتيجية الحكومة (2008-2010) إستراتيجية الحكومة (2011-2013) إستراتيجية الحكومة (2014-2016) إستراتيجية الحكومة (2017-2021).

أولا: تقسيمات النفقات العامة في الإمارات العربية المتحدة

يتم تبويب نفقات وإيرادات الميزانية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة على النحو التالي:

تبويب إداري: يبين النفقات والإيرادات الخاصة بكل دائرة على أساس تصنيفها ضمن التنظيم الإداري للحكومة.

[1] محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص 2.

[2] تقرير الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لدولة الإمارات العربية ، لجنة القضاء على التمييز العنصري، الأمم المتحدة، 2009، ص 103.

تبويب نوعي: يبين النفقات والإيرادات على أساس طبيعة ونوع النفقة أو الإيراد بحيث يخصص لكل نوع من النفقات، أو الإيرادات باب مستقل يتم تقسيمه على فئات وبنود. ويعتبر التبويب الإداري والنوعي هو الأساس الذي يبنى عليه إقرار الميزانية العامة وإصدارها.[1]وفي كل ميزانية سنوية يتم تحديد الإيرادات والمصروفات والاعتمادات والمخصصات على أساس قطاعات الميزانية التالية: قطاع التنمية الاجتماعية،•الشؤون الحكومية، المنافع الاجتماعية، البنية التحتية والموارد الاقتصادية، الاستثمارات والأصول المالية، مصاريف اتحادية أخرى.

وتنقسم النفقات العامة في الإمارات العربية المتحدة حسب وظيفتها إلى قسمين رئيسين هما النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية.

1. النفقات العامة الجارية: تنقسم النفقات الجارية إلى ثلاث أبواب •وهي:

الباب الأول: يختص بالرواتب وملحقاتها ويضم فئة الرواتب الأساسية والأجور والعلاوات والمكافاءات والمزايا العينية والنقدية.

الباب الثاني: يتناول المصروفات الإدارية العامة ويضم فئة المستلزمات السلعية للمكاتب والمستلزمات الخدمية الخاصة بالنظافة والصيانة، والمصاريف التحويلية كتأجير المباني والسفن بالإضافة للتأمين والإعانات والتعويضات.

الباب الثالث: ويشمل المصروفات الخاصة بفئة الأثاث وملحقاته فئة الآلات والمعدات فئة الأجهزة والأدوات والوسائل.

2.النفقات العامة الاستثمارية: تشمل نوعين من النفقات وهما:

النوع الأول: الاستثمارات الثابتة للمشروعات وتشمل فئتين فئة للاستكمال المشاريع وفئة المشروعات الجديدة.

النوع الثاني: الاستثمارات المالية: ويشمل الفئات الستة التالية: الاستثمار في شركات ومؤسسات مملوكة والمساهمة في الشركات والمؤسسات والأوراق المالية وشهادات الاستثمار في السندات والقروض والودائع.

ثانيا: نظرة عامة عن الإستراتيجية التنموية خلال الفترة (2001-2018)

تعتمد الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الإمارات العربية على رؤية موحدة " اقتصاد تنافسي عالمي

[1]المادة 4 من القرار رقم (37) لسنة 1996م الخاص بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 1995م بشأن النظام المالي للدوائر الحكومية بإمارة دبي.

• قطاع التنمية الاجتماعية: يشمل خدمات التعليم العام والجامعي والعالي والصحة وصندوق المتقاعدين والإعانات الاجتماعية ومنح برنامج زايد للإسكان ومنح صندوق الزواج وخدمات أخرى.

• انظر تبويب الميزانية العامة في الإمارات، على الموقع الخاص بإمارة دبي: https://dlp.dubai.gov.ae/Legislation

ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة" وتضمن مضمونها ما يلي[1]:

_ الرســـالة: تنمية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

_ القيم: تضم رؤية الإمارات العربية المتحدة القيم التالية:

- الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين من داخل وخارج الوزارة.
- احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل.
- التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية.
- روح الفريق: التعاون والعمل الجماعي ودعم ومساندة كافة فرق العمل من موظفي الوزارة والشركاء الإستراتيجيين لتحقيق التميز المنشود.
- المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضفي قيمة مضافة على نتائج العمل.
- الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.

1. إستراتيجية الحكومة (2008-2010): تستهدف إستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، في المقام الأول تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، وضمان توفير الرخاء للمواطنين. وتؤسس هذه الإستراتيجية لمرحلة جديدة من العمل الحكومي كما تواكب التغيرات الاقتصادية، وتركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا من ناحية أخرى. استغرق تطوير هذه الإستراتيجية مدة ستة شهور حيث تم تكليف ستة فرق وزارية لتطوير الإستراتيجية في القطاعات الست

[1] التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2016، الإصدار 24، وزارة الاقتصاد، 2016 ، ص 2.

المشار إليها من خلال فرق عمل مختصة وبمتابعة ودعم من مكتب رئاسة مجلس الوزراء.[1]

- ✓ **المبادئ العامة لإستراتيجية (2008-2010):** ترمي إستراتيجية 2008-2010 إلى تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة وضمان جودة حياة عالية لمواطني الدولة، وتتمثل المبادئ العامة التي بنيت عليها الإستراتيجية في الأتي[2]:
  - الاستمرار في تعزيز التعاون بين السلطات الاتحادية والمحلية.
  - تفعيل الدور التنظيمي ووضع السياسات في الوزارات وتحسين آليات صنع القرار.
  - رفع كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة والتركيز على المتعاملين.
  - تطوير قوانين الخدمة المدنية وتنمية الكوادر البشرية بالتركيز على الجدارة والتوطين الفعال.
  - الاستمرار في منح الوزارات المزيد من الاستقلالية في إدارة أعمالها مع ضمان الالتزام بالسياسة العام والمشتركة.
  - مراجعة وتحديث التشريعات والقوانين.
- ✓ **مضمون الإستراتيجية التنموية الإماراتية (2008-2010):** تتضمن إستراتيجية حكومة الإمارات العربية المتحدة ستة قطاعات رئيسة هي: قطاع التنمية الاجتماعية، وقطاع التنمية الاقتصادية، وقطاع العدل والسلامة، وقطاع التطوير الحكومي، وقطاع البنية التحتية، وقطاع تطوير المناطق النائية. ويمكن تفصيل القطاعات التي تم توزيع النفقات الحكومية عليها في الجدول التالية:

الجدول (3_11): توزيع نفقات الميزانية على القطاعات الرئيسية في الامارات (2008-2010) الوحدة: مليار درهم

البيان	2008		2009		2010	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
الخدمات الاجتماعية	14.4	43	16.2	38	17.8	42
الشؤون الاقتصادية	0.7	2	0.67	1.5	-	
الشؤون الخارجية	1.2	3.5	1.3	3	-	
الأمن والعدالة	11.6	35	15.1	35.8	17.2	41
البنية التحتية	1.7	5	2.1	4.9	1.8	4.3
المنافع الاجتماعية والمصروفات الاتحادية الاخرى	3.8	11.3	6.7	15.9	4.8	11.5

المصدر: مشروع ميزانية دولة الإمارات لسنوات 2008، 2009، 2010 . متاح على الموقع:

http://www.mof.gov.ae الاطلاع: 2020/1/22 23:00

[1] إستراتيجية حكومة الإمارات 2008-2010 متاح على الموقع https://uaecabinet.ae/ar/uae-strategy الاطلاع: 1/02/2019 5.00

[2] ملامح إستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة 2008-2010 متاح على : http://www.moca.gov.ae، الاطلاع: 02/02/2019 10.45

من خلال الجدول يتضح أن مشروع الميزانية العامة المخصصة للإستراتيجية الممتدة خلال الفترة 2008-2010 بلغ ما مجموعه 120 مليار درهم إماراتي، ركزت على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بحيث في 2008 خصص لقطاع الخدمات الاجتماعية مبلغ 14.4 مليار درهم بنسبة 51%، ويضم القطاع التعليم والصحة والعمل والثقافة والشباب وتنمية المجتمع يليه قطاع الأمن والعدالة بقمة 11.6 مليار درهم وبنسبة 33%.

قدر مشروع ميزانية 2009 لدولة الإمارات العربية المتحدة 42.2 مليار درهم بنسبة زيادة 21% عن ميزانية 2008، وقد حازت الخدمات الاجتماعية وقطاع الأمن والعدالة على أكبر النسب بـ38.3% و 35.8% على التوالي من الميزانية الإجمالية قدرت ميزانية الحكومة لسنة 2010 بمبلغ إجمالي قدره 43,62 مليار درهم، بحيث فاقت ميزانية 2009 بنسبة 3.4% خصص منها 41% للتنمية الاجتماعية التي ارتبطت اغلبها بقطاع الطرقات، المستشفيات، الصيانة والمباني الحكومية، نتيجة تحقيق متطلبات رؤية الإمارات 2021، تلاها قطاع المنافع الاجتماعية والمصروفات الاتحادية الأخرى ثم البنية التحتية والشؤون الخارجية.

2. إستراتيجية الحكومة (2011-2013): تضع إستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2011-2013، الأسس لتحقيق رؤية الإمارات 2021، واستكمال انجازات الإستراتيجية السابقة، وتحتوي على سبعة مبادئ وسبع أولويات إستراتيجية وسبعة ممكنات إستراتيجية، وتتسم الأولويات والممكنات الإستراتيجية بالتركيز على المجالات الأساسية التي ستعمل الحكومة على تحقيقها ضمن الدورة الإستراتيجية 2011-2013، وتتضمن تلك الأولويات والممكنات توجهات رئيسية عامة بالإضافة إلى توجهات فرعية محددة تؤدي مجتمعة إلى تحقيق التوجه الرئيسي الذي تندرج تحته[1]. كما وضحها الشكل التالي:

الشكل(3_5): المبادئ، الأولويات والممكنات الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2011-2013)

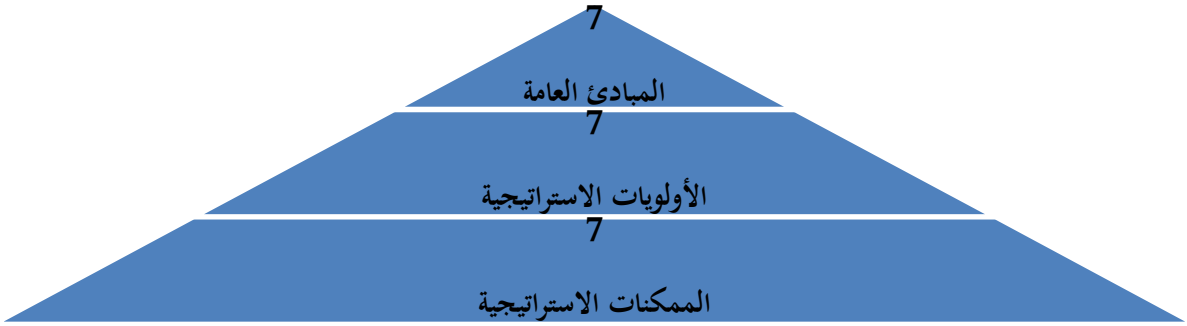

المصدر: ملامح إستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013، مرجع سابق، ص4.

يمكن توضيح هذه المبادئ العامة، الأولويات الإستراتيجية والممكنات الإستراتيجية كالتالي:

[1] إستراتيجية حكومة الإمارات 2008_2010، مرجع سابق.

- ✓ **المبادئ العامة التي ترتكز عليها إستراتيجية حكومة الإمارات العربية المتحدة:** تسعى إستراتيجية حكومة دولة الإمارات للأعوام 2011-2013 إلى ضمان أن يتم إنجاز كافة أعمال الحكومة بما يتوافق مع مجموعة من المبادئ التوجيهية للوصول إلى حكومة تركز على المواطن أولا وتكون مسؤولة وفعالة تتسم بالمرونة والإبداع، وتتطلع إلى المستقبل وعليه، جاءت المبادئ العامة السبعة التي وجهت عمل الحكومة كالآتي[1]:

- تقوية دور الحكومة الاتحادية في وضع التشريعات الفعالة والسياسات المتكاملة عبر النجاح في التخطيط والإنفاذ.
- تعزيز التنسيق والتكامل الفعال بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وفيما بين الجهات الاتحادية.
- تقديم خدمات حكومية متميزة ومتكاملة تلبي احتياجات المتعاملين.
- الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتطوير القيادات.
- إدارة الموارد الحكومية بكفاءة والاستفادة من الشراكات الفعالة.
- تبني ثقافة التميز والتركيز على منهجيات التخطيط الاستراتيجي والتطوير المستمر للأداء والتفوق في النتائج.
- تعزيز الشفافية ونظم الحوكمة الرشيدة في الجهات الاتحادية.

- ✓ **الأولويات والممكنات الإستراتيجية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013:** تمثل الأولويات الإستراتيجية المحاور السبع الأساسية التي تغطيها أولويات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمثل الممكنات الإستراتيجية الأدوات المتاحة للحكومة التي تمكنها من تحقيق الأولويات الإستراتيجية.

الجدول (3_12):الأولويات والممكنات الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013

الأولويات الإستراتيجية	الممكنات الإستراتيجية
_ مجتمع متلاحم محافظ على هويته؛	_ موارد بشرية مؤهلة؛
_ نظام تعليمي رفيع المستوى؛	_ خدمات تتمحور حول المتعاملين؛
_ نظام صحي بمعايير عالمية؛	_ إدارة مالية كفؤة؛
_ اقتصاد معرفي تنافسي؛	_ حوكمة مؤسسية رشيدة؛
_ مجتمع آمن وقضاء عادل؛	_ شبكات حكومية تفاعلية؛
_ بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة؛	_ تشريعات فعالة وسياسات متكاملة؛
_ مكانة عالمية متميزة.	_ اتصال حكومي مؤثر.

المصدر: ملامح إستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص 11-21.

[1] ملامح إستراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013، مرجع سابق، ص 9.

✓ **مضمون إستراتيجية (2011-2013):** قدمت وزارة المالية الإماراتية دورة الميزانية 2011-2013 بنفقات لخطة دورة الميزانية للسنوات الثلاث تقدر بحوالي 122 مليار درهم، وقد استمرت دولة الإمارات في التركيز على مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين والجدول التالي يبين توزيع نفقات الميزانية على القطاعات الرئيسية.

الجدول (3_13): توزيع نفقات الميزانية على القطاعات الرئيسية في الإمارات (2011-2013) الوحدة: مليار درهم

البيان	2011		2012		2013	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
الشؤون الحكومية	17.26	42	17.5	41.9	18.28	41
البنية التحتية والموارد الاقتصادية	1.64	3.9	1.59	3.8	1.535	3.4
التنمية الاجتماعية	15.006	39	15.74	37.6	17.96	40
المنافع الاجتماعية	3.936	9.5	3.99	9.5	4.339	9.7
مصاريف اتحادية أخرى	0.984	2.4	0.97	2.3	1.44	3.2
الأصول المالية "الاستثمارات المالية"	2.214	5.4	2.02	4.8	1.00	2.2
الإجمالي العام	41.04		41.823		44.565	

المصدر: مشروع ميزانية دولة الإمارات لسنوات2011 ،2012 ،2013 http://www.mof.gov.ae الاطلاع: 2020/1/22 23:00

من خلال الجدول نلاحظ أن الإستراتيجية التنموية للسنوات 2011- 2013 لا تختلف كثيرا عن سابقتها من حيث توزيع النفقات على القطاعات الحكومية، بحيث بقي قطاع التنمية الاجتماعية في المقدمة، يليه قطاع الشؤون الحكومية ثم قطاع البنية التحتية وقد ركزت الإستراتيجية الجديدة على التنمية الاجتماعية والشؤون الحكومية لتعزيز مكانة الدولة والحفاظ على العدل والسلامة، وتحقيق مستويات أعلى لرفاهية المواطنين.

3. إستراتيجية حكومة الإمارات العربية المتحدة (2014-2016): حددت إستراتيجية حكومة الإمارات العربية المتحدة 2014-2016 توجهات الحكومة في مختلف القطاعات، بهدف تحقيق رؤية الإمارات 2021. كما أطلقت "الإستراتيجية الوطنية للابتكار" في أكتوبر 2014 والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكارا على مستوى العالم خلال السنوات السبع القادمة. وتتضمن الإستراتيجية مجموعة من التشريعات الجديدة ودعم حاضنات الابتكار وبناء القدرات الوطنية المتخصصة ومجموعة محفزات للقطاع الخاص وبناء الشراكات العالمية البحثية وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار وتحفيز

الابتكار في7 قطاعات وطنية رئيسية هي الطاقة المتجددة والنقل والصحة والتعليم والتكنولوجيا والمياه والفضاء.[1]

✓ **مضمون إستراتيجية حكومة الإمارات العربية المتحدة(2014-2016):** وضعت الميزانية الاتحادية للفترة (2014- 2016) بإجمالي اعتمادات قدره 140 مليار درهم، وبزيادة نسبتها 15 بالمائة عن سابقتها وتم توزيعها على القطاعات الرئيسة، وتم التركيز خلال السنوات الثلاث على التنمية الاجتماعية يليها قطاع الشؤون الحكومية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3_14): توزيع نفقات الميزانية على القطاعات الرئيسية في الإمارات (2014-2016) الوحدة: مليار درهم

البيان	2014		2015		2016	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
التنمية الاجتماعية	23.5	50.8	19.6	39.9	19.95	41
الشؤون الحكومية	18.5	40	20	40.7	20.6	42.4
البنية التحتية والاقتصادية	1.6	3.4	1.8	3.6	1.7	3.5
المنافع الاجتماعية	4.3	9.3	4.35	8.8	3.9	8
المصاريف الاتحادية	1.99	4.3	0.99	0.2	0.8	1.6
الاصول المالية	1	2.1	1.56	3.1	0.77	1.5
المجموع	46.2		49.1		48.55	

المصدر: مشروع ميزانية الإمارات العربية المتحدة لسنوات 2014، 2015، 2016 http://www.mof.gov.ae

الاطلاع: 2020/1/22 23:00

أظهرت أرقام سنة 2014 تخصيص مبلغ 23.5 مليار درهم بنسبة 51% من إجمالي الميزانية لمشاريع التنمية الاجتماعية و18.5 مليار أي ما نسبته 40% للشؤون الحكومية إضافة إلى تخصيص 1.6 مليار درهم بنسبة 3.3% لقطاع البنية التحتية والاقتصادية و3.4% من إجمالي الميزانية للمصاريف الاتحادية و2.1% للأصول المالية. وبما أن الإمارات العربية المتحدة تسعى لبناء اقتصاد المعرفة فالتعليم يحتل أولوية وطنية في الاستراتيجيات والميزانيات الحكومية كافة، حيث بلغت الاعتمادات المخصصة لبرامج التعليم العام والعالي والجامعي 9.8 مليار درهم بنسبة 21% من إجمالي الميزانية، أما القطاع الصحي فقد خصص له مبلغ 3.7 مليار درهم بنسبة 8% من الميزانية وذلك لتطوير الخدمات وبرامج النظام الصحي. وبلغت اعتمادات المعاشات 4.3 مليار درهم فيما تم تخصيص نسبة 40% من إجمالي الميزانية لإدارة

[1] الاستراتيجة الوطنية للابتكار في الإمارات، متاح على الموقع: https://uaecabinet.ae/ar/strategic-planning الاطلاع3/9/2018، 07.30

الشؤون الحكومية كما تم الاستمرار على الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية[1].

عرفت سنة 2015 ارتفاعا في النفقات العامة مقارنة بسنة 2014 بحيث تم تخصيص 20 مليار درهم لقطاع الشؤون الحكومية العامة بنسبة 41% من إجمالي الميزانية لإدارة الشؤون الحكومية وتوفير الأمن والعدالة وبناء المستشفيات والمراكز الصحية.

خصص لسنة 2016 إجمالي نفقات قدره 48.557 مليار درهم، وتم التركيز على قطاع الشؤون الحكومية العامة بتخصيص 20.6 مليار درهم من إجمالي الميزانية، يليه قطاع التنمية الاجتماعية بقيمة 19.95 مليار درهم من إجمالي الميزانية العامة. كماتم تخصيص 1.71 للبنية التحتية والاقتصادية.

4. إستراتيجية حكومة الإمارات العربية المتحدة (2017-2021): اعتمد مشروع الميزانية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات المالية الخمس 2017-2021 بنفقات تقديرية قدرها 248 مليار درهم وتختص الموازنة الاتحادية بالإيرادات والمصروفات الاتحادية، ولكل إمارة من الإمارات السبع ميزانية خاصة بها تختص بإيراداتها ومصروفاتها المحلية. وحرصت وزارة المالية على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال الموازنات والإنفاق العام، سعيا إلى تنفيذ خططها الإستراتيجية الهادفة إلى تطوير الأداء المالي للجهات الاتحادية بالدولة، وتماشيا مع مبادراتها بشأن تطوير آليات عمل فعالة لإعداد الميزانية وتقاريرها المالية. وهذا مؤشر على قوة الاقتصاد الوطني والموارد المالية المستدامة، وتوافر السيولة النقدية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .وخصّص معظم الزيادة في ميزانية عام 2018 لدعم توجهات القيادة الرشيدة في تطوير الخدمات الحكومية وركزت ميزانية عام 2018 على توجيه الموارد المالية الاتحادية لتحقيق الأهداف والبرامج للجهات الاتحادية وذلك ضمن إستراتيجية الحكومة، لضمان التنمية المستدامة والمتوازنة وتحقيق رسالة وزارة المالية في ضمان أفضل استغلال للموارد الحكومية بتنفيذ السياسات المالية الفاعلة[2].

- ✓ **مضمون الإستراتيجية (2017-2021):** أعلنت وزارة المالية عن مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2017-2018 ضمن الخطة الخماسية للسنوات (2017-2021) في بحيث بلغت ميزانية 2017 تكلفة قدرها 48.7 أما سنة 2018 فقد شهدت زيادة قدرها 5.6% عن إجمالي اعتمادات ميزانية

[1] الإمارات تقر ميزانية للثلاث سنوات المقبلة. الاطلاع: 2020/01/22 22:00 https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy

[2] عبد الحي محمد، ميزانية الاتحاد تضاعفت 256، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-1.6reports تاريخ النشر: 2017/12/2 الاطلاع: 2020/01/22 00.00

السنة المالية السابقة 2017، بتكلفة قدرها 51.4 مليار درهم، وزعت اعتمادات الميزانية العامة للاتحاد للسنتين2017 و2018 على القطاعات الرئيسية في الدولة وبقي التركيز على قطاع التنمية الاجتماعية يليه مباشرة قطاع الشؤون الحكومية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3_15): توزيع نفقات الميزانية على القطاعات الرئيسية في الإمارات (2017-2018) الوحدة: مليار درهم

البيان	2017		2018	
	المبالغ	%	المبالغ	%
التنمية الاجتماعية	20.23	41.5	20.63	40.2
الشؤون الحكومية	20.56	42.2	21.21	41.3
البنية التحتية والاقتصادية	1.75	3.5	1.6	1.1
المصاريف الاتحادية	3.3	6.7	1.6	1.1
المنافع الاجتماعية	4	8.2	4.39	8.5
الاستثمارات المالية	0.78	1.6	1.14	2.2
الأصول المالية	0.65	1.3	1.14	2.2
المجموع	48.7		51.4	

المصدر: مشروع ميزانية الامارات العربية المتحدة 2017، 2018. متاح على الموقع: http://www.mof.gov.ae

قدرت الميزانية الكلية لسنة 2017 بـ48.7 مليار درهم وبلغت مخصصات التنمية الاجتماعية 20.2 مليار درهم، كما بلغت الاعتمادات المخصصصة لبرامج التعليم العام والعالي 10 مليار درهم، وتم تخصيص 4.2 مليار درهم للرعاية الصحية ووقاية المجتمع، و4 مليار للمعاشات، أما الشؤون الحكومية فخصص لها 42% من إجمالي الميزانية خصص منها مبلغ 2.1 مليار درهم للعلاقات العامة للدولة، أما المشروعات الاتحادية فخصص لها 3.3 مليار درهم. أما ميزانية 2018 فأولت أهمية كبيرة لبرامج التنمية والمنافع الاجتماعية، حيث قدرت للبرامج المخصصة للتنمية الاجتماعية 20.6 مليار درهم والمنافع الاجتماعية 4.3 مليار درهم من إجمالي الميزانية العامة، كما بلغت الاعتمادات المخصصة لبرامج التعليم العام والعالي والجامعي 10.4 مليار درهم من إجمالي الميزانية، وبلغت اعتمادات الرعاية الصحية ووقاية المجتمع 4.5 مليار درهم، وبلغت المعاشات 4.4 مليار درهم، بينما خصص لقطاع الشؤون الحكومية العامة 21.1 مليار درهم من إجمالي الميزانية،كما تم تخصيص 1.6 مليار درهم للبنى التحتية والاقتصادية أما المصاريف الاتحادية فخصص لها 1.6 مليار درهم.

ثالثا: تطور سياسة الإنفاق العام في الإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)

بعد التطرق لمختلف الاستراتيجيات التنموية التي اتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة سنتطرق لتطور هيكل الإنفاق العام في الدولة خلال الفترة (2001-2018)، من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3_16): تطور هيكل النفقات العامة في الإمارات العربية المتحدة (2001-2018) الوحدة: مليار درهم

السنوات	النفقات العامة	النفقات الجارية	الاجور والرواتب	السلع والخدمات	الدعم والتحويلات	أخرى	النفقات الاستثمارية
2001	**90288**	**77005**	14019	21553	18750	22683	**13283**
2002	**85072**	**72602**	14612	22187	14782	21021	**12470**
2003	**90281**	**74253**	15159	23801	10408	24885	**16028**
2004	**96191**	**80984**	15628	25032	11666	28658	**15207**
2005	**98297**	**84255**	16654	24383	18916	24302	**14042**
2006	**119132**	**103907**	17693	26177	30806	29231	**15225**
2007	**138585**	**121314**	21265	35420	29692	34937	**17271**
2008	**223838.7**	**190911**	36315	42459.3	41387.4	70750	**32927**
2009	**262014**	**215507**	42865	50045	45598	76999	**46507**
2010	**289826**	**249837**	44928	62307	38358	104244	**39989**
2011	**390066**	**344429**	62736	67613	31771	182309	**45637**
2012	**416576**	**372305**	72451	66466	50105	183283	**44271**
2013	**460825.9**	**427320**	72288	71995	62515	220522.5	**33505**
2014	**455460.2**	**415534**	88600.4	73838	73521.4	179574.2	**39926**
2015	**413380.1**	**378314**	92654.6	76656	54880.6	154123.1	**35065**
2016	**398232**	**349365**	64096.14	51703.62	18394.5	215171.3	**48866**
2017	**408066**	**363052**	71541.79	94029.09	21878.5	175603.1	**45013**
2018	**421772**	**371160**	-	-	-	-	**50612**

المصدر: بوابة البيانات الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الاطلاع: 2019/8/20 https://bayanat.ae/ar-ae

يتضح من خلال الجدول أن النفقات العامة في الإمارات تتوزع بين النفقات الجارية التي تشكل أكثر من 85% من إجمالي النفقات، والنفقات الاستثمارية التي تركز على قطاعات الصحة والتعليم والبنى التحتية

والسياحة والصناعة. سجلت النفقات العامة ارتفاعا مستمرا بحيث تضاعفت قيمتها حوالي أربع مرات وانتقلت من 90288 مليار درهم سنة 2001 إلى 421772 مليار درهم سنة 2018، وهذا راجع لارتفاع كل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية وتهيمن على النفقات الجارية النفقات الأخرى التي بلغت نسبتها في المتوسط 32%، تليها السلع والخدمات بنسبة 19% ثم نفقات الأجور والرواتب بنسبة 16%، أخيرا الإنفاق على الدعم والتحويلات بنسبة 13%.

وما تجدر ملاحظته تراجع النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري سنة 2014 نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية الأمر الذي أثر على السياسة الإنفاقية للحكومة، وقد تراجع الإنفاق العام من460825.9 مليار درهم عام 2013 إلى 438684 مليار درهم عام 2014 ووصل إلى 421772 مليار درهم سنة 2018 واتسمت ملامح السياسة المالية للدولة خلال السنوات من 2014 إلى 2018 بالتركيز على ترشيد مستويات الإنفاق الجاري خاصة منه النفقات الأخرى والدعم والتحويلات، واستمرار الإنفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تحفز التنويع الاقتصادي كما قامت الحكومة بدعم اقتصاد المعرفة والابتكار. مستغلة الفوائض المالية للسنوات السابقة، مع دعم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها.

ونخلص إلى أن الإمارات العربية المتحدة جعلت من سياسة الإنفاق العام ألية تتجاوز من خلالها سلبيات الظاهرة الريعية وأداة للتنويع الاقتصادي، اعتمدت الإمارات في إستراتيجيتها التنموية على رؤية موحدة وهي رؤية الإمارات 2021 التي تتضمن أن يكون اقتصاد الإمارات اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة وفي سبيل تحقيق رؤية الإمارات تم تخطيط عدة استراتيجيات مدتها ثلاث سنوات بداية من استرتيجية (2008-2010) بمبلغ 120 مليار درهم إماراتي، وإستراتيجية (2011-2013) بمبلغ 122 مليار درهم إماراتي، وإستراتيجية (2014-2016) بمبلغ 140 مليار درهم إماراتي، ثم إستراتيجية (2017-2021) وهي إستراتيجية خماسية بمبلغ 248 مليار درهم إماراتي، وركزت الإمارات على توجيه الموارد المالية، لتحقيق أعلى درجات الرفاهية للمواطنين والمقيمين في الدولة، وتقديم أعلى مستويات الرعاية الاجتماعية وأفضل الخدمات الصحية والتعليمية والحكومية وتطوير البنية التحتية الأساسية اللازمة لتشجيع الاستثمارات المحلية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، لاستثمارها في المشروعات الصناعية والتجارية والعقارية والخدمية، وتوفير شبكة النقل من الطرق الحديثة.

المطلب الثاني: تدابير السياسة الضريبية لتنويع الاقتصاد الإماراتي (2001-2018)

تركز دولة الإمارات العربية المتحدة في إيراداتها على الرسوم الحكومية والمصادر النفطية، ويقل فيها الاعتماد على الضرائب كمصدر للإيرادات العامة. وفي سعيها لتنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات للتخلص من التبعية للنفط وخاصة في ظل تراجع أسعاره سعت دولة الإمارات العربية المتحدة للقيام بإصلاحات على السياسة المالية بحيث بدأت في تفعيل السياسة الضريبية لضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية عالية الجودة في المستقبل، والمضي نحو تحقيق التنويع الاقتصادي وخفض الاعتماد على النفط.

أولا: هيكل النظام الضريبي في الإمارات العربية المتحدة

في إطار سعي دولة الإمارات العربية المتحدة لتنويع اقتصادها وفي ظل الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية تماشيا مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إنشاء نظامها الضريبي للبحث عن البدائل الممكنة لتعويض خسائر إيراداتها الجمركية وللحفاظ على سياسة ضريبية فعالة ماليا واقتصاديا وتنويع مصادر الإيرادات العامة، وأول ما قامت به الإمارات العربية المتحدة في إطار تأسيس نظامها الضريبي هو إنشاء هيئة اتحادية عامه "الهيئة الاتحادية للضرائب" ومنه يهدف تأسيس النظام الضريبي في الدولة من خلال[1]: إنشاء الهيئة الاتحادية وهي هيئة لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتتمتع بالأهلية القانونية المستقلة للتصرف المالي والإداري مقرها الرئيس مدينة أبو ظبيي، وتختص الهيئة بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة بها وتوزيع إيراداتها وتطبيق الإجراءات الضريبية والقوانين والأنظمة فيما يخص الضرائب المعمول بها في الدولة ويكون لها في سبيل ذلك ما يلي[2]:

- سداد ما يترتب على الهيئة من التزامات مالية.
- تطبيق اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي تصادق عليها الدولة.
- تجنب حالات الازدواج الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج الدولة.
- البث في طلبات التسجيل في الأنظمة المعمول بها في الدولة، وتخصيص أرقام ضريبية للتسجيل في هذه المنظمة.

[1] المادة 2 من مرسوم بقانون اتحادي رقم 16، الخاص بإنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، لسنة 2016.

[2] المادة 4 من مرسوم بقانون اتحادي رقم 16، الخاص بإنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، لسنة 2016.

- جمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بالضرائب الاتحادية والغرامات.
- إنشاء السجلات لدافع الضريبة للمسجل والاحتفاظ بها وفقا لما تحدده القوانين الصادرة؛
- إصدار التوضيحات والتوجيهات اللازمة لدافع الضريبة فيما يتعلق بحدود التزاماته بالضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة، وذلك للآليات التي يصدر بها قرار من المجلس.
- تودع إيرادات الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة التي تحصل من قبل الهيئة في حسابات مستقلة لكل نوع من أنواع الضرائب الاتحادية، على أن يتم توزيعها على الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات طبقا للتشريع المعمول به.[1]
- يحدد كل قانون ضريبي فيما لو كانت إيرادات الضرائب الاتحادية والغرامات المرتبطة بها الناتجة عن ذلك القانون تخضع للتقاسم بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات وتحدد آلية تقاسم الضرائب والغرامات ومواعيد توزيعها بناءا على قرار مجلس الوزراء وباتفاق بين حكومات الاتحاديات[2].

وفي سبيل استكمال الهيكل الضريبي للدولة أنجزت وزارة الاقتصاد قانون الإجراءات الضريبية، وقانون الضريبة الإنتقائية في1 أكتوبر 2017، وبعدها قررت تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2018 كضرائب غير مباشرة.

1. أسباب ودوافع توجه دولة الإمارات العربية المتحدة لإقامة هيكل تنظيمي ضريبي

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لتوجه دولة الإمارات العربية المتحدة لإقامة هيكل تنظيمي ضريبي نذكرها كالتالي:

✓ **العوامل الخارجية:** الحقائق والمتغيرات والاتجاهات العالمية في مجال الضرائب تشير إلى ما يلي[3] :

- إن القانون الضريبي الدولي يوصي بضرورة أن تخضع التشريعات الوطنية بكل دولة من دول العالم، كل الإيرادات المحققة بها للضريبة حتى لا تكون هناك عوائق أمام اتفاقيات الازدواج الضريبي التي تعقدها الدول مع بعضها البعض، فالأصل أن اتفاقيات الازدواج الضريبي توقع بين دولتين لكل منهما نظام ضريبي تفرض بموجبه الضرائب على مواطنيها، أما الدول التي لا تفرض فيها ضرائب فإنها ليست بحاجة إلى توقيع مثل هذه الاتفاقيات لأنه لا يوجد من الأصل ازدواج ضريبي.

[1] المادة 13 من مرسوم بقانون اتحادي رقم 16، الخاص بإنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، لسنة 2016.

[2] المادة 15 من مرسوم بقانون اتحادي رقم 16 ،الخاص بإنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، لسنة 2016.

[3] أحمد ماجد، هيكل النظام الضريبي وضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإمارات،2017، ص ص10-11.

- إن إيرادات الشركات متعددة الجنسية المحققة من جميع فروعها بكافة أنحاء العالم تخضع للضريبة بدولة المقر الرئيسي للشركة، ومن هنا فإن الشركة التي تخضع للضريبة في دولة المقر الرئيسي عن إيراداتها المحققة في دولة أخرى ليس بها نظام ضريبي، يعد إثراء لخزينة دول المقر على حساب خزينة دولة مصدر الدخل، إلا أنه يتعين أن يكون هناك اتفاقيات لتجنب ازدواج ضريبي مع دول المستثمرين حتى لا يتحملوا الضرائب في دولة الموطن والدولة مصدر الدخل، وقد وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة 94 اتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي مع الدول الأخرى.
- تهدف اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى تدفق السلع والخدمات بين الدول دون عوائق جمركية أو غير جمركية، وتماشيا مع متطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية تلجأ الدول إلى الدخول في اتفاقيات للتجارة الحرة مما يؤدي إلى زوال الإيرادات الجمركية، وقد أصبح تطبيق "ضريبة القيمة المضافة" ضرورة ونتيجة طبيعية لتلك الاتفاقيات، على اعتبار أنها الخيار المسموح به والبديل لتعويض الخسائر المتوقعة لفقدان الإيرادات الجمركية، هذا وتعتزم دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من يناير 2018 على أن يتم اعتماد نسبة لهذه الضريبة قدرها 5%.
- أوصى صندوق النقد الدولي دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي بأهمية إيجاد بنية تحتية ضريبية أو نظم ضريبية لديها وتدبير مصادر بديلة لتعويض الإيرادات الجمركية المتوقع فقدانها من جراء إلغاء الرسوم الجمركية المترتبة على تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة مع شركائها التجاريين.

✓ **عوامل داخلية:** كان للعوامل الداخلية دور بارز في التعجيل بإنشاء الإمارات العربية المتحدة لنظامها الضريبي منها ما يلي:[1]

- زيادة موارد الموازنة الاتحادية وإيجاد مصادر أخرى لتنميتها، نظرا لازدياد متطلبات الإنفاق العام على أغراض التنمية وتقديم الخدمات وفق أرقى المعايير العالمية.
- تراجع الإيرادات النفطية من جراء انخفاض أسعار النفط اعتبارا من النصف الثاني من سنة 2014 والتي لازالت تشكل إيراداته المصدر الرئيسي للإنفاق على مشروعات التنمية.
- تتجه الدولة في ضوء المتغيرات والتطورات العالمية لإقامة أنظمتها الضريبية، تمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج ظاهرتي التضخم والانكماش باعتبار الضرائب أحد أدوات السياسة المالية الهامة.

[1] عمامرة أسامة، بوشامة مصطفى، واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد3، العدد2، 2018، ص92.

2. الضرائب والرسوم في الإمارات العربية المتحدة قبل تأسيس نظامها الضريبي: بالنسبة للضرائب في دولة الإمارات فهي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول (3_17): الضرائب والرسوم المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة قبل تأسيس نظامها الضريبي

الضريبة والرسم	نطاق فرضها ومعدلها
ضريبة الدخل	لا تفرض دولة الإمارات ضريبة الدخل على الأفراد.
ضريبة الشركات	لا تفرض حكومة الإمارات ضرائب على الشركات باستثناء شركات النفط، وفروع البنوك الأجنبية.
الضرائب والرسوم في المرافق السياحية	10% على سعر الغرفة و10% رسوم خدمة، وضريبة المدينة (تتراوح من 6 إلى 10 %). 6% رسوم سياحة، وفي دبي يتم تحصيل "الدرهم السياحي" للغرفة الواحدة عن كل ليلة (لمدة أقصاها 30 ليلة متتالية) بدءا من 7 إلى 10 دراهم، وذلك بحسب فئة/درجة الفندق. في مايو 2016 تم البدء في تحصيل رسوم الإقامة في فنادق إمارة أبوظبي بنسبة 4% من قيمة فاتورة النزيل وقيمة 15 درهما لليلة عن كل غرفة. في رأس الخيمة يتم تحصيل رسوم سياحة بقيمة 15 درهم لليلة.
الرسم الجمركي	5%من قيمة البضائع الفعلية، زائد قيمة التكلفة والشحن والتأمين. و50% على قيمة الكحول، و100% على السجائر.
رسوم حكومية أخرى	**رسوم استخدام الطرق:** يختلف من إمارة لأخرى ويقدر 4 درهم في امارة دبي. **رسوم معرفة:** في دبي بقيمة 10 درهم على كل معاملة حكومية، مع بعض الاستثناءات. رسوم تصديق عقود الإيجار بقيمة 5% من قيمة عقد الإيجار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: https://www.government.ae الاطلاع: 2019/12/20، 9:00

3. الضرائب المستحدثة بدولة الإمارات العربية المتحدة بعد تأسيس النظام الضريبي

✓ **الضريبة الانتقائية**[1]: طبقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الضريبة الانتقائية في الربع الأخير من عام 2017، وهي ضريبة غير مباشرة يتم فرضها على سلع معينة تعد ضارة بصحة الإنسان أو البيئة، ويشار إلى هذه السلع بـ"السلع الانتقائية". والغاية من فرض هذه الضريبة هو الحد من استهلاك تلك السلع، والمساهمة في الوقت ذاته بزيادة الإيرادات الحكومية التي تخصص لتغطية تكاليف الخدمات العامة ذات الفائدة. وستطبق النسب الضريبية كالآتي:

- 50 %على المشروبات الغازية
- 100% على منتجات التبغ
- 100% على مشروبات الطاقة .

والشكل التالي يمثل توضيحا لتطبيق الضريبة الانتقائية.

[1] الضريبة الانتقائية، متاح على موقع حكومة دولة الامارات العربية المتحدة https://www.government.ae الاطلاع: 2019/07/19 13.00

الشكل (3_6): كيف يدفع المستهلك الضريبة الانتقائية

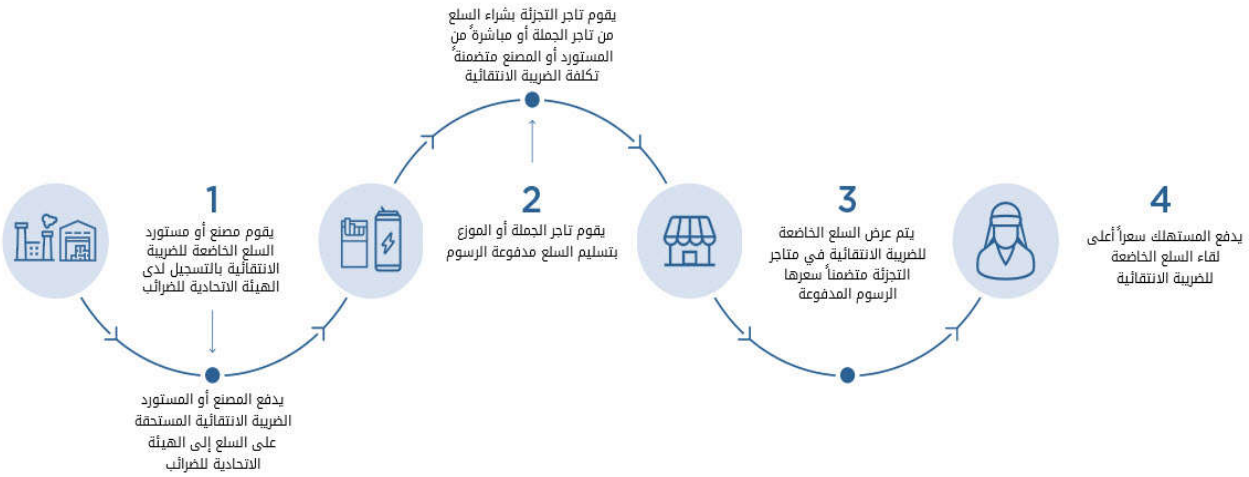

المصدر: الفارق بين "الانتقائية" و"المضافة" في أربع خطوات، https://www.alkhaleej.ea، تاريخ النشر: 2017/8/27 الاطلاع: 20/12/2019، 17:10.

✓ **ضريبة القيمة المضافة:** تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة في 1 يناير 2018، وهي ضريبة غير مباشرة بنسبة 5% تفرض على معظم السلع والخدمات التي يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد[1]. والشكل التالي يمثل توضيحا لتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

الشكل (3_7): كيف يدفع المستهلك ضريبة القيمة المضافة وكيف تجمعها الحكومة

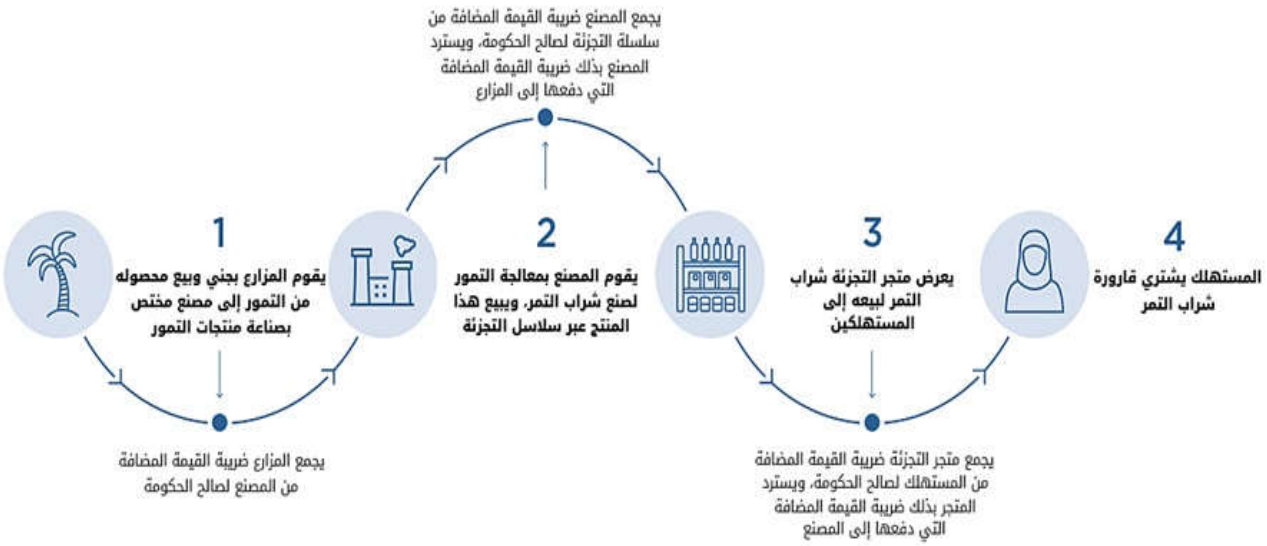

المصدر: الفارق بين "الانتقائية" و"المضافة" في أربع خطوات، https://www.alkhaleej.ea، تاريخ النشر: 2017/8/27 الاطلاع: 20/12/2019، 17:10.

[1] ضريبة القيمة المضافة، بوابة حكومة الامارات العربية المتحدة https://www.government.ae الاطلاع: 2019/12/20 18:00

المستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة. تقوم الشركات باحتساب وتحصيل الضرائب لصالح الحكومة. تقوم الشركات والمؤسسات بسداد الضريبة التي قامت بتحصيلها من العملاء إلى الحكومة، وفي بعض الحالات قد تسترد هذه الشركات الضريبة التي كانت قد دفعتها لمورّديها. وبالتالي، فإن النتيجة الصافية من العائدات الضريبية التي تتلقاها الحكومة تتمثل في تلك "القيمة التي أضيفت" عبر مراحل سلسلة التوريد.

ثانيا: تطور السياسة الضريبية في الإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

1. هيكل الإيرادات العامة في الإمارات العربية المتحدة: تتمثل مصادر الإيرادات العامة بالموازنة الاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة في[1] :

- الضرائب والرسوم والعوائد الاتحادية.
- الرسوم والأجور التي تحصلها الدولة في مقابل الخدمات العامة التي تؤديها.
- الحصة التي تسهم بها كل إمارة في الميزانية السنوية للدولة الاتحادية.
- إيرادات الدولة من أموالها ومشروعاتها الاقتصادية.
- الغرامات.
- عوائد استثمارات الدولة.

عرفت السياسة الضريبية عدة تغيرات خلال (2001-2018)، يمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1] المادة 2، قانون اتحادي رقم1، في شان الإيرادات العامة للدولة، لسنة 2011.

الجدول (3_18): تطور الإيرادات العامة في الإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018) الوحدة: مليار درهم

السنوات	الإيرادات العامة	النمو %	الإيرادات الضريبية	%من الإيرادات العامة	النمو %	الإيرادات الاخرى	%من الإيرادات العامة	النمو %	الإيرادات البترولية	%من الإيرادات العامة	النمو %
2001	68633		6274	9		10711	15.6		51648	75.25	
2002	57218	-16	6881	12	9.6	9411	16.44	-12	40926	71.5	-20
2003	77012	34	7044	9	2.3	13230	17.17	40	56738	73.67	38
2004	94751	23	9566	10	35	11863	12.5	-10	73322	77.3	29
2005	143905	51	6810	4	-28	25718	17.8	116	111377	77.3	51
2006	201166	39	8027	3	17	28364	14.09	10	164775	81.90	47
2007	228750	13	13833	6	72	38652	16.8	36	176265	77.0	6
2008	383935.8	67	28620.9	7	106	85992.2	22.3	122	269322.7	70.1	52
2009	234474.8	-39	24362.9	10	-14	87731.9	37.41	2	122380	52.19	-54
2010	282022	20	26366.7	9	8.2	85875.3	30.4	-2	169780	60.2	38
2011	379865	34	19723	5	-25	97706	25.72	13	262436	69.0	54
2012	412722	8	33541	8	70	99905	24.2	2	279276	67.6	6
2013	460884.2	11	25807.8	5	-23	1418332	30.7	41	293244.00	63.6	5
2014	403323.1	-12	27533.7	6	6.6	122081	30.26	13	253707.8	62.90	-13
2015	304782.9	-24	21657.4	7	-21	145195	47.63	18	137930.4	45.2	-45
2016	381300.5	25	22454.65	5	3.6	272090	71.35	87	86755.86	22.7	-37
2017	404846	6	27182.2	6	21	237969	58.78	-12	139694.21	34.50	61
2018	456618	12	35962	7.8	104	254864	55.81	7	165792	36.30	18

المصدر: بوابة البيانات الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، https://bayanat.ae/ar-ae الاطلاع: 2019/8/20

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات البترولية تلعب دورا هاما في الإيرادات العامة للإمارات العربية المتحدة إذ شكلت 62% في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة، كما نلاحظ أن الإيرادات العامة سجلت ارتفاعا من سنة 2001 إلى 2008 باستثناء سنة 2002 التي قدر فيها معدل النمو 16%-، نتيجة انخفاض الإيرادات البترولية من 51648 مليار درهم إلى 40926 مليار درهم. سجلت سنة 2009 انخفاضا في الإيرادات العامة من 383935 مليار درهم سنة 2008 إلى 234474 مليار درهم بمعدل نمو سالب قدره 39%، وذلك نتيجة تداعيات أزمة 2008، ولكن عاودت الإيرادات العامة للارتفاع سنة 2010 إلى غاية سنة 2013. نتيجة ارتفاع الإيرادات الأخرى والإيرادات البترولية. وتراجعت الإيرادات العامة للدولة سنة 2014و2015 بنسبة تراجع بلغت 24%- نتيجة التغيرات في الأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بنحو 49% بين عامي 2014 و2015 مما أدى لتراجع الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات

للدولة. كما يلاحظ من خلال الجدول تزايد الإيرادات الأخرى من 145195.1 مليار درهم عام 2015 إلى 272090 مليار درهم سنة 2016. أما الإيرادات الضريبية فعرفت ارتفاعا ملحوظا سنة 2017 نتيجة ارتفاع الرسوم والغرامات وعوائد الاستثمار.

2. تطور هيكل إيرادات الضرائب العادية: تنخفض مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة وذلك نتيجة عدم تفعيل السياسة الضريبية وعرفت سنة 2017 تفعيل النظام الضريبي الإماراتي وتطبيق الضريبة الانتقائية. والجدول الموالي يبين مساهمة مكونات الضريبية العادية في الإيرادات العامة.

الجدول (3_19): مساهمة مكونات الضريبة العادية في الإيرادات العامة للإمارات العربية المتحدة (2010-2018)

السنوات	ضريبة الدخل والأرباح	الضريبة على السلع والخدمات	الرسوم الجمركية	الضرائب والرسوم الأخرى
2010	2.8	1.7	2.6	0
2011	0.28	2.3	2.49	0.09
2012	2.9	2.5	2.6	0.022
2013	3.10	2.65	2.75	0.016
2014	3.17	2.7	2.81	0.017
2015	2.7	3.2	2.9	0.1
2016	0.001	0.001	0.02	0.077
2017	5.8	0.5	0.37	0.026
2018	6.8	0.7	0.4	0.008

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام إحصائيات صندوق النقد العربي htthp://www.amf.org الاطلاع:14/12/2019

نلاحظ من خلال الجدول أن إيرادات الضريبية العادية لم تتجاوز نسبتها للإيرادات العامة 0.1% للفترة (2010-2018)، أما الإيرادات الجمركية عرفت نسب متذبذبة ومنخفضة وذلك لأن الرسم الجمركي منخفض تماشياً مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولا يتجاوز 5%. أما الضرائب على الدخل والأرباح والضريبة على السلع والخدمات سجلت معدلات منخفضة وذلك لأن الإمارات العربية المتحدة لا تفرض ضريبة على الدخل والأرباح باستثناء أرباح الشركات النفطية وبعض فروع البنوك، وانخفضت مساهمتها كثيرا سنة 2016 ولكن ارتفعت سنة 2017 و2018 ذلك نتيجة لتطبيق الإمارات العربية المتحدة لضرائب جديدة تمثلت في الضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة مما يرفع من مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة.

ونخلص أن السياسة الضريبية في الإمارات العربية المتحدة اتسمت بالحيادية من خلال الإعفاء الضريبي والإعفاء من رسوم الاستيراد والتصدير، ولكن في سنة 2017 قامت الإمارات العربية المتحدة

بمعالجة الإيرادات العامة بتفعيل نظامها الضريبي وإضافة ضرائب جديدة تدفع بعملية تنويع مصادر الإيرادات العامة وذلك للمضي قدما في تحقيق رؤية الإمارات 2021، والانتقال إلى اقتصاد تتنوع فيه القطاعات الاقتصادية وتشكل الضرائب جزءا مهما من الإيرادات العامة للدولة، كما واستفادت من التكنولوجيا الحديثة في عملية تحصيل الإيرادات مما يساهم في إدارة الإيرادات العامة بأسلوب كفء وحديث.

المطلب الثالث: صناديق الثروة السيادية لإدارة العوائد النفطية في الإمارات العربية المتحدة

نظرا للعوائد المالية الضخمة الناتجة عن القطاع النفطي قامت الإمارات العربية المتحدة ببإنشاء العديد من الصناديق السيادية هدفها الأساسي إدارة المداخيل النفطية، ويعتبر جهاز أبو ظبي للاستثمار من بين أهم الصناديق السيادية في الدولة وفي العالم بحيث احتلت المراتب الأولى من حيث ترتيب أهم الصناديق السيادية.

أولا: صناديق الإمارات العربية المتحدة السيادية

يوجد في الإمارات العربية المتحدة المتحدة 3 صناديق سيادية على الأقل: مبادلة، وهيئة الإمارات للاستثمار، وأقواها جهاز أبوظبي للاستثمار(ADIA) تأسس هذا الأخير عام 1976، يقال إن قيمته كانت قبل أزمة عام 2008 بوقت قصير تقترب من الترليون دولار مستثمرة في جميع فئات الأصول. اليوم تقدر هذه القيمة بـ800 مليار دولار، مما يجعله لا يزال أكبر صندوق استثماري في المنطقة، وتقوم الدولة بتغذيته بالفوائض المالية من صادرات النفط. على الرغم من نمو اهتمام هذا الصندوق بالدول الناشئة، إلا أن أوروبا وأميركا الشمالية تمثلان حوالي ثلاثة أرباع أصول الصندوق المستثمرة في الخارج. وتبلغ قيمة مبادلة وهي شركة مملوكة بالكامل لإمارة أبو ظبي 226 مليار دولار من الأصول، وتتمثل مهمتها الرئيسية في استثمار مواردها في مشاريع هيكلية وإستراتيجية لاقتصاد أبو ظبي، أهمها الطاقة ومشاريع البنية التحتية الكبرى والطيران بالشراكة مع كبرى الشركات العالمية التي تجلب خبراتها وتقنياتها ورؤوس أموالها. وتملك مبادلة حصص مباشرة في المجموعات الصناعية التي تعتبر مهمة لتطوير الإمارات: في مجال الطيران شركة (Piaggio Aero)، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شركة الاتصالات (Du)، وفي الإلكترونيات الدقيقة (ATIC) و(AMD) وفي السياحة مع السلسلة الأميركية (Viceroy).

جهاز أبو ظبي للاستثمار هي المؤسسة المالية التي تضم أكبر عدد من الحاصلين على شهادة محلل مالي معتمد وتملك الصناديق فرق استثمار خاصة بها، كذلك أصبحت تفضل الاستثمارات المباشرة أو الاستثمارات المشتركة مع صناديق أخرى مع ذلك تواصل الصناديق العمل عن كثب مع كبرى الشركات

الاستشارية الغربية التي يمكنها التدخل على عدة مستويات لوضع استراتيجيات استثمارية[1].

ثانيا: جهاز أبو ظبي للاستثمار "ADIA"

1. لمحة عن جهاز أبو ظبي للاستثمار "ADIA":

النشأة والتأسيس: أنشئ جهاز أبو ظبي للاستثمار في عام 1976 هدفه الاستثمار في أصول إمارة أبو ظبي من خلال إستراتيجية الاستثمار التي تركز على تحقيق العوائد على المدى الطويل وهو مؤسسة استثمارية عالمية متنوعة، مهمتها استثمار الأموال نيابة عن حكومة إمارة أبو ظبي، وتوفير الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على الرفاه المستقبلي للإمارة.[2]

2. علاقة جهاز أبوظبي للاستثمار مع حكومة أبوظبي

ينفذ هذا الجهاز برنامجه الاستثماري بصفة مستقلة عن حكومة إمارة أبوظبي أو الهيئات الاستثمارية الأخرى التي تنوب الحكومة في الاستثمار، وتسند للعضو المنتدب بموجب القانون مسؤولية تنفيذ سياسة جهاز أبوظبي للاستثمار وإدارته، بما في ذلك القرارت المتعلقة بالاستثمارات، وجهاز أبوظبي للاستثمار مؤسسة مستقلة عن الحكومة تعهد إليها مهمة إدارة واستثمار فوائض الموازنة العامة للحكومة وحمايتها من الصدمات الخارجية، وأهدافه مستقبلية تتمثل في تحويل موارد الثروة النفطية الناضبة إلى موارد مالية مستدامة تضمن الحفاظ على رفاهية الأجيال القادمة[3].

ويعمل الجهاز على إنشاء قاعدة اقتصادية بديلة للموارد الطبيعية الناضبة المهيمنة على هيكلية الاقتصاد المحلي، وبلوغ العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، من بينها:[4]

- تسيير وإدارة المداخيل النفطية في استثمارات اقتصادية مجدية وتحقيق عوائد اقتصادية لمصلحة الأجيال القادمة.
- حماية الموازنة العمومية من العجز المسجل في ظل تقلبات أسعار المواد الأولية.
- توظيف أصول الإمارة بحرص شديد في استثمارات طويلة الأمد.
- الاعتماد على تنويع الاستثمارات لتعظيم العائد والحفاظ على ثروة الأجيال المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] تعرف على اكبر صناديق الثروة السيادية في الخليج https://www.alarabiya.net النشر: 2019/9/2 20:42 الاطلاع: 2020/01/29 15.30

[2] Abu Dhabi Investment Authority, annual review 2012, Abu Dhabi, united arab arab emirate, 2013, p 50.

[3] جعفري عمار، بعلة الطاهر، صناديق الثروة السيادية إدارة الثروة في زمن الأزمات التجربة الإماراتية نموذجا، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد1، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، مارس 2017، ص 149.

[4] حساني بن عودة، بعنوان الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن محمد، وهران2، 2018- 2019، ص162.

- محاولة تنويع مصادر الدخل الوطني وتعويض مداخيل النفط والغاز الطبيعي.
- انتهاج أسلوب عمل يتسم بالتواصل والمعرفة وتحسين العمليات الداخلية واستغلال الكفاءات.
- الاستثمار في البدائل منذ سنة 1986 والأسهم الخاصة سنة 1989 وهذا استجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة. والشكل الموالي يبين عائدات الاستثمار لجهاز أبو ظبي للاستثمار.

الشكل (3_8): عائدات الاستثمار لجهاز أبو ظبي للاستثمار للفترة 2008/12/31 إلى2018/12/31 الوحدة: %

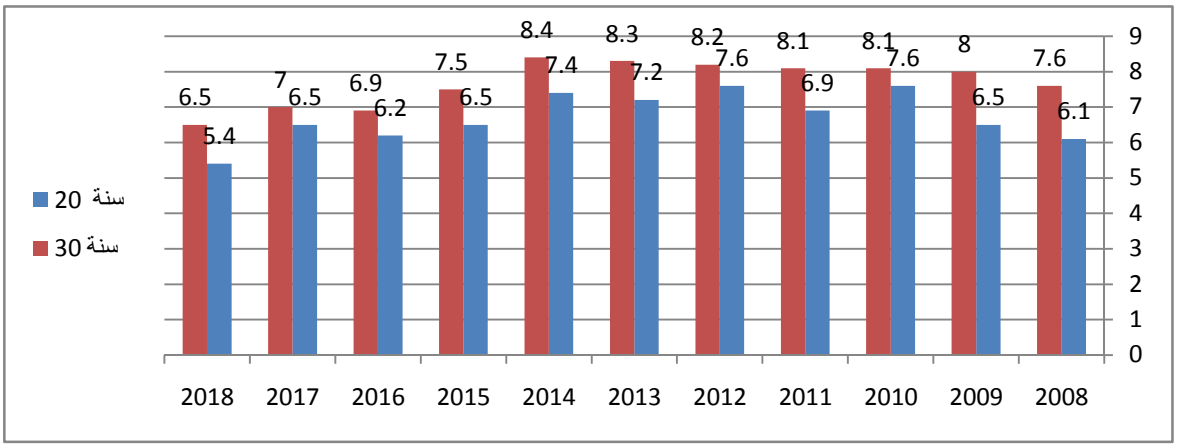

Source: Abu Dhabi Investment Authority, Deferent Review 2009-2018. https://www.adia.ae

نلاحظ من خلال الشكل أن العائد السنوي لأصول جهاز أبو ظبي للاستثمار سجل معدل منخفض سنة 2008 وصل إلى 6.1% لمدة 20 سنة ونسبة 7.6% لمدة 30 سنة، وهذا يعود للأزمة المالية العالمية، ثم ارتفع العائد إلى نسبة 7.6% سنة 2012 ، نتيجة أوضاع الأسواق الدولية، وارتفاع أسعار النفط كما نلاحظ استقرار العائد في الفترة (2012-2014)، غير أن عائداته انخفضت في الفترة (2018-2015) إلى 6.4% لمدة 20 سنة، ونسبة 6.5% لمدة 30 سنة، وعلى العموم يعود الحفاظ على مستويات العائد الموجبة إلى الخبرة في ميدان المال والأعمال والأسواق الدولية.

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول السباقة لإنشاء الصناديق السيادية بحيث تمتلك الدولة عدة صناديق أهمها صندوق أبو ظبي للاستثمار التي تم إنشاءه سنة 1976، والذي مصدر إيراداته الفوائض المالية الناتجة عن الصادرات النفطية وهذا الصندوق له عدة أهداف أهمها العمل على إدارة المداخيل النفطية في استثمارات متعددة المجالات أهمها الطيران والبنى التحتية والطاقة، وتوسيع القاعدة الاقتصادية والتأثير على هيكل الاقتصاد بإنشاء قطاعات بديلة للنفط وتنويع مصادر الإيرادات العامة مما يساهم في عملية التنويع الاقتصادي للدولة.

خلاصة الفصل:

اتبعت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية تميزت بعدة برامج انفاقية تنموية تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد ودعم النمو، وتتمثل هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) والبرنامج الخماسي (2015-2019)، وركزت هذه البرامج على الإنفاق على البنى التحتية وتحسين ظروف معيشة السكان، كما تميزت هذه الفترة بإطلاق تسهيلات وامتيازات ضريبية للمستثمرين لدعم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، ولكن مع انخفاض أسعار البترول في 2014 اتبعت الجزائر سياسة مالية تقشفية وتراجعت على المخطط الخماسي (2015-2019) مما أدى إلى تجميد العديد من البرامج التنموية، كما أدى ذلك لانعدام رصيد صندوق ضبط الموارد، مما بين ارتباط الإيرادات العامة بالإيرادات النفطية وعدم قدرة الجزائر على إيجاد مصادر مالية بديلة لتمويل برامجها التنموية في ظل تراجع أسعار البترول.

تعتمد الاستراتيجة التنموية للإمارات العربية المتحدة على رؤية موحدة هي رؤية الإمارات 2021، التي انطلقت من مبدأ أن الإنسان هو الغاية من التنمية والخدمات الاجتماعية، وتم تقسيم هذه الرؤية إلى عدة استراتيجيات تخصص لها ميزانية محددة وهي إستراتيجية (2008-2010) وإستراتيجية (2011-2013) وإستراتيجية (2014-2016) ثم إستراتيجية (2017-2021)، الهدف منها تحقيق التنمية المستدامة وضمان توفير الرخاء للمواطنين من خلال التركيز على التنمية الاجتماعية والشؤون الحكومية والبنى التحتية وخفض الاعتماد على النفط، وغيره من المنتجات الهيدروكربونية كمصادر أساسية للإيرادات، كما تعتمد الإمارات في تنويع مصادر دخلها على صناديقها السيادية التي تستثمر أموالها في قطاعات متعددة، كما تم دعم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها بالقيام بإصلاحات على السياسة المالية بحيث بدأ تفعيل السياسة الضريبية من خلال تطبيق الضريبة الانتقائية في 1 أكتوبر 2017، وبعدها قررت تفعيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2018 كضرائب غير مباشرة. ومنه المضي نحو تحقيق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد التطرق لمختلف التطورات التي عرفتها السياسة المالية خلال الفترة (2001-2018) في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلصت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى ارتباط السياسة المالية بأسعار البترول، وتوجهها لخلق اقتصاد وطني متنوع من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية ودعمها ورفع مساهمتها في الناتج المحلي وتقليل فاتورة الواردات، وفك التبعية للقطاع النفطي النفطي من خلال تنويع الإيرادات العامة وترقية الصادرات غير النفطية.

الفصل الرابع

انعكاسات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

تمهيد:

سعت معظم الدول النفطية لبناء اقتصاد متنوع، تفعل فيه كل القطاعات الإنتاجية وترفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني وذلك لفك التبعية عن القطاع النفطي لما يسببه من اختلالات هيكلية في الاقتصاد وتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية بالإضافة لقابليته للنضوب.

في هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى مختلف المؤشرات التي تبين مدى انعكاس السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من (2001-2018)، وذلك بعد التطرق في الفصل السابق إلى مختلف الجهود والإجراءات التي اتخذتها الجزائر والإمارات العربية المتحدة في إطار السياسة المالية بتوجيه أدواتها المتمثلة في الإنفاق العام الاستثماري والسياسة الضريبية لتنويع اقتصادها وفك ارتباطه بالقطاع النفطي. وللإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بمقارنة أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مقارنة من حيث أهم إجراءات السياسة المالية لاستهداف التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: مقارنة من حيث مؤشرات التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: آليات تفعيل السياسة المالية لاستهداف التنويع الاقتصادي

المبحث الأول: مقارنة إجراءات السياسة المالية لاستهداف التنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)

سعت الجزائر والإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال تفعيل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع النفطي إذ يشكل هذا الأخير العمود الفقري للاقتصاد. بعد التطرق لمختلف إجراءات السياسة المالية في إطار التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة في الفصل السابق سنقوم بالمقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث توجيه وفاعلية السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية، وكيفية إدارة الوفرة النفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: مقارنة من حيث سياسة الإنفاق العام

بعد تتبع مسار السياسة الإنفاقية والتطرق لمختلف البرامج والاستراتيجيات التنموية في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة سنقوم بتحليل مقارن لأهم مؤشرات الإنفاق العام.

أولا: مقارنة نمو الإنفاق العام وحجم تدخل الدولة في الاقتصاد

نتيجة الدور الهام الذي يلعبه النفط في تمويل الميزانية العامة للجزائر والإمارات العربية المتحدة فقد تضاعف حجم الإنفاق العام بحوالي ستة مرات خلال الفترة (2001-2018) في الجزائر وبخمسة مرات في الإمارات العربية المتحدة وتعتبر سياسة الإنفاق العام من بين أهم المحددات التي تقيس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، ويمكن قياس حجم تدخل الدولة من خلال نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. والشكل الموالي يبين لنا تطور نمو الإنفاق العام في الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

الشكل (4-1): تطور نمو الإنفاق العام في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018).

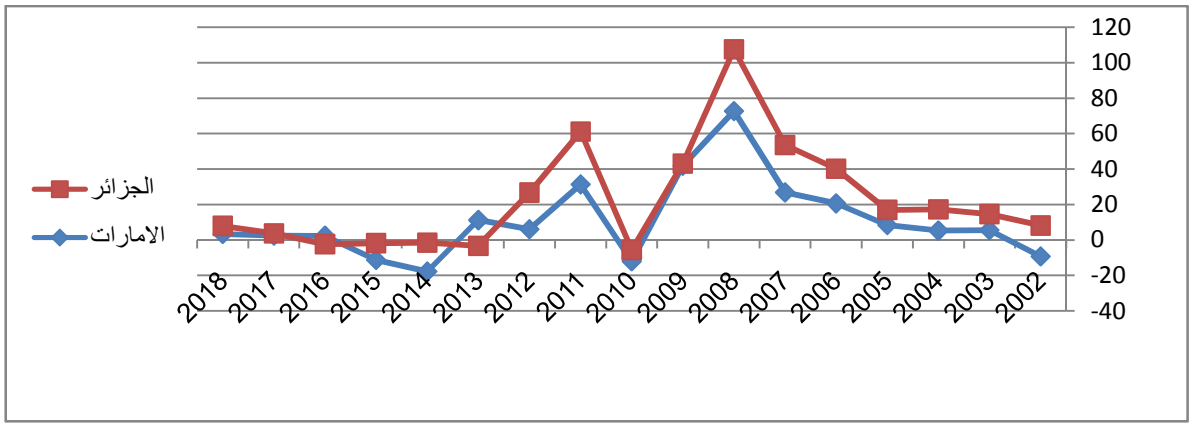

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات، لسنة 2018. www.dgpp-mf.gov.dz

بوابة البيانات الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الاطلاع:2020/1/10، 16.13 https://bayanat.ae/ar-ae

من خلال الشكل يتضح لنا أن الإنفاق العام عرف وتيرة نمو متزايدة في الجزائر أكثر منها في الإمارات العربية المتحدة، مما يعكس توسع الجزائر في إنفاقها العام وتنامي تدخل الدولة في الاقتصاد. والشكل الموالي يوضح لنا تطور حجم تدخل الدولة في الاقتصاد في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

الشكل (4_2): نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

الوحدة: %

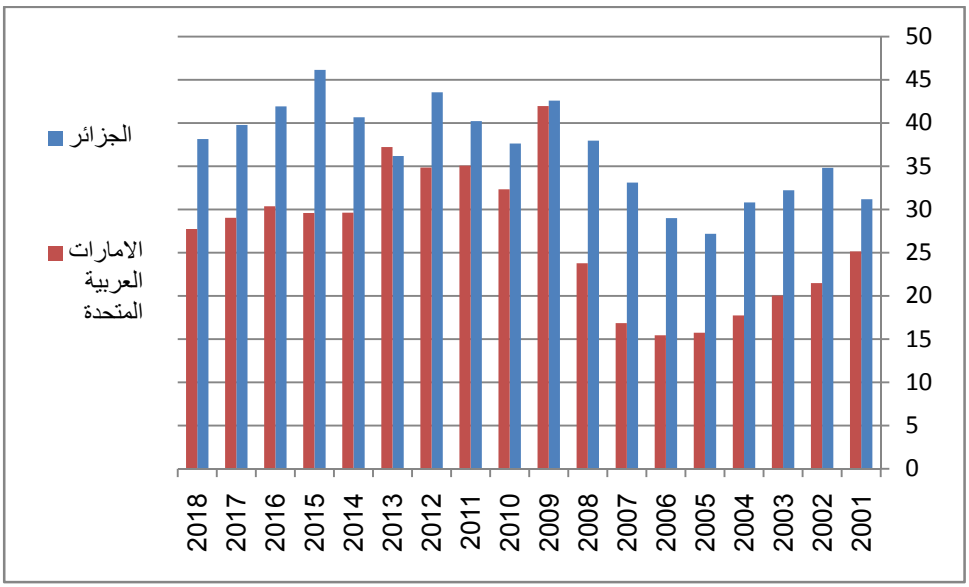

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات، لسنة 2018. www.dgpp-mf.gov.dz

بوابة البيانات الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الاطلاع:2020/1/10، 16.13 https://bayanat.ae/ar-ae

من خلال الشكل يتضح لنا تفاوت نسبة تدخل الدولة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، ففي الجزائر تراوحت قيمة المؤشر بين (27 و46)، مما يدل على التدخل الكبير والدور القوي للدولة في الاقتصاد بحيث أنها تتجاوز الحد الأمثل (25-30) في كثير من السنوات، وبلغت في المتوسط 37%، أما الإمارات العربية المتحدة فبقيت في الحدود المثلى لتدخل الدولة في الاقتصاد باستثناء بعض السنوات، وبلغت في المتوسط 27%.

ثانيا: مقارنة مؤشرات حوكمة الإنفاق العام

1. **مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق:** يشير مؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا، إلى مدى رشادة الحكومة في الإنفاق العام ضمن مجال للمؤشر يتراوح

بين الإسراف الكبير وقيمته 1 والرشادة القصوى قيمتها 7، نحاول من خلال هذا المؤشر أن نعرف كفاءة الإنفاق الحكومي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

الجدول(4-1): تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2012-2019)

	السنوات	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/ 2017	2019/2018
الجزائر	القيمة	2.4	2.8	3.1	3.1	3.1	3.1	3.5
	الرتبة	144/116	148/101	148/74	140/76	136/75	139/75	141/71
الإمارات العربية المتحدة	القيمة	5.7	5.8	6	6	6	6.2	6.2
	الرتبة	144/2	148/3	144/2	140/2	136/2	139/1	141/1

Source : the Global competitiveness report 2012-2019

يتضح من خلال الجدول أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى عالميا للعام الثاني على التوالي في مؤشر "كفاءة الإنفاق الحكومي"، وفقا لتقرير التنافسية العالمي 2019، بعد تربعها على المركز الثاني عالميا لمدة 3 أعوام منذ سنة 2014 لتتربع في 2019/2018 على المركز الأول عالميا. وقد قدرت قيمة المؤشر 6.2 أي تكاد تقترب من 7 مما يدل على الكفاءة العالية للإنفاق الحكومي في الإمارات وقدرة الدولة على تحكمها في الإنفاق العام، أما الجزائر احتلت المرتبة 71 بقيمة للمؤشر بلغت 3.5 أي النصف مما يدل على نقص الكفاءة في الإنفاق الحكومي رغم المبالغ الاستثمارية التي أنفقتها الدولة في سبيل تحسين الخدمات العمومية وترقيتها، وعليه لابد من اتخاذ التدابير اللازمة والعمل على تكريس مبادئ الحوكمة حتى تستطيع تحقيق أهدافها التنموية.

2.مؤشر الشفافية: تهدف الدول لتعزيز الشفافية في إدارة المال العام لتجنب الإسراف والفساد والاختلاس في القطاع العام، ومن خلال الجدول الموالي سنتطرق لترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث شفافية السياسة الحكومية وفقا لتقارير التنافسية العالمي 2019/2012.

الجدول(4_2): تطور مؤشر الشفافية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2012-2018)

	السنوات	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017	/2017 2018	/2018 2019
الجزائر	القيمة	2.6	3.4	3.6	3.4	3.2	3.2	3
	الرتبة	144/144	148/133	144/107	140/122	139/127	137/121	141/92
الإمارات	القيمة	5.1	5.2	5.4	5.4	5.6	5.7	5.2

العربية المتحدة	الرتبة	144/21	148/12	144/10	140/16	139/14	137/10	144/4

Source : the Global competitiveness report 2012-2019

يتضح من الجدول أن قيمة المؤشر في الجزائر بلغت 3 سنة 2018 واحتلت الجزائر بذلك المرتبة 92 عالميا وبلغت قيمة المؤشر 3.6 سنة 2015، ومنه الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من حيث الشفافية، مما يبين صعوبة التحكم في ظاهرة الشفافية وتفشي الفساد الذي يمس عدة قطاعات في الجزائر. أما الإمارات العربية المتحدة فبلغت قيمة المؤشر 5.2 سنة 2018 واحتلت بذلك المرتبة 4 عالميا. مما يبين الفرق الواضح بين البلدين من حيث شفافية السياسة الحكومية.

المطلب الثاني: مقارنة من حيث السياسة الضريبية والصناديق السيادية لدعم التنويع الاقتصادي

تلعب السياسة الضريبية دورا مهما في عملية التنويع الاقتصادي لذلك قامت الجزائر والإمارات العربية المتحدة بالعديد من الإجراءات الهادفة لتفعيل دورها في عملية التنويع الاقتصادي.

إن إدارة الفوائض النفطية تعتبر جزءا مهما في الإيرادات العامة، لها دور كبير في عملية التنويع الاقتصادي من خلال توجيه هذه الفوائض لدعم القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات مما يخلق مصادر دخل جديدة ويرفع من مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

أولا: مقارنة السياسة الضريبية وفعاليتها

1. **تطور السياسية الضريبية:** تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، ومن أهم الأدوات المستخدمة في عملية تنويع الاقتصاد، إن التنويع في تمويل الخزينة العمومية من خلال تنويع مصادر الإيرادات العمومية، ينعكس على التنويع الاقتصادي في الدولة، ويحدث التنويع في الإيرادات الحكومية إذا تزايدت مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الإيرادات العامة للدولة. والجدول الموالي يبين مساهمة الإيرادات الضريبية، والجباية النفطية في الإيرادات العامة في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

الجدول (4_3): تطور مساهمة الجباية البترولية والإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001_2018) الوحدة:%

	الإيرادات الضريبية		الجباية البترولية		نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي	
	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات

1.65	9.4	75.25	66.5	9	26.5	**2001**
1.76	10.8	71.5	62.9	12.0	30.1	**2002**
1.54	10	73.67	68.4	9.1	26.6	**2003**
1.76	9.45	77.3	70.4	10.0	26	**2004**
1.02	8.5	77.3	76.3	4	20.8	**2005**
0.9	8.5	81.90	76.9	3	19.8	**2006**
1.46	8.1	77.0	75.8	6.04	20.8	**2007**
2.47	8.64	70.1	78.8	7.45	18.6	**2008**
2.61	11.5	52.19	65.6	10.3	31.2	**2009**
2.4	10.73	60.2	66.3	9.34	29.4	**2010**
1.5	10.4	69.0	68.7	5.1	26.4	**2011**
2.4	11.7	67.6	66	8.12	30.1	**2012**
1.80	12.2	63.6	61.7	5.5	34.1	**2013**
1.85	12	62.90	59	6	36.4	**2014**
1.6	14.19	45.2	46.5	7.10	46.1	**2015**
1.7	14.2	22.7	34.9	5	48.6	**2016**
1.9	14.3	34.50	38.4	7	43.1	**2017**
2.3	13.0	36.30	37.21	8	42	**2018**

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات، لسن 2018. www.dgpp-mf.gov.dz

بيانات الإمارات 02/ 02/2020 14:00 https://bayanat.ae/ar-ae

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات البترولية هي المساهم الأكبر في إجمالي الإيرادات العامة في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، وتتفاوت نسبتها من سنة لأخرى وبلغت في المتوسط 62% في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة وبالتالي هي المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة في كلا الدولتين. أما فيما بخص الإيرادات الضريبية فإن الجزائر تعتمد عليها بشكل أوسع من الإمارات وبلغ متوسط مساهمتها في الإيرادات العامة 31% خلال الفترة (2001-2018)، أما في الإمارات فلم تتجاوز 8% نتيجة عدم تفعيل الإمارات لنظامها الضريبي إلا في نشاطات معينة فقط، وهذا ما يبين انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي وتقيس هذه النسبة مستوى الضغط الضريبي ومعدل الضغط الضريبي الأمثل هو 25%. ويمكن توضيحه أكثر في الشكل التالي.

الشكل (4_3): تطور الضغط الضريبي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

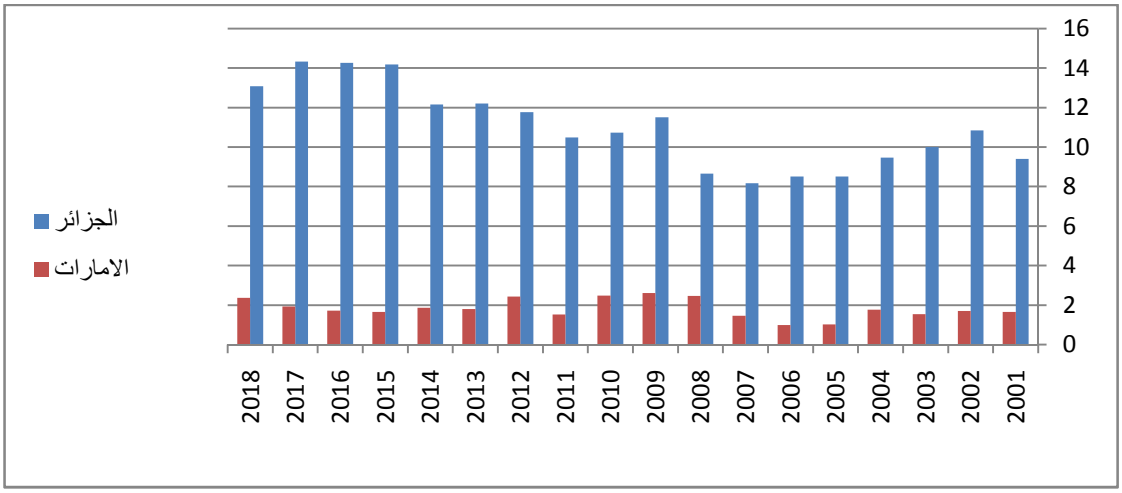

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات، لسنة 2018. www.dgpp-mf.gov.dz

بوابة البيانات الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الاطلاع:2020/1/10، 16.13 https://bayanat.ae/ar-ae

يختلف الضغط الضريبي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة كما يوضحه الشكل التالي:

من خلال الشكل نلاحظ أن النظام الضريبي الإماراتي يتسم بانخفاض الضغط الضريبي الذي لم يتجاوز 2.5% وبلغ في المتوسط 1.83% وهي نسبة ضعيفة جدا تدل على إمكانية دولة الإمارات العربية المتحدة من التوسع في منح الضرائب وفرض ضرائب جديدة، أما الجزائر فيرتفع فيها الضغط الضريبي ليفوق 14% سنة 2015 وبلغ في المتوسط 11.01% لكنه يبقى أدنى من المستوى الضغط الأمثل 25%.

2.فعالية الأنظمة الضريبية: تتحدد فعالية النظام الضريبي بمردوديته المالية وتقاس بمجموعة من المؤشرات، وتتفاوت فعاليته بين الجزائر والإمارات العربية، ومن بين هذه المؤشرات مؤشر الامتثال الضريبي ومؤشر إجمالي سعر الضريبة ومعدل تغطية النفقات العامة.

الجدول (4_4): مؤشر الامتثال الضريبي ومؤشر إجمالي سعر الضريبة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة

مجال المقارنة	الجزائر	الإمارات العربية المتحدة
مؤشر الامتثال الضريبي•	265 ساعة.	12 ساعة.
مؤشر إجمالي سعر الضريبة (%من إجمالي الأرباح التجارية)•	.%66.1	%15.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2019.

يبين الجدول انخفاض مؤشر الامتثال الضريبي ومؤشر إجمالي سعر الضريبية في الإمارات العربية المتحدة وذلك لأنها استطاعت من خلال استخدامها للتكنولوجيا المتقدمة من تحسين الامتثال الضريبي مما يبين أن الإمارات أكثر ملائمة لممارسة الأعمال من الجزائر.

مؤشر معدل تغطية النفقات العامة: ويعبر عن مدى القدرة على تغطية النفقات العامة أي قدرة النظام الضريبي على تعبئة الموارد المالية ويعطى بالعلاقة التالية: الحصيلة الضريبية / إجمالي النفقات العمومية للسنة[1].

ويوضح الشكل الموالي تطور هذا المؤشر في الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

الشكل (4_4): تطور تغطية النفقات العامة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

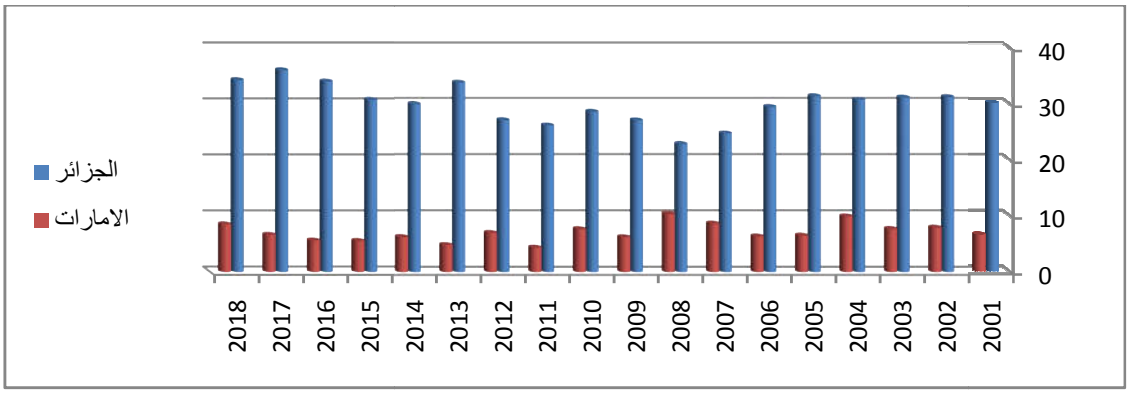

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017.

معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، لسنة 2018. www.dgpp-mf.gov.dz

بوابة البيانات الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الاطلاع:2020/1/10، 16.13 https://bayanat.ae/ar-ae

•مؤشر الامتثال الضريبي: (دفع الضرائب، الوقت_عدد المرات سنويا_): يقيس هذا المؤشر الوقت (بالساعات سنويا) اللازم لإعداد الإقرارات الضريبية واقتطاع الضريبة ويشمل ثلاث أنواع من الضريبة تتمثل في الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة والاشتراكات الخاصة بالضمان الاجتماعي. يصدر المؤشر عن البنك الدولي ضمن تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2019.

• مؤشر إجمالي سعر الضريبة (% من إجمالي الأرباح التجارية) يقيس هذا المؤشر مبلغ الاشتراكات التي الواجب على منشأة الأعمال دفعها في السنة الثانية من التشغيل. حسب تقرير ممارسة الأعمال لسنة 2019 الصادر عن البنك الدولي.

[1] اوكيل حميدة، مرجع سابق، ص 102.

من خلال الشكل نلاحظ أن تغطية الجباية العادية للنفقات العامة في الجزائر يفوق تغطيتها في الإمارات العربية المتحدة مما يبين أن قدرة النظام الضريبي على تعبئة الموارد في الجزائر تفوق الإمارات العربية المتحدة التى بلغ متوسط قيمة المؤشر فيها 7.04% في حين بلغ 30% في الجزائر.

ثانيا: مقارنة من حيث الصناديق السيادية

للصناديق السيادية دور مهم في التنويع الاقتصادي. من خلال الجدول الموالي سنتطرق للمقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وجهاز أبو ظبي للاستثمار وذلك من خلال مجموعة من النقاط كتاريخ إنشاءه ومجال عمله وإدارته وهدفه.

الجدول (4_5): مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وجهاز أبو ظبي للاستثمار

مجال المقارنة	الجزائر	الإمارات العربية المتحدة
اسم الصندوق	صندوق ضبط الإيرادات	جهاز أبو ظبي للاستثمار
تاريخ الإنشاء	2000	1976
نوعه ومجال عمله	صندوق ثروة سيادي، نفطي، داخلي.	صندوق ثروة سيادي، نفطي، خارجي.
ملكيته وإدارته	وزارة المالية، حساب من حسابات الخزينة.	إمارة أبوظبي، العضو المنتدب من مجلس إدارة الصندوق.
أهدافه	تحقيق الاستقرار في الميزانية عن طريق تمويل العجز وامتصاص الفائض. تسوية المديونية الخارجية.	إدارة واستثمار فوائض الموازنة العامة للحكومة والحفاظ على استقرارها. تحويل موارد الثروة النفطية النفوذة إلى موارد مالية مستدامة. الحفاظ على ثروة الأجيال القادمة. تنويع مصادر الدخل الوطني.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

المبحث الثاني: مقارنة مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)

إن انعكاس إجراءات السياسة المالية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة على التنويع الاقتصادي يظهر في مجموعة من المؤشرات نستطيع من خلالها معرفة مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر ومقارنته بالإمارات العربية المتحدة، وسنركز على المؤشرات التالية: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ثم نقيس درجة التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي، ثم نتطرق لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية، وتنويع هيكل التجارة الخارجية وقطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مقارنة التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي

يعتبر تنويع القطاعات الإنتاجية الرئيسة ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تبين مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، سنتطرق للمقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر هيرفندال- هيرشمان للتنويع الاقتصادي ومساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: مقارنة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

تختلف نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي من قطاع إلى أخر سنركز على مجموعة من القطاعات تتمثل في: الفلاحة، الصناعة الإستخراجية، الصناعة التحويلية، الكهرباء والغاز، التشييد، التجارة والمطاعم والفنادق، النقل والمواصلات، التمويل والتأمين والمصارف، الإسكان والمرافق، الخدمات الحكومية، الخدمات الأخرى. وذلك خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2018.

الجدول (4_6):مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018) الوحدة:%

السنوات	2002		2004		2006		2008		2010
	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر
الزراعة والصيد والغابات	10	3	9.9	1	7	1	6	0.8	8
الصناعة الاستخراجية	36	33	40	29	47	37	47	37	36
الصناعة التحويلية	7	14	4	11	4.3	9	3	8	4
الكهرباء والغاز		2	1	1	1	1	0.8	1	0.8
التشييد	9	6	7	9	8	8	9	10	11
التجارة والمطاعم	14	11	11	17	9.8	15	10	14	12
النقل والمواصلات	9	8	8	8	8.9	7	7	7.6	8
التمويل والتأمين والمصارف	0.7	4	0.3	2	0.3	3	0.4	2	0.5
الإسكان والمرافق		7	7	11	0.7	9	0.6	10	0.7
الخدمات الحكومية	12	10	10	3	7	3	9	3	12
الخدمات الأخرى		2	2	2	1.8	2	1.7	2	2
السنوات	2010		2012		2014		2016		2018
	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات
الزراعة والصيد والغابات	0.8	9	0.6	11	0.7	13	0.8	13	1
الصناعة الاستخراجية	31	35	39	28	34	19	17	28	25
الصناعة التحويلية	8.9	4	8.7	4	9	4	9	4	8.9
الكهرباء والغاز	2	0.8	2	0.9	2.7	1	4	1	3
التشييد	11	10	8	11	9.8	12	10	12	8
التجارة والمطاعم	15	12	12	14	13	15	15	13	13
النقل والمواصلات	8	7	7.8	9	8.7	11	10	11	8
التمويل والتأمين والمصارف	2	0.5	2	0.6	1	0.6	10	1	9
الإسكان والمرافق	10	0.6	9.7	0.7	10	0.7	8.9	0.7	8
الخدمات الحكومية	5	17	4.9	18	5.6	17	6.7	15	7
الخدمات الأخرى	2.6	2	2.8	2	3	2.8	7	2	6

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي للسنوات 2002 2014 2015 2017 2019. متاح على الموقع: http://www.amf.org الاطلاع: 14/10/2019 21:00

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة الاستخراجية هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة مما يبين أهمية القطاع النفطي في اقتصاد البلدين

ولكن تعتبر مساهمته أقل في الاقتصاد الإماراتي مقارنة بالجزائر بحيث بلغ متوسط مساهمته 32% خلال الفترة (2001-2018) و36% في الجزائر.

كما نلاحظ الانخفاض المستمر لمساهمة القطاع النفطي ليصل سنة 2018 إلى 23% في الإمارات و28% في الجزائر، وذلك بعدما كانت مساهمته سنة 2002 بنسبة 36% في الجزائر و33% في الإمارات ووصلت إلى 47% و37% في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة على التوالي سنة 2008، نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 99.9 دولار للبرميل بعدما كانت 24.8 دولار سنة 2001، وسجل القطاع منذ سنة 2013 انخفاضا مستمرا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يبين الجهود المبذولة من الدولتين لرفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد لتحقيق التنويع الاقتصادي وخفض الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل الوطني.

لتوضيح تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة قمنا بحساب متوسط مساهمة كل قطاع خلال الفترة (2001_2018)، وتم توضيح النتائج في الشكلين المواليين:

الشكل (4_5): متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2001-2018)

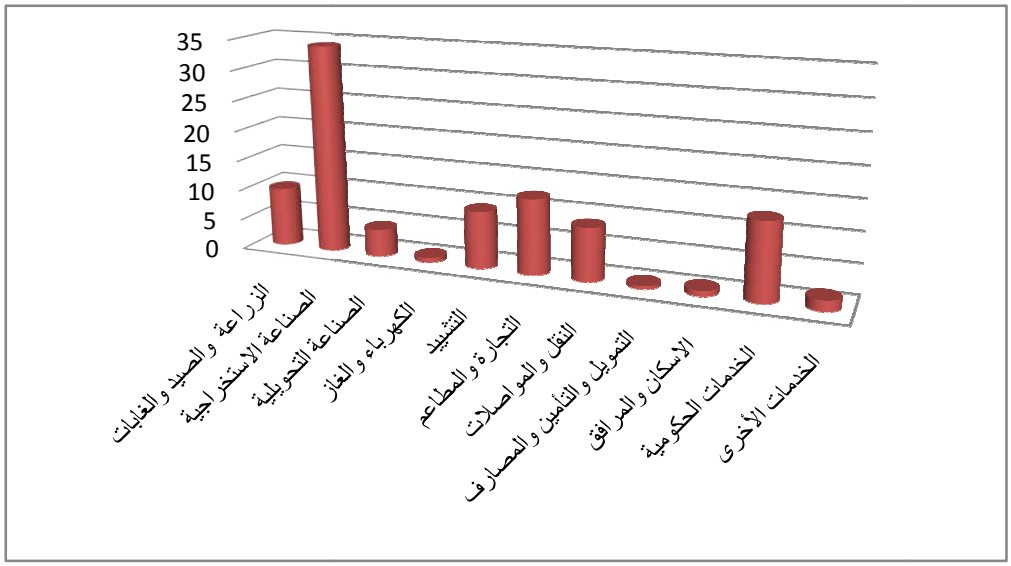

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4_27)

الشكل (4_6): متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

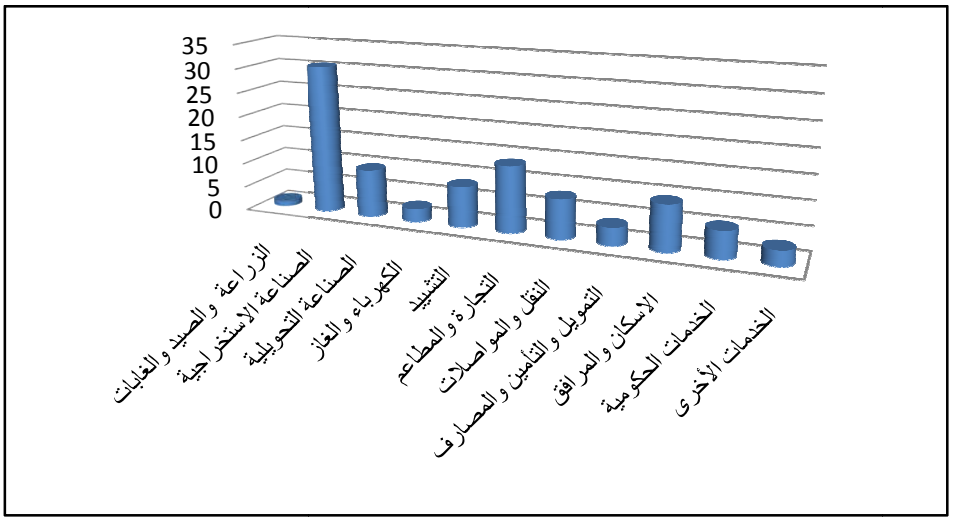

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4_27)

من خلال الجدول والشكلين نلاحظ التباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

قطاع الزراعة: تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا في الإمارات العربية المتحدة إذ بلغ متوسط مساهمته 1%، ولم تتجاوز مساهمته في الناتج الوطني 3% طول الفترة (2001-2018)، على الرغم من مساعي الإمارات لتطويره من خلال توفير المياه وإنشاء السدود والغابات، أما في الجزائر فبلغ متوسط مساهمته 10%، وتراوحت نسبة مساهمته بين 6% و13%، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مساهمته مقارنة بالإمارات العربية المتحدة إلا أن هذه النتائج لا تعكس المستوى المرغوب للإمكانيات المتاحة والمبالغ الإنفاقية المخصصة للقطاع مما يؤهله ليكون قاطرة الاقتصاد الجزائري والبديل الأمثل لقطاع المحروقات، وتبقى مساهمته ضعيفة نتيجة لعدم وجود إستراتيجية واضحة لمواجهة التقلبات في القطاع خاصة التغيرات المناخية بالإضافة للطرق التقليدية المتبعة وعدم تنظيم الإنتاج وعدم استغلال العديد من الأراضي الخصبة والموارد المائية خاصة السطحية والجوفية التي تزخر بها الجزائر.

قطاع الصناعة التحويلية: يعتبر قطاع الصناعة التحويلية محركا أساسيا لعملية التنويع الاقتصادي، بحيث سجل مساهمة بلغت في المتوسط 10% في الامارت وذلك نتيجة اهتمام الدولة بالتنمية الصناعية لتطوير القطاع الصناعي واقامة العديد من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات البترولية وغير البترولية، وتشجيع المؤسسات الصناعية على استخدام الأساليب المتطورة وعلى الاستثمار الصناعي من خلال الحوافز القانونية كإعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها وصادراتها والضرائب على أرباحها،

وجذب الاستثمارات الخارجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتشمل الصناعات الرئيسية للإمارات العربية المتحدة صناعة الألمنيوم والكيمياويات والبتروكمياويات والحديد وصناعة الطيران، والورق والخشب والصناعات الغذائية، في حين ساهم قطاع الصناعة التحويلية في المتوسط بنسبة 5% في الجزائر، وعلى الرغم من وفرة الجزائر بالمواد الأولية وتوفر الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع لم تستطع الجزائر الرفع من نسبة مساهمته، وتتمثل أهم الصناعات في الجزائر في الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية والكهربائية والحديد ومواد البناء وصناعة البلاستيك والخشب والفلين والورق والنسيج، ومنه يتشابه عموما هيكل الصناعة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة، ويرجع ضعف مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إلى سوء التنظيم والتسيير في استغلال الإمكانيات المتاحة والتوجيه غير المحكم للحوافز الممنوحة، مما أدى إلى فشل العديد من السياسات الخاصة بتطوير القطاع الصناعي والرفع من مساهمته في الاقتصاد.

قطاع الكهرباء والغاز: سجل قطاع الكهرباء والغاز نسبا بلغت في المتوسط 1% في الجزائر و2.6% في الإمارات العربية المتحدة، وترجع انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لسياسة ترشيد استهلاك الطاقة وزيادة الكفاءة الإنتاجية للقطاع، وذلك تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

قطاع التشييد: تعتبر نسبة مساهمة قطاع التشييد في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة ومتقاربة بين الدولتين حيث بلغت في المتوسط 10% في الجزائر و9% في الإمارات العربية المتحدة، ويعود الارتفاع في مساهمة هذا القطاع في الجزائر للحجم الكبير للاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن.

قطاع الخدمات الاجتماعية: عرف قطاع الخدمات الاجتماعية ممثلا في الخدمات الحكومية وقطاع الإسكان والمرافق وقطاع الخدمات الأخرى، نسب مساهمة أكبر في الإمارات العربية المتحدة قدرت بـ19 %و16% في الجزائر. ومنه يمكن القول أن جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة في الجزائر لم ترقى لمستوى الإمارات العربية المتحدة على الرغم من المجهودات المبذولة في الجزائر التي ركزت أساسا في برامجها التنموية على المنشآت القاعدية والبرامج السكنية وهو ما يبين كذلك ارتفاع مساهمة القطاع العام في الجزائر وذلك راجع لارتفاع مساهمة الخدمات الحكومية التي بلغت 13% في المتوسط خلال فترة الدراسة، أما الإمارات فساهم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 6% في المتوسط، ويعود انخفاض مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لانخفاض مساهمة قطاع الإسكان والمرافق التي تراوحت بين 0.6% و0.7% وبلغت في المتوسط 0.56% أما الإمارات العربية المتحدة فبلغت 9.4%.

قطاع الخدمات الإنتاجية: عرف قطاع الخدمات الإنتاجية المتمثل في كل من قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والمواصلات وقطاع التمويل والتأمين والمصارف نسب مساهمة مرتفعة في الإمارات

العربية المتحدة أكبر من الجزائر قدرت في المتوسط 26% في الإمارات العربية المتحدة نتيجة تنشيط حركة الاستثمار في هذه القطاعات وارتفاع حصة قطاع التجارة الذي بلغت مساهمته في المتوسط 14% ويرجع ذلك لارتفاع حركة التجارة بالجملة والتجزئة لإصلاح المركبات والدراجات النارية، في حين لم تتجاوز مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية 21% في الجزائر، نتيجة انخفاض مساهمة قطاع التمويل والتأمين والمصارف الذي تراوحت مساهمته بين 0.4% و0.9%، مما يبين الضعف الشديد لهذا القطاع في الجزائر على الرغم من الأهمية الكبيرة والدور الذي يلعبه في دفع عجلة التنويع الاقتصادي.

ثانيا: مقارنة مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي

كلما كانت القاعدة الإنتاجية للدولة أكثر تنوعا أدى ذلك إلى زيادة المصادر المالية للدولة وتحقيق مستويات عالية من التنويع في الهياكل الاقتصادية وفي تنويع الصادرات وبالتالي تفادي الأزمات. ويعتبر تنويع القطاعات الأساسية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي تبين مدى تتنوع الاقتصاد للدولة، كما هناك العديد من المؤشرات التي تقيس مستوى التنويع الاقتصادي وتعطي نتائج واضحة حول تنويع القاعدة الإنتاجية ومن أهم المؤشرات مؤشر هيرفندال- هيرشمان والذي تتراوح قيمتة بين (0 و1) بحيث يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا (وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط). والجدول التالي يبين تطور التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرفندل هيرشمان للتنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة الزمنية (2001_2018).

الجدول (4_7): تطور مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات العربية المتحدة	0.126	0.114	0.146	0.144	0.179	0.207	0.178	0.204	0.124
الجزائر	0.212	0.202	0.229	0.231	0.293	0.306	0.286	0.309	0.170
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات العربية المتحدة	0.154	0.221	0.22	0.214	0.172	0.107	0.046	0.052	0.089
الجزائر	0.202	0.245	0.235	0.230	0.225	0.215	0.110	0.111	0.118

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي للسنوات 2002 2014 2015 2017 2019. متاح على الموقع: http://www.amf.org الاطلاع: 21:00 14/10/2019

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر التنويع الاقتصادي، سجل معدلات مرتفعة في الجزائر أكبر من الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي قيمة المعامل تبين وجود تنويع في بنية الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة أحسن منه بكثير في الجزائر. ويمكن توضيح تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل (4_7): تطور مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

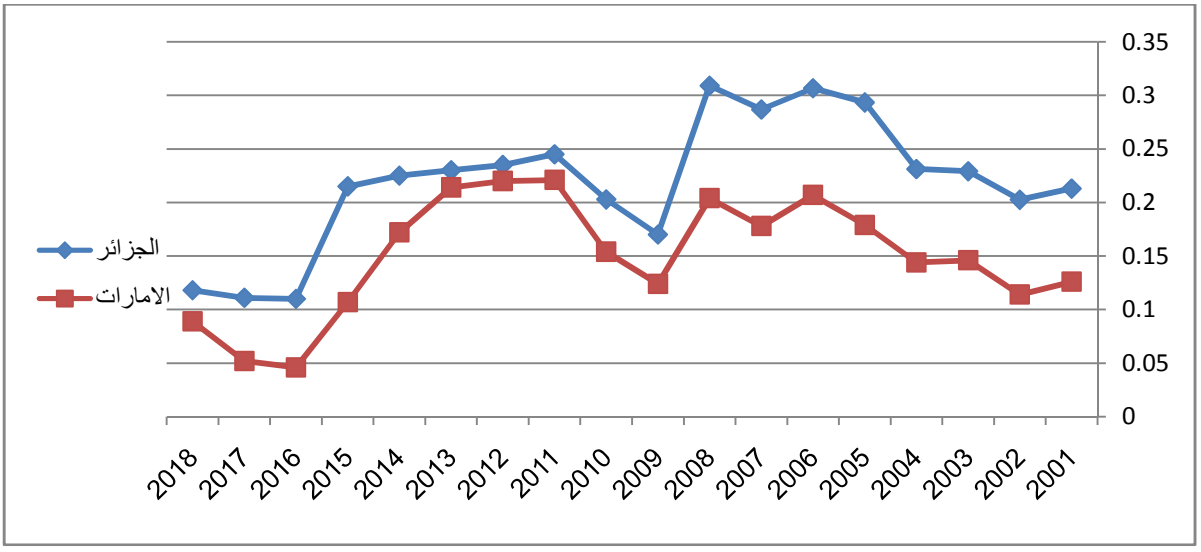

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4_28)

من خلال الشكل يمكننا تقسيم تطور مؤشر التنويع الاقتصادي إلى:

الفترة من (2001-2008): نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة بحيث انتقلت قيمته من 0.212 سنة 2001 إلى 0.309 سنة 2008 في الجزائر ومن 0.126 إلى 0.204 في الإمارات، وهذا يبين انخفاض التنويع في هيكل الاقتصاد نتيجة هيمنة قطاع المحروقات وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة خاصة في الجزائر الذي بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 47% مقابل 37% في الإمارات العربية المتحدة سنة 2008.

الفترة من (2009-2018): في سنة 2009 انخفضت قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي ليبلغ 0.169 في الجزائر و0.124 في الإمارات العربية المتحدة ليصبح الاقتصاد أكثر تنوعا ويمكن إرجاع هذا لانخفاض أسعار المحروقات بحيث بلغ سعر البرميل في المتوسط السنوي 62.2 دولار للبرميل بينما كان 99.9 دولار للبرميل سنة 2008، وبالتالي تراجع مساهمة القطاع النفطي وارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد، مما أدى إلى تنوع الاقتصاد، وفي 2010 عاودت قيمة المؤشر للارتفاع نتيجة تحسن أسعار النفط التي شهدت ارتفاعا ووصلت إلى 80.2 دولار للبرميل الأمر الذي رفع من مساهمة القطاع النفطي مما خفض من مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد، ويلاحظ من خلال الشكل استمرار المؤشر في الارتفاع إلى غاية 2012 حيث بلغت قيمته 0.22 في الإمارات و0.235 في الجزائر وذلك نتيجة التراجع الكبير في مساهمة القطاع النفطي الذي بلغت مساهمته 26% في الجزائر، كما يلاحظ استمرار انخفاض قيمة المؤشر منذ سنة 2012 ليصل سنة 2016 إلى 0.11 في الجزائر و0.046 في الإمارات العربية المتحدة وهي أدنى قيمة للمؤشر طول فترة الدراسة ولكن عاود المؤشر الارتفاع سنة 2017 ليصل في سنة 2018 إلى 0.118 في الجزائر و0.089 في الإمارات وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 71 دولار للبرميل بعدما كانت 45 دولار سنة 2016 ومنه يمكن القول أنه على الرغم من تحسن أسعار النفط إلا أن مستوى التنويع الاقتصادي بقي مرتفعا وذلك نتيجة تحسن أداء القطاعات الأخرى وارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الانخفاض الكبير في إيرادت قطاع المحروقات وتذبذب عوائده شكل دافعا قويا لعملية التنويع الاقتصادي خاصة في الإمارات العربية المتحدة. وذلك في ظل استغلال فوائضها النفطية في استثمارات إنتاجية تزيد من مستوى التنويع الاقتصادي وتخفض من التبعية لقطاع النفط بإنشاء مصادر بديلة عنه لتمويل الميزانية حيث استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تمتلك صناديق سيادية باستثمارات هامة بينما ظل دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر محدودا جدا، ولا يساهم بأي شكل من الأشكال في تنويع مصادر الدخل الوطني إلا ما تعلق بتمويل الميزانية.

ثالثا: مقارنة مساهمة القطاع العام والخاص والقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، ودليل على مدى التنويع الاقتصادي في أي دولة، كما أن تطور القطاع الخاص وتوسع نشاطه يتوقف على مجموعة من الشروط، لذلك سعت الدول لتعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للعملية التنموية، من خلال تهيئة البيئة المحفزة لنموه وتنويع القطاعات الحيوية بما يسهم في الدفع بعجلة الاقتصاد وبذلك تعتبر مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مؤشر للتنويع الاقتصادي ويمكن معرفة مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص بحيث كلما ارتفعت مساهمته يمكن القول بأنه هناك تنويع اقتصادي والعكس في حالة انخفاض مساهمته، والشكل البياني التالي يبين لنا مدى مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (4_8): مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع النفطي في الناتج المحل الاجمالي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للسنوات 2001 _2006_2012_2018.

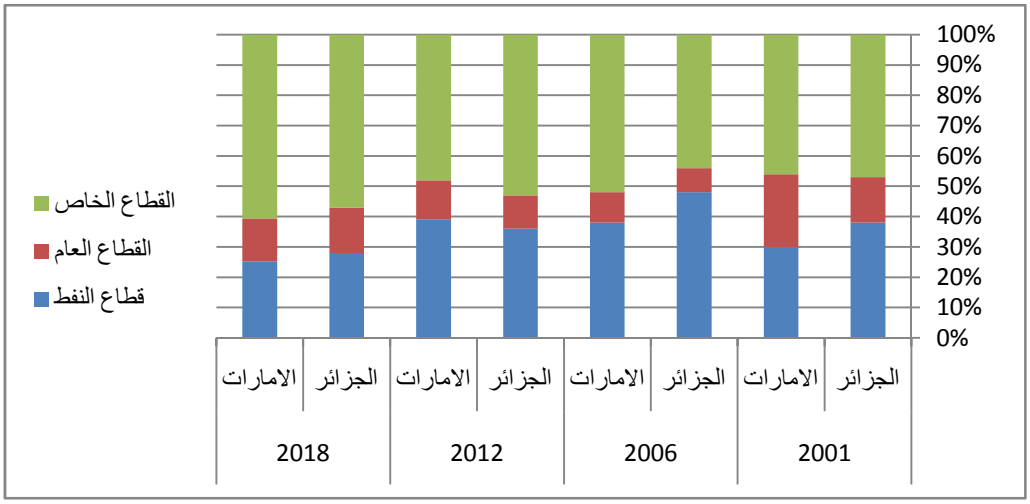

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بناءا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي للسنوات 2002 2014 2015 2017 2019. متاح على الموقع: http://www.amf.org، والديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz

من خلال الشكل نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات تفوق مساهمة القطاع العام في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مما يبرز الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجلة التنويع الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول انه كلما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ارتفع مستوى التنويع الاقتصادي، كما نلاحظ من خلال الشكل الانخفاض المستمر لمساهمة القطاع النفطي فالاقتصاد وخاصة في الإمارات العربية المتحدة بحيث بلغت

مساهمة القطاعات غير النفطية ما يقارب 75% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018، مما يؤكد المسار الإيجابي لتحقيق رؤية الإمارات2021 وإستراتيجيتها المتعلقة بتنمية القطاعات غير النفطية وتقليص الاعتماد على النفط، وشاركت العديد من العوامل في تنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، من بينها تشجع القطاع الخاص ليساهم بنسبة تفوق 50% في معظم فترة الدراسة، وفاق 60% سنة 2018، وخفض دور القطاع العام في الاقتصاد. أما في الجزائر نلاحظ أنه على الرغم من الانخفاض في مساهمة قطاع النفط في الاقتصاد إلا انه يبقى مهيمنا على الاقتصاد مع انخفاض مساهمة القطاع الخاص الذي لم تتجاوز نسبة مساهمته 50%، ولكنه تحسن منذ سنة 2012 ليصل سنة 2018 إلى 56%، ومع هذا يبقى القطاع الخاص في الجزائر لا يرقى للمستوى المرغوب خاصة في ظل الفرص والإمكانيات الاستثمارية التي تتوفر عليها الجزائر ويمكن القول أن وارتفاع مساهمته سنة 2018 هي فالأساس ناتجة عن انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد.

المطلب الثاني: مقارنة التنويع في التشغيل والتجارة الخارجية وتنويع قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر تنويع توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع هيكل الصادرات من المؤشرات الهامة التي تقيس التنوع الاقتصادي في أي دولة، لأنه لا يكفي لتحقيق التنويع الاقتصادي تنويع هيكل القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي فقط بل يجب أن ينعكس تنويع النشاط الإنتاجي على توزيع العمالة وعلى بنية الصادرات والواردات وتنويع قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مقارنة التنويع في التشغيل

يعتبر مؤشر تطور معدل البطالة، وكذا مؤشر توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، من المحاور المهمة التي يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تقييم دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك لان تنويع الهيكل الإنتاجي يتطلب تنويعا في توزيع العمالة التي تقوم بالعملية الإنتاجية.

1. مقارنة من حيث تطور معدلات البطالة: عرفت معدلات البطالة تطورا ملحوظا في الجزائر للفترة (2001-2018)، والجدول التالي يمكننا من متابعة هذا التطور، مقارنة أيضا بتطور معدل البطالة في الإمارات العربية المتحدة خلال نفس الفترة.

الجدول (4_8): تطور معدلات البطالة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة للفترة (2001-2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	27.3	25.9	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79	11.33	10.16
الإمارات العربية المتحدة	2.4	2.64	2.87	3.03	3.12	2.77	2.47	2.33	2.7
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
الجزائر	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21	10.2	12	12.15
الإمارات العربية المتحدة	2.66	2.49	2.41	2.29	2.06	1.84	1.64	2.46	2.58

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org الاطلاع:2020/01/01، 22:00

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير في الجزائر مقارنة بالإمارات العربية المتحدة التي سجلت أعلى معدل للبطالة قدر 3.12% سنة 2005، في حين بلغ أدنى معدل للبطالة في الجزائر9.82% سنة 2013. كما تبين لنا الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أن معدل البطالة في الجزائر شهد تراجعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من 27.3% سنة 2001 إلى 12.15% سنة 2018 ويعود هذا التراجع إلى مختلف البرامج التنموية التي مست مختلف قطاعات النشاط، والقوانين والدعومات الممنوحة لترقية الشغل واستحداث مناصب العمل وتحسين بيئة العمل. بينما معدل البطالة في الإمارات العربية المتحدة فيتسم خلال نفس الفترة بالتغير الضعيف ارتفاعا وانخفاضا، لكن عند معدلات منخفضة جدا مقارنة بالجزائر، ويرجع هذا للسياسات الاقتصادية والتشغيلية المستقرة قبل وأثناء فترة الدراسة.

2. مقارنة توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية: يعتبر توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية من أهم المؤشرات التي تبين مدى التنويع الاقتصادي، والشكل الموالي يبين توزيع قوة العمل حسب القطاعات الرئيسية المتمثلة في الفلاحة والصناعة والخدمات في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

الشكل (4_9):توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

الوحدة:%

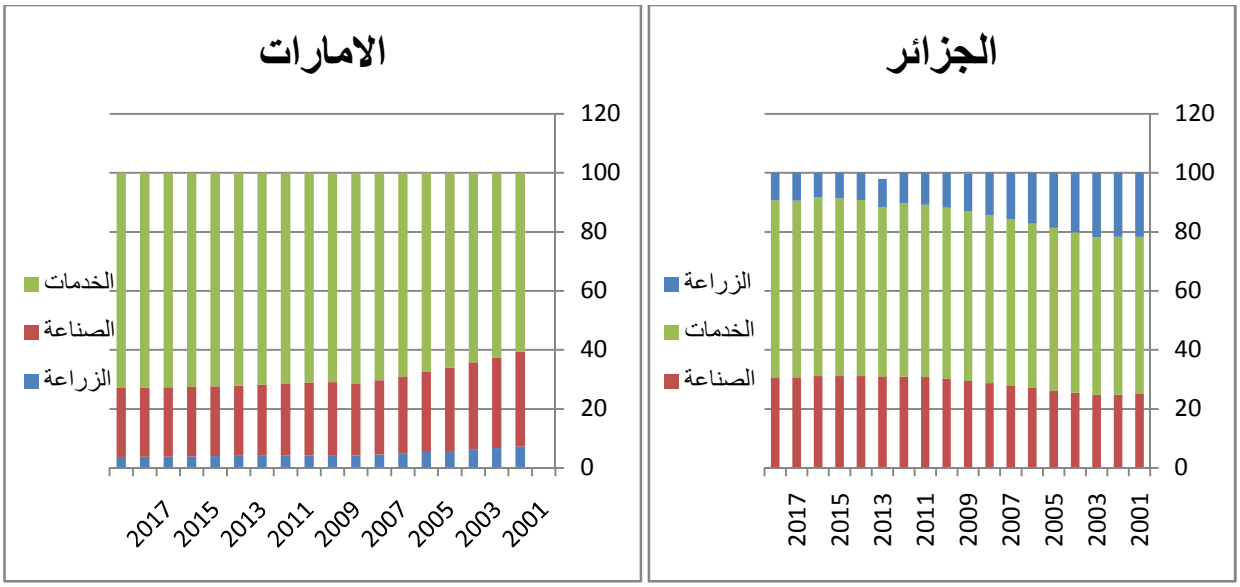

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (4_30)

من خلال الشكل نلاحظ تركز اليد العاملة في الإمارات العربية المتحدة في قطاع الخدمات بنسبة كبيرة جدا وصلت إلى 72.89% سنة 2018، وعرف التوظيف في قطاع الخدمات ارتفاعا مستمرا قابله انخفاض مستمر في نسبة التوظيف في قطاع الزراعة والصناعة مما يبين ضعف التنويع في التشغيل في الإمارات العربية المتحدة ولكن بالنظر لتنوع هيكل قطاع الخدمات واحتوائه على العديد من القطاعات الخدمية يجعل ذلك توزيع العمالة في الإمارات يتجه للتنوع، بالنسبة للجزائر يرتفع فيها التوظيف في قطاع الخدمات ولكن بنسبة أقل من الإمارات العربية المتحدة كما أن قطاع الخدمات في الجزائر لا تتنوع فيه القطاعات الخدمية مثل الإمارات العربية المتحدة، بالنسبة لقطاع الزراعة والصناعة يرتفع فيها التشغيل بنسب أكبر من الإمارات العربية المتحدة. ولتوضيح ذلك أكثر نستعين بالجدول التالي:

الجدول (4_9): توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

الوحدة:%

	السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	الجزائر	21.71	21.67	21.72	20.13	18.66	17.19	15.72	14.4	12.69
الصناعة		25.01	24.83	24.69	25.5	26.31	27.16	27.94	28.73	29.5
الخدمات		53.28	53.49	53.59	54.37	55.04	55.65	56.33	56.87	57.54
الزراعة	الإمارات	7.28	6.73	6.23	5.79	5.41	5.01	4.59	4.26	4.17

الصناعة	العربية	32.15	30.73	29.55	28.2	27.11	26.07	25.14	24.39	24.89
الخدمات	المتحدة	60.57	62.54	64.22	66.01	67.48	68.92	70.27	71.35	70.94
	السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
الزراعة		11.84	10.77	10.2	9.66	9.15	8.66	8.34	9.39	9.3
الصناعة	الجزائر	30.31	30.86	30.97	31.07	31.17	31.15	31.18	30.75	30.73
الخدمات		57.85	58.37	58.83	57.27	59.69	60.2	60.47	59.86	59.98
الزراعة	الإمارات	4.19	4.21	4.17	4.1	4.02	3.87	3.79	3.75	3.71
الصناعة	العربية	24.76	24.39	24.08	23.81	23.66	23.6	23.52	23.46	23.4
الخدمات	المتحدة	71.05	71.4	71.75	72.09	72.32	72.53	72.69	72.79	72.89

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org الاطلاع: 2020/01/01 22:00

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر يختلف عن نظيره في الإمارات العربية المتحدة، وذلك وفقا لما يلي:

بالنسبة للقطاع الزراعي: تعتبر نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر إلى إجمالي القوى العاملة مرتفعة مقارنة بنظيرتها في الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت 21.72% سنة 2003، في حين لم تتجاوز 6.23% في الإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من تراجع هذه النسبة في الجزائر حتى وصلت 9.39% سنة 2018 إلا أن مساهمة القطاع الزراعي فالتشغيل بقي مرتفعا في الجزائر مقارنة بالإمارات العربية المتحدة التي لم تتجاوز 5% منذ 2005.

بالنسبة للقطاع الصناعي: عرفت نسبة العمالة في القطاع الصناعي في الجزائر ارتفاعا مستمرا وانتقلت قيمتها من 25.01% سنة 2001 إلى 30.73% سنة 2018، فالانخفاض في التشغيل في القطاع الفلاحي قابلة ارتفاع في القطاع الصناعي، أما الإمارات العربية المتحدة فسجلت انخفاضا مستمرا في التشغيل في القطاع الصناعي بحيث عرف القطاع نسبة تشغيل قدرها 23.4% خلال سنة 2018 بعدما كانت هذه النسبة 32.15% سنة 2001، ومنه التوظيف في القطاع الصناعي في الجزائر عرف منذ سنة 2006 نسبا تفوق الإمارات العربية المتحدة.

بالنسبة لقطاع الخدمات: شهدت نسبة القوى العاملة فيه بالنسبة لإجمالي القوى العاملة في الجزائر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2001-2018) بعدما كان يستحوذ على 53.28% من إجمالي اليد العاملة سنة 2001 ارتفعت هذه النسبة إلى 59.9% سنة 2018. وتتركز معظم اليد العاملة خاصة في خدمات الإدارة العمومية

وهذا لا يخدم التنويع الاقتصادي. في حين يستحوذ هذا القطاع على أكثر من ثلثي القوى العاملة في الإمارات، وهذا بفعل تنوع هيكل قطاع الخدمات في الإمارات العربية المتحدة بين الخدمات التجارية والمالية والخدمات النقل والخدمات المتعلقة بالأنشطة النفطية بالإضافة إلى الخدمات الإدارية.

ثانيا: مقارنة تنويع التجارة الخارجية

يعتبر تنويع مجالات التجارة الخارجية من أهم أهداف التنويع الاقتصادي، ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى التنويع الاقتصادي في الدولة.

1. تنويع هيكل الصادرات والواردات

- ✓ **تنويع هيكل الصادرات:** إن تنوع الصادرات يعكس إلى حد كبير مدى التنوع الذي حققته القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وذلك بتلبية الحاجات المحلية للدولة من جهة، والمشاركة في التجارة الدولية من جهة ثانية.

ويعتمد تحليل تنويع الصادرات على هيكل الصادرات السلعية، ومن خلال الجدول الموالي نتعرف على مساهمة الصادرات من المحروقات في إجمالي الصادرات في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

الجدول (4_10): تطور صادرات المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإمارات العربية المتحدة	49	44	43	42	46	48	41	42	35
الجزائر	97	96	98	98	98	98	98	98	98
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
الإمارات العربية المتحدة	34	36	35	34	29	38	15	18	12
الجزائر	98	98	98	98	97	95	95	96	94

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2010، 2015، 2017. معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، لسنة 2018 www.dgpp-mf.gov.dz

بوابة البيانات الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الاطلاع:2020/1/10، 16.13 https://bayanat.ae/ar-ae

من خلال الجدول نلاحظ تركز صادرات الجزائر في صادرات المحروقات طول فترة الدراسة، أما الإمارات العربية المتحدة فنلاحظ الانخفاض المستمر لمساهمة الصادرات النفطية بحيث بلغت 12% سنة 2018، مما يعكس تنوع الاقتصاد الإماراتي، وتركز الاقتصاد الجزائري واعتماده على القطاع النفطي. ولتوضيح ذلك أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل (4_10): تطور صادرات المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

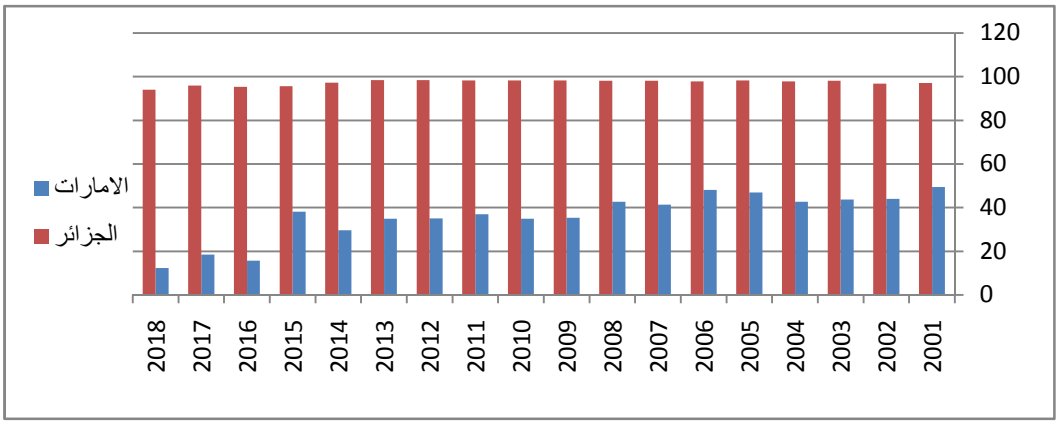

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام الجدول (4_31)

من خلال الشكل نلاحظ انخفاض الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، بحيث أنه من سنة 2001 إلى 2007 لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية 3%، باستثناء سنة 2002 أين بلغت 3.2%، ثم من سنة 2007 إلى سنة 2013 عرفت صادرات خارج المحروقات ثبات نسبي لم تتجاوز فيه 1.7%، وشكلت صادرات المحروقات 98% من إجمالي الصادرات ومع بداية سنة 2014 بدأت صادرات خارج المحروقات تتحسن لتبلغ 4.7% في سنة 2016 وقدرت الزيادة في الصادرات الكلية 4.64 مليار دولار ولكن على رغم من هذه الزيادة تبقى الصادرات غير النفطية ضعيفة ولا ترقى للمستوى المرغوب بحيث لم تتجاوز منذ سنة 2001 نسبة 5% من إجمالي الصادرات وانخفضت إلى 4% في 2017، لكنها ارتفعت إلى6% في 2018. وهذا يعود لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري مما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي وعدم تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة كالفلاحة والصناعة.

تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشكل النفط الجانب الرئيسي من الصادرات ولكن استطاعت أن تخفضه لتبلغ مساهمته 12% سنة 2018 بعدما كانت 49% سنة 2001. وذلك من خلال تنويع هيكلها الإنتاجي الذي انعكس في تنويع الصادرات. والشكل الموالي يبين هيكل الصادرات السلعية خارج المحروقات في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

الشكل (4_11): هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة لسنة 2018

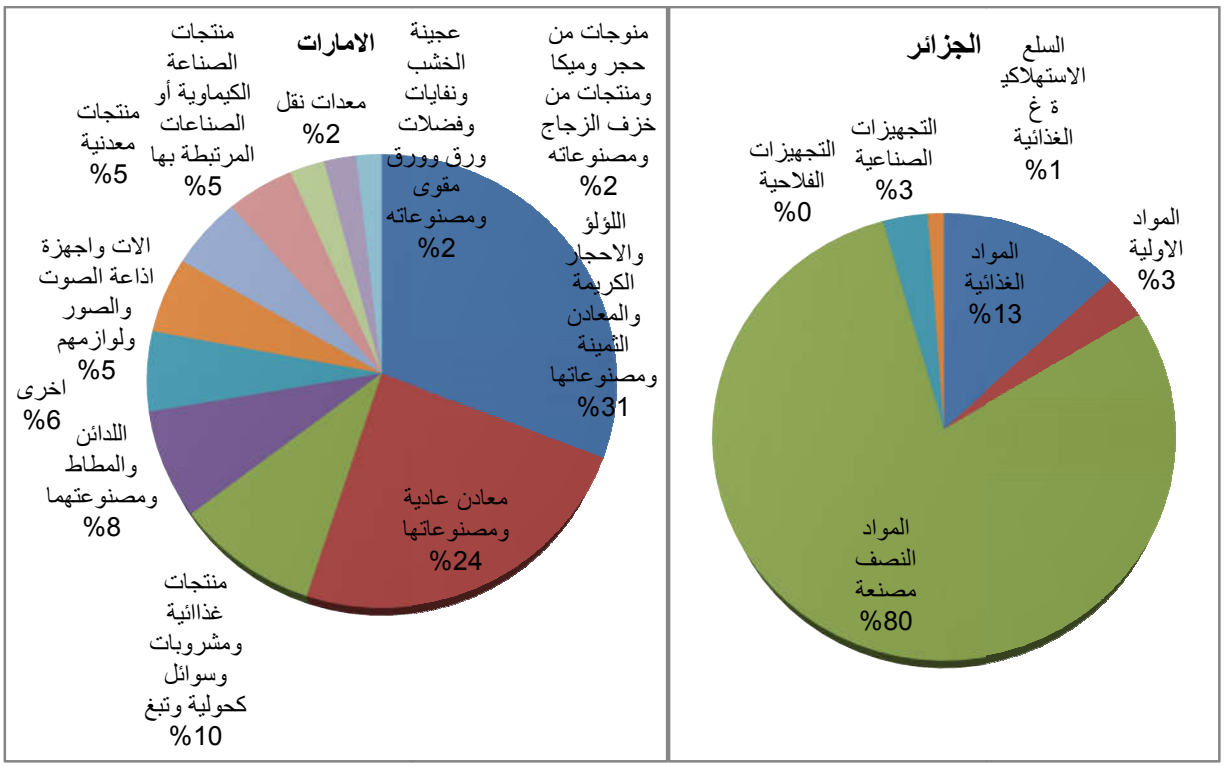

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للتوقعات والسياسات http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective الاطلاع: 2020/1/29 17:52

التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات لسنة 2019. متاح على الموقع: https://www.government.ae/ar

من خلال الشكل نلاحظ وجود اختلاف جوهري بين هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائري ونظيره الاماراتي مما يبين أن صادرات الامارات العربية المتحدة أكثر تنوعا من الجزائر، في الجزائر يقتصر هيكل الصادرات خارج المحروقات على ستة أنواع رئيسية من السلع فقط، تشكل المنتجات نصف المصنعة أهمها وتحتل المرتبة الأولى بنسبة 80%، وهي تتشكل أساسا من الزيوت النفطية ومشتقاتها، بينما تساهم السلع والمنتجات الأخرى بنسبة 20% في هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في الإمارات العربية المتحدة تمثل صادرات اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعاتها والمعادن العادية ومصنوعاتها الجزء الأكبر في الصادرات خارج المحروقات بنسبة 55%، وتمثل النسبة الباقية منتجات صناعية متنوعة بنسبة 35% ومنتجات غذائية ومشروبات ومشروبات كحولية وتبغ بنسبة 10%.

- ✓ **تنويع هيكل الواردات:** يعكس التنويع في الواردات مدى اعتماد اقتصاد الدولة على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تكلفة إنتاجها في الدولة

تفوق تكلفة استيرادها. والشكل الموالي يوضح لنا هيكل الواردات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة لسنة 2018.

الشكل(4_12): هيكل الواردات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة لسنة 2018

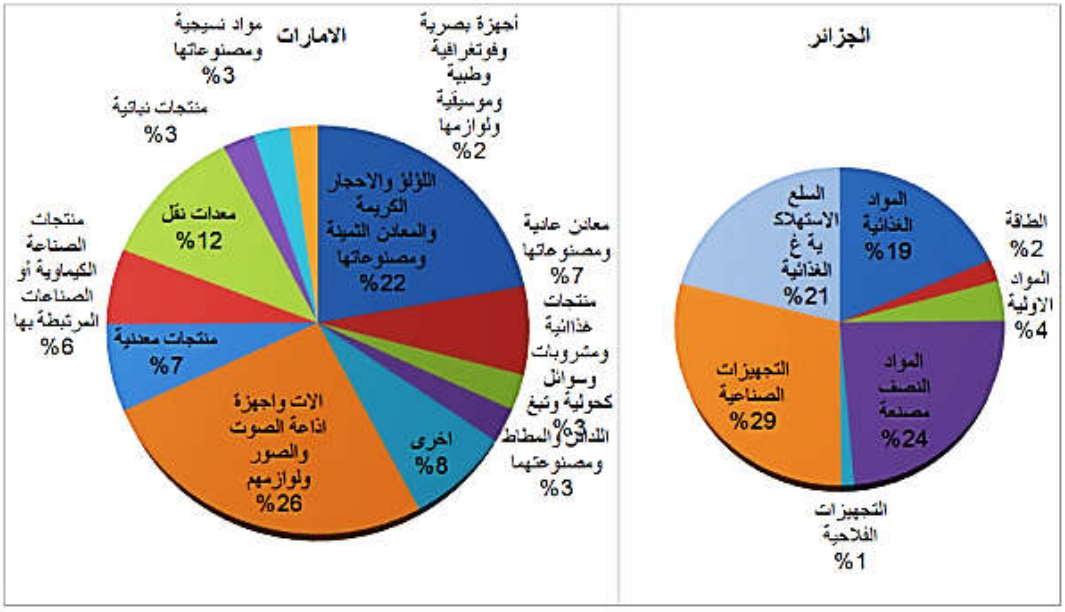

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للتوقعات والسياسات http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective الاطلاع: 17:52 2020/1/29

التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات لسنة 2019. متاح على الموقع: https://www.government.ae/ar

من خلال الشكل نلاحظ تركز واردات الجزائر في سبع منتجات، تتمثل الواردات الأساسية في التجهيزات الصناعية بنسبة 29% والمواد النصف المصنعة 24% والسلع الاستهلاكية غير الغذائية 21% والمواد الغذائية 19% في حين تشكل كل من المواد الأولية والطاقة والتجهيزات الفلاحية نسب ضعيفة مما يبين عدم التنوع هيكل واردات الجزائر، بينما عرف هيكل الواردات في الإمارات العربية المتحدة تنوعا بشكل عام نظرا لما تحتويه الواردات من سلع عديدة تتنوع بين استهلاكية وسلع وسيطة ورأسمالية، لا تتركز في نشاطات معينة.

2. تنافسية الصادرات والواردات: إن سياسة الدولة الهادفة إلى تنويع الهيكل الإنتاجي والتصديري، قد تنعكس على ارتفاع أو انخفاض صادرات المحروقات، وبالتالي قد يكون انخفاض نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات راجع لانخفاض الأسعار أو الكمية المصدرة، مما يدفعنا لاستخدام مؤشرات أخرى، وتتم مقارنة تنافسية الصادرات والواردات بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من خلال مؤشري التنوع والتركز في الصادرات والواردات، الصادر عن مؤسسة الاونتكاد حيث يقيس مؤشر التنوع درجة التنويع في الصادرات

والواردات، الذي تتراوح قيمتة بين (0 و 1) بحيث يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوع كلي ويأخذ القيمة (1) عندما يكون التنوع معدوما، أما المؤشر الثاني مؤشر التركز فيقيس درجة اعتماد صادرات أو واردات بلد معين على عدد محدود من السلع، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 و 1)، وكلما اقتربت هذه القيمة من 1 كلما دل ذلك على تركز تام للصادرات أو الواردات، وكلما اقترب من 0 دل ذلك على العكس.

✓ **تنافسية الصادرات:** تتم المقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من خلال مؤشر التركز والتنوع في الصادرات، والجدول الموالي يبين تطور هذين المؤشرين.

الجدول (4_11): تطور مؤشري تنوع وتركز الصادرات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

	السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر التركز	الجزائر	0.502	0.52	0.541	0.586	0.588	0.602	0.598	0.58	0.554
مؤشر التنوع		0.821	0.836	0.818	0.827	0.812	0.801	0.803	0.763	0.793
عدد المنتجات		85	101	105	110	108	108	121	119	106
مؤشر التركز	الإمارات العربية المتحدة	0.427	0.401	0.4	0.396	0.426	0.481	0.456	0.484	0.348
مؤشر التنوع		0.636	0.604	0.595	0.575	0.572	0.581	0.58	0.58	0.536
عدد المنتجات		254	254	251	254	257	258	257	259	258
	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر التركز	الجزائر	0.523	0.538	0.54	0.541	0.485	0.485	0.489	0.48	0.486
مؤشر التنوع		0.784	0.72	0.726	0.733	0.745	0.782	0.815	0.79	0.813
عدد المنتجات		108	98	98	95	99	91	93	108	113
مؤشر التركز	الإمارات العربية المتحدة	0.344	0.387	0.348	0.34	0.334	0.263	0.243	0.238	0.231
مؤشر التنوع		0.544	0.556	0.518	0.501	0.505	0.539	0.561	0.537	0.494
عدد المنتجات		257	258	256	256	257	258	259	258	258

Source: https://unctadstat.unctad.org (Date of view 15.00; 2020/02/20)

من خلال الجدول نستنتج:

بالنسبة لمؤشر التركز: بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر 0.502 سنة 2001 ما يدل على شدة تركز الصادرات الجزائرية، بينما في الإمارات العربية المتحدة بلغت قيمة المؤشر 0.427 خلال نفس السنة واستمر المؤشر في الانخفاض ليبلغ 0.231 سنة 2018. وهذا يدل على انخفاض درجة تركز الصادرات في الإمارات العربية المتحدة ، أما في الجزائر فبلغت قيمته 0.486.

بالنسبة لمؤشر التنوع: تقترب قيمة هذا المؤشر في حالة الصادرات الجزائرية من القيمة واحد، بحيث بلغت 0.821 سنة 2001 وبدأت في الانخفاض منذ سنة 2003 لتصل إلى 0.72 سنة 2011 وهي أدنى قيمة للمؤشر طول فترة الدراسة، وعاودت الارتفاع منذ سنة 2012 لتصل إلى 0.813 سنة 2018، وهذا ما يدل على ضعف تنوع الصادرات الجزائرية، بينما هي أقل من ذلك في حالة الصادرات الإماراتية، التي سجلت انخفاضا بحيث بلغت قيمة المؤشر 0.50 سنة 2013 وانخفضت إلى 0.49 سنة 2018. ومنه يمكن القول أنه يوجد تنوع في صادرات الإمارات العربية المتحدة.

وترجع الدلالة السلبية للمؤشرين في حالة الجزائر إلى هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات، التي بلغت 98% في معظم سنوات الدراسة، بينما تعكس الدلالة الجيدة للمؤشرين في الإمارات العربية المتحدة حالة التنوع في الصادرات.

✓ **تنافسية الواردات:** الجدول الموالي يبين تطور مؤشري تركز وتنوع الواردات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة

الجدول (4_12): تطور مؤشري تنوع وتركز الواردات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

	السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر التركز	الجزائر	0.084	0.084	0.081	0.082	0.086	0.095	0.093	0.109	0.1
مؤشر التنوع		0.48	0.468	0.457	0.463	0.456	0.473	0.442	0.503	0.489
عدد المنتجات		233	232	233	236	236	235	235	237	234
مؤشر التركز	الإمارات العربية المتحدة	0.067	0.069	0.077	0.082	0.106	0.090	0.081	0.086	0.094
مؤشر التنوع		0.322	0.322	0.339	0.342	0.358	0.346	0.348	0.352	0.346
عدد المنتجات		258	257	257	256	257	256	258	258	258
	السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
مؤشر التركز	الجزائر	0.087	0.083	0.111	0.093	0.077	0.069	0.06	0.06	0.059
مؤشر التنوع		0.488	0.485	0.467	0.454	0.428	0.391	0.388	0.395	0.402
عدد المنتجات		232	236	234	237	238	236	237	234	238
مؤشر التركز	الإمارات العربية المتحدة	0.101	0.108	0.121	0.126	0.105	0.109	0.123	0.124	0.119
مؤشر التنوع		0.350	0.363	0.360	0.361	0.337	0.335	0.343	0.347	0.354
عدد المنتجات		258	258	258	259	259	257	257	256	257

Source: https://unctadstat.unctad.org (Date of view 15.00; 2020/02/20)

من خلال الجدول نستنتج:

بالنسبة لمؤشر التركز: بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر 0.084 سنة 2001 ما يدل على شدة تركز الواردات الجزائرية، ومنذ سنة 2013 عرف المؤشر انخفاضا مستمرا لتصل قيمته سنة 2018 إلى0.059 وهذا يدل على انخفاض درجة تركز الواردات في الجزائر. وعرف المؤشر تذبذبا في الإمارات العربية المتحدة بحيث بلغت قيمته 0.067 سنة 2001 وارتفع ليبلغ 0.119 سنة 2018، مما يبين اتجاه واردات الإمارات العربية المتحدة للتركز.

بالنسبة لمؤشر التنوع: تقترب قيمة هذا المؤشر في حالة الواردات الجزائرية من قيمة النصف وقد بلغت 0.5 سنة 2008، وبدأت في الانخفاض منذ سنة 2009 لتصل إلى0.388 سنة 2016 وهي أدنى قيمة للمؤشر طول فترة الدراسة وعاودت الارتفاع لتصل إلى 0.402 سنة 2018، بينما هي أقل من ذلك في حالة الواردات الإماراتية، وقد بلغت هذه القيمة سنة 2008 قيمة 0.352 وانخفضت إلى 0.335 سنة 2018. ومنه يمكن القول أنه يوجد تنوع في واردات الإمارات العربية المتحدة. وضعف تنوع الواردات الجزائرية.

ثالثا: مقارنة تنويع قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشرة

من بين المؤشرات الهامة التي تعكس تطور الدولة ونجاح سياستها المالية الهادفة لتنويع الاقتصاد، قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوعه من حيث التوزيع على القطاعات الاقتصادية.

1.تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: يمكن مقارنة تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والإمارت العربية المتحدة من خلال الجدول التالي:

الجدول (4_13): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والإمارات العربية المتحدة (2001-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2018
الإمارات	1183	4255.9	10899	14186	1134.2	7152	9764.9	8550.9	10354	10385
الجزائر	1113	637.88	1145.3	1743.3	2753.7	2580.3	1696.8	-584.4	1232.3	1506.3

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متاح على الموقع:www.dhaman.org الاطلاع: 2020/1/5، 13.05.

من خلال الجدول نستنتج: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يتميز بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا، سجل أدنى قيمة له سنة 2015 ببلوغه 584.4- مليار دولار أمريكي وأعلى قيمة له قدرت 2753.7 مليار دولار أمريكي سنة 2009.

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة ارتفاعا مستمرا، وانخفضت فقط سنة 2009 لأدنى قيمة لها بقيمة 1134.2 مليار دولار أمريكي إلا أنها رجعت للارتفاع سنة 2010 إلى غاية 2018. وقد سجل أعلى قيمة له سنة 2005 عندما بلغ حوالي 10899 مليار دولار أمريكي. ومنه يمكن القول أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ضعيف جدا مقارنة بنظيره في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2. توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية: بعدما تم التطرق لحجم التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر والإمارات العربية المتحدة سنتطرق لتوزيع هذه المشاريع على القطاعات الاقتصادية.

الجدول (4_14): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة (2007-2017) الوحدة:%

الزراعة	التشييد	التعليم والصحة والأنشطة المهنية والعملية	الأنشطة العقارية	التجارة	الصناعة	الأنشطة المالية والتأمين	المعلومات والاتصالات	خدمات مختلفة
0.06	5.13	4	23	23.5	19.01	20	1.5	3.8

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة https://fcsa.gov.ae/ar-ae الاطلاع: 2020/02/27 21:00

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ترتفع في عدة قطاعات ولم تتركز على قطاع معين بحيث ارتفعت في الأنشطة العقارية والأنشطة المالية والتأمين، والصناعة التي تشمل الصناعة التحويلية والمعادن والمحاجر وغيرها من الصناعات خارج قطاع المحروقات، وانخفضت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة والمعلومات والاتصال.

الجدول (4_15): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية في الجزائر(2002-2017) الوحدة:%

الزراعة	البناء	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الاتصالات	الخدمات
0.23	3.28	81.37	0,54	0.75	5.09	3.5	5.2

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz الاطلاع: 2020/02/27 23.05

يوضح الجدول هيمنت الصناعة بنسبة 81.37% على قيمة الاستثمارات الأجنبية المسرح بها في الجزائر يليها قطاع الخدمات بنسبة 5.2% فقط، مما يبين تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على القطاع الصناعي الذي يشمل المحروقات بالإضافة لصناعات أخرى كتركيب السيارات والأدوية، مما ينعكس سلبا على عملية التنويع الاقتصادي، عكس الإمارات العربية المتحدة التي ارتفع فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث مساهمته في عدة قطاعات كالتأمين والتجارة والأنشطة العقارية ولم يركز على قطاع معين، مما يدعم عملية التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: آليات تفعيل السياسة المالية لاستهداف التنويع الاقتصادي

قامت كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة بالعديد من الإجراءات على مستوى السياسة المالية والهدف منها تنويع الاقتصاد، ولكن على الرغم من النتائج الجيدة التي حققتها في مجال التنويع الاقتصادي باستخدام ثروتها النفطية، إلا أنها لا تزال تعاني كغيرها من الدول العربية النفطية من تأثر سياستها المالية بتقلبات أسعار النفط، وحتى يمكن للسياسة المالية استهداف التنويع الاقتصادي، لابد من إصلاحات على مستوى أدوات السياسة المالية سواء الإنفاقية أو الضريبية. هناك العديد من الآليات التي يجب العمل بها حتى تستطيع السياسة المالية تحقيق دورها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات منها القيام بالإصلاحات على مستوى السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام .

المطلب الأول: إصلاح السياسة الضريبية

تعتبر تقلبات أسعار النفط المؤثر الأول على الإيرادات الحكومية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة باعتبار أنها تشكل أكثر من 60% من إجمالي الإيرادات العامة. مما يؤدي لتعرضها للصدمات ويؤثر على سياستها المالية الكلية سواء تعلق الأمر بالإيرادات أو النفقات العامة، وبالتالي لابد من تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات. والموارد العامة القوية والمتنوعة هي إحدى الوسائل المساعدة على تحمل الصدمات، ومنه البحث لإيجاد إيرادات قوية ومتنوعة لزيادة فعالية السياسة المالية وعزلها عن تقلبات أسعار النفط العالمية، ويعتبر تعزيز الإيرادات النفطية العامة بالإيرادات الضريبية من خلال توسيع وعاء الضريبية وتقوية الإدارة الضريبية مصدرا هاما للإيرادات العامة.

أولا: أولويات الإصلاح الضريبي الرئيسية

من بين الآليات التي تمكن من تفعيل دور السياسة الضريبية في ظل استهداف التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة نذكر ما يلي:[1]

1. وضع هدف للإيرادات تتراوح مدته من خمس إلى عشر سنوات هو بمثابة خطوة أولى جيدة وبعد ذلك، يصبح من الضروري وضع خطة إصلاح شاملة، بهدف بناء المؤسسات على المدى الطويل بدلا من تقديم الحلول قصيرة الأجل.

[1] كريستين لاغارد، توليد الإيرادات العامة لبناء اقتصادات قادرة على تحمل الصدمات، النشر: 2017/2/12 14:00 الاطلاع: 2020/2/25 14:10 https://www.imf.org/ar

2. توسيع وعاء الضرائب القائمة بالفعل: ويمكن لمثل هذه الإصلاحات أن تجعل النظم الضريبية أبسط، وأكثر كفاءة، وأكثر تحقيقا للمساواة.

3. الإعفاءات الضريبية: يرى صندوق النقد الدولي أن النظم الضريبية تعاني من ضعف طبيعتها التصاعدية والتعقيد الناتج عن تعدد الإعفاءات والمعدلات الضريبية، مما يزيد من صعوبة إدارة الضرائب ومنه يدعو إلى ترشيد المعدلات المتعددة لضريبة القيمة المضافة وغيرها من الميزات الضريبية التفضيلية. ومن أهم الإجراءات في هذا الشأن تبسيط هيكل المعدلات الضريبية وإلغاء الاستثناءات والإعفاءات الضريبية المؤقتة واقتصار منح الإعفاءات على[1] :

- الاستثمارات التي تسهم في التنمية وتحقق زيادة في القيمة المضافة وتؤمن المزيد من فرص العمل، وعلى المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية؛
- منح الإعفاءات للمؤسسات المستقرة التي تشكل مطارح ضريبية مستقبلية؛
- استخدام معيار الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة الحوافز الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يجب مقارنة المنافع الناجمة عن الحوافز الضريبية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العامة مقابل منح هذه الحوافز، ومن خلال معيار الفعالية يجب التأكد من مدى تحقيق سياسة الحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع بما يعزز عمليات التنمية الاقتصادية.

4. صياغة إستراتيجية شاملة تربط بين إصلاح السياسة الضريبية وإصلاح الإدارة الضريبية لتوليد إيرادات أكبر وأكثر استقرارا. عن طريق تعزيز قدرات الإدارة الضريبية في مرحلة مبكرة من عملية الإصلاح. وهو أمر ضروري لضمان الكفاءة والامتثال على السواء. وهناك أولويتين أساسيتين.

- **تتمثل الأولى في تبسيط القوانين واللوائح:** ولا يقتصر ذلك على القوانين المتعلقة بالمعدلات الضريبية فحسب، لكنه ينطوي أيضا على القوانين الإجرائية التي تحدد صلاحيات الهيئات الضريبية وحقوق المكلفين.
- **تتمثل الأولوية الثانية في تنمية المهارات البشرية والموارد الفنية:** لرفع مستوى الامتثال الضريبي وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين. وهذا هو المجال الذي يمكن أن تستفيد فيه البلاد من الابتكارات التكنولوجية لكي "تقفز" إلى العصر الرقمي.

[1] مليكاوي ميلود، متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد5، العدد7، جامعة يحيى فارس، المدية، جانفي 2017، ص 30.

ثانيا: الشفافية واستخدام التقنيات الحديثة

تمثل شفافية المالية العامة وتبادل البيانات الموثوقة عنصرين ضروريين لرفاهية البلدان، لأنهما يؤديان إلى رفع مستوى مساءلة الحكومات ولأن بإمكانهما تعزيز قدرة اقتصادياتها على تحمل الصدمات، بما في ذلك تخفيض تكاليف الاقتراض. وعلى سبيل المثال توضح دراسة بحثية جديدة لخبراء الصندوق أن زيادة درجة شفافية البيانات، تؤدي إلى تخفيض قدره 15% في فروق العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة بعد ثلاثة أشهر من تنفيذ التحسينات. وبطبيعة الحال فإن تحسين عملية جمع البيانات وتبادلها يساعد صناع السياسات على تصميم استراتيجيات الإصلاح وتنفيذها بفعالية[1].

إن التقنيات الحديثة أصبحت تلعب دورا مهما للغاية في حياتنا وفي السياسات التي تنتهجها الحكومات، وبالأخص في إدارة المالية العامة وعملية اتخاذ القرار بشأنها، حيث يمكن أن يساهم توافر المعلومات والبيانات بشكل آني في تغيير جذري للسياسات الضريبية للدولة بما يجعلها أكثر عدالة وكفاءة من الناحية الاقتصادية.

كما يمكن للحكومات مراقبة عمليات المالية العامة بشكل آني، ومن ثم اتخاذ قرارات من شأنها تغيير سياستها المالية كاستجابة سريعة لأوضاع المالية العامة التي تظهرها التقنيات الحديثة جليا بشكل لحظي[2].

المطلب الثاني: إصلاح سياسة الإنفاق العام

إن توجيه السياسة الإنفاقية لتحقيق التنويع الاقتصادي خاصة في ظل ارتباط الإيرادات العامة بالإيرادات النفطية، يتطلب العديد من الآليات والإصلاحات في سياسة الإنفاق العام لتعزيز دورها في استهداف التنويع الاقتصادي.

أولا: ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة إدارته

يجب أن يخص الترشيد كل من النفقات الجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية) والنفقات التجهيزية.

1. فيما يخص النفقات الجارية، فإن ترشيد الدعومات من خلال استهداف الطبقات الضعيفة من السكان،

[1] كريستين لاغارد، مرجع سابق.

[2] إصلاحات المالية العامة: الآفاق والتحديات في الدول العربية، المنتدى الثالث للمالية العامة في الدول العربية: الآفاق والتحديات في الدول العربية، صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، دولة الإمارات العربية المتحدة، فبراير 2018.، ص9.

أصبح ضرورة ملحة بالنظر إلى العدالة وبالنظر إلى ضرورة الترشيد الاقتصادي[1]، تهدف الجهود المبذولة لزيادة كفاءة منظومة الدعم، إلى تعزيز الموارد العامة لمقابلة الإنفاق الحكومي المتزايد وتحسين أوضاع المالية العامة. فعلى الرغم من اتساع نطاق السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي خلال العقد الأخير وتسارع نمو حجمه، على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وانخفاض الدخول الحقيقية، إلا أن هذا الارتفاع المضطرد في الدعم الذي تقدمه الحكومات ضاعف من التحديات التي تواجه السياسات المالية وأبرز أهمية إصلاح منظومة الدعم وتطوير شبكات الضمان والحماية الاجتماعية ورفع كفاءة الخدمات الاجتماعية وتحديدا التعليم والصحة ونظم المعاشات. وهو ما سيؤدي بدوره إلى تخفيف العبء على الموازنات العامة للدول من خلال زيادة فاعلية وكفاءة المصروفات العامة في تحقيق النتائج المرجوة للخدمات الاجتماعية.

أثبتت الدراسات والتجارب، أن الاستمرار في سياسات دعم السلع والخدمات على المدى الطويل ينتج عنه مجموعة من التداعيات تتمثل أساسا في تشجيع زيادة استهلاك السلع والخدمات التي يشملها الدعم، وتسريع وتيرة نمو النفقات العامة، وتباطؤ نمو الموارد العامة، إضافة إلى التشوهات السعرية، وتشجيع تهريب السلع عبر الحدود وعدم وصول الدعم لمستحقيه. علاوة على ما تقدم وفي ضوء التحديات المالية التي تواجهها الاقتصادات، أصبح من الصعب الاستمرار في تمويل الكلفة المرتفعة لبرامج الدعم الذي أصبح يزاحم تمويل الاستثمار العام خصوصا في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والنقل والبنية التحتية، فضلا عن آثاره على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية.[2]

2. فيما يخص نفقات التجهيز لابد من تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص إضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية، ورفع كفاءة الإنفاق العام في إدارة المشروعات الاستثمارية إلى جانب خلق المزيد من فرص العمل[3].

ثانيا: الرقابة على الإنفاق العام واستخدام التقنيات الحديثة:

كما يتطلب ترشيد النفقات العامة وضع نظام الرقابة المناسب، للتأكد من صرفها في الأوجه المخصصة لها، دون التلاعب أو الإسراف أو التبذير، من خلال إحكام الرقابة على كل المؤسسات العامة، وهذا الأسلوب

[1] Rapport Annuel 2015, Evlution Economique Et Monétaire En Algerie, Bank d'Algérie, Novembre 2015, P86.

[2] إصلاحات المالية العامة: الآفاق والتحديات في الدول العربية، مرجع سابق، ص8.

[3] أحمد آل درويش وأخرون، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، 2015، ص 33.

يحد من الاختلاس وتبديد الأموال. وهو ما يجعلنا ننتبه للدور القوي الذي تلعبه التقنيات الحديثة في توفير المعلومات التفصيلة وبشكل آني مما يزيد من كفاءة رسم السياسات المالية وإعادة هيكلتها[1].

مما تقدم يتبين أن الإنفاق المتزايد يتطلب ضرورة الأخذ بمبدأ ترشيد النفقات العامة وعقلنتها في ضوء الأولويات الوطنية والقومية، والحاجات الأساسية للشعب، وما يتطلبه ذلك من وجود الإدارة العامة ذات الكفاءات البشرية العالية، واختيار الأولويات في الخدمات وسياسة الإنفاق، ووضع السياسات والبرامج المناسبة لاستغلال جميع الموارد الطبيعية المتاحة على الوجه الأمثل، وتحويلها إلى طاقات إنتاجية من أجل دفع عملية التطور والنمو في البلاد النامية التي تسير على طريق التنمية الاقتصادية، ووضع الخطط الكفيلة بتلبية الخدمات الأساسية، وإشباع الحاجات العامة على أساس الاستجابة لمصالح الشعب، وللقضايا القومية والوطنية[2].

يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي في الدولة توفر جملة من المحددات تؤدي إلى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي، وتستطيع الحكومة من خلال سياستها المالية التأثير في هذه المحددات مما يؤدي إلى نجاح السياسة المالية في استهداف التنويع الاقتصادي والشكل الموالي يبين أهم محددات التنويع الاقتصادي وكيف تساهم هذه المحددات في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدولة.

[1] إصلاحات المالية العامة: الآفاق والتحديات في الدول العربية، مرجع سابق، ص 8.

[2] يوسف شباط، مبدأ ترشيد النفقات العام، http://arab-ency.com الاطلاع: 2020/1/9، 15.05

الشكل(4_13): محددات التنويع الاقتصادي

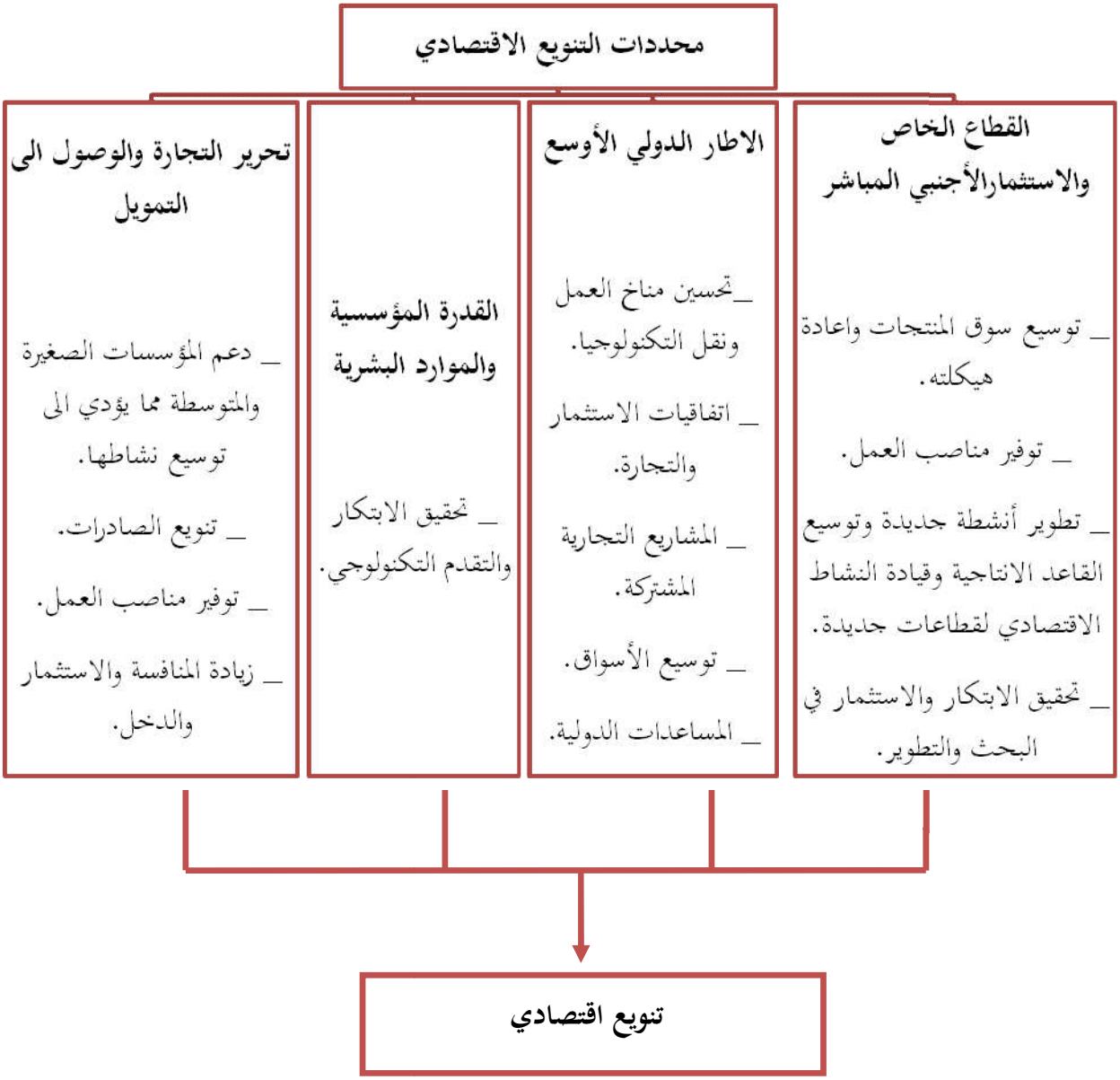

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

حتى يتسنى للسياسة المالية التأثير في المحددات الأساسية لعملية التنويع الاقتصادي لابد من إصلاحات على مستوى أدوات السياسة المالية سواء سياسة الإنفاق العام أو السياسة الضريبية. بالنسبة لدولة الإمارات بعد تحليل سياستها المالية تبين عدم تفعيل سياستها الضريبية، كما تبين قدرة الإمارات على التحكم في سياستها الإنفاقية وتحقيق مراتب أولى عالميا في كفاءة إدارة الإنفاق العام، أما الجزائر فتحتاج لإصلاحات عميقة على مستوى الإنفاق العام كما لابد من إصلاحات على مستوى السياسة الضريبية لرفع من كفاءتها وقدرتها على تحقيق التنويع الاقتصادي.

والشكل الموالي يلخص أهم الإصلاحات على مستوى السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية لاستهداف التنويع الاقتصادي.

الشكل (4_14): إصلاح السياسة المالية في ظل استهداف التنويع الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كريستين لاغارد، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل انعكاسات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي، من خلال المقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة وذلك بالتطرق لمختلف المؤشرات التي تعكس مستوى التنويع الاقتصادي وتبين مدى نجاح الإجراءات والقوانين التي اتبعتها الدولتين باستخدام أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق العام والسياسة الضريبية لتحقيق التنويع الاقتصادي.

قامت الدراسة بمقارنة بين دولة الجزائر ودولة الإمارات العربية المتحدة من حيث أهم إجراءات سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية وكيفية إدارة الفوائض النفطية التي تلعب دورا بارزا في الاقتصاد، حيث تستطيع الدولة من خلالها خلق صناعات جديدة على أساس النفط واستثمار العوائد النفطية بشكل مستقل عن القطاع النفطي لتجنب الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذب أسعاره واستغلال جزء من هذه العوائد في الميزانية السنوية والباقي يستثمر للأجيال المقبلة بصورة لا تؤثر على الميزانية. كما تم تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في بنية الناتج المحلي الإجمالي لأن عملية التنويع الاقتصادي تتطلب تحولا هيكليا تنخفض فيه مساهمة قطاع النفط ومقابل ذلك ترتفع مساهمة القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة التحويلية، مما ينعكس على هيكل الصادرات العامة والإيرادات العامة بحيث تنخفض مساهمة القطاع النفطي فيها.

بناءا على تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر تبين انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2012 إلى 2018، وانخفاض مساهمته في الإيرادات العامة ولكن هذا الانخفاض لم ينعكس على مستوى الصادرات خارج المحروقات بحيث الارتفاع في مساهمة القطاعات الاقتصادية لم يظهر في الصادرات خارج المحروقات عكس الإمارات التي انعكس فيها التنويع الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية على كل من الإيرادات العامة وصادرات المحروقات وبالتالي يمكن القول أن عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة جدا خاصة في ظل ارتباط الإنفاق العام بالمحروقات الأمر الذي انعكس سلبا على استمرار الجزائر في برامجها التنموية وعطل عملية التنمية، في حين استطاعت الإمارات العربية المتحدة تحقيق إستراتيجيتها الهادفة للتنويع الاقتصادي. فخفضت مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد ورفعت من مساهمة الصادرات غير النفطية كما قامت بتنويع هيكل الإيرادات العامة مما انعكس على الإنفاق العام والاستمرار في تحقيق استراتيجياتها التنموية الهادفة لتحقيق التنويع الاقتصادي وفك الارتباط بالنفط وخاصة في ظل استغلال فوائضها النفطية في استثمارات إنتاجية، بينما ظل دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر يساهم في تمويل الميزانية فقط.

خاتمة

خاتمة:

لموضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على منتج واحد كمورد أساسي لتمويل الميزانية وفي عملية التصدير مما يمكن أن يعرقل عملية التنمية أو يوقفها لذلك وجب العمل على تنويع اقتصاديات هذه الدول حتى لا يبقى اقتصادها رهينة لتقلبات أسعار المنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

وعليه فإن تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية يتطلب وجود إستراتيجية حكومية تفعل فيها مختلف مؤسسات الدولة ومختلف السياسات الاقتصادية خاصة السياسة المالية، عن طريق توجيه أدواتها لتحسين بيئة العمل وخلق منظومة حوافز مع تقليل القيود على القطاعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد، حتى تستطيع التأثير في قرارات المستثمرين وتوجهها للقطاعات المستهدفة.

وفي هذا الإطار تعرضنا لأثر السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات منطلقين من إشكالية: مامدى فعالية السياسة المالية في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر مقارنة بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2001_2018)؟

أولا: نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ للدولة دور فعال للتحول من اقتصاد يعتمد على قطاع النفط إلى اقتصاد متنوع تفعل فيه كل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة، وذلك يكون عن طريق أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.
- ✓ التنويع الاقتصادي يكون إما بخلق واستحداث قطاعات وأنشطة اقتصادية جديدة أو بزيادة وتطوير قطاعات موجودة، ولصياغة سياسة مالية موجهة للتنويع الاقتصادي يتطلب ذلك أولا فهم آليات عملية التنويع الاقتصادي وأهم محدداته وذلك لربط عملية التنويع الاقتصادي بالسياسة المالية.
- ✓ التنويع الاقتصادي عملية متعددة الأبعاد، يعتبر توسيع القاعدة الإنتاجية هو أساسها لأنه يؤدي إلى تنويع الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتنويع الإيرادات العامة عن طريق المساهمة في توسيع مكونات الوعاء الضريبي. ولا يمكن القول أن هناك تنويع اقتصادي إذا تم رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية دون أن يرافقه تنويع في المتغيرات الأخرى خاصة الصادرات.

✓ من خلال تتبع تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2018) تبين لنا ارتباطها بتقلبات أسعار النفط باعتبار الإيرادات البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الميزانية العامة، مما انعكس سلبا على عملية التنويع الاقتصادي وأدى إلى تعطيل عملية التنمية. أما الإمارات العربية المتحدة فعلى الرغم من تأثر سياستها المالية بتقلبات أسعار النفط إلا أن ذلك لم يقف دون تحقيق أهدافها التنموية والاستمرار في تحقيق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة وجود مصادر تمويل بديلة لإيرادات الميزانية البترولية.

✓ انطلقت السياسة المالية في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة من الفوائض المحققة في القطاع النفطي واستخدمتها في التنويع الاقتصادي باستهداف قطاعات معينة والرفع من معدلات التشغيل لامتصاص البطالة. يعتبر تنويع الاقتصاد بالاعتماد على الثروة النفطية باستغلال الفوائض المالية التي توفرها هو القوة الدافعة للاقتصاد نحو التنوع وذلك عن طريق تدخل الدولة للتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات بالإضافة لتوفير رأس المال البشري الكفء وتوفير المؤسسات والبنى التحتية اللازمة حتى تستطيع استهداف القطاعات الملائمة لإنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالإضافة لإنشاء صناديق سيادية للثروة النفطية ويعتبر جهاز أبو ظبي للاستثمار أداة لتنويع مصادر الدخل وللاستغلال الأمثل للفوائض النفطية في الإمارات العربية المتحدة من خلال إدارة المداخيل النفطية في استثمارات متنوعة وتحقيق عوائد اقتصادية حفاظا على ثروة الأجيال، في حين اقتصر دور صندوق ضبط الإيرادات الجزائري على تسديد المديونية العمومية وتمويل عجز الميزانية العامة مما أدى إلى الانخفاض المستمر في رصيده.

✓ اظهر تحليل هيكل الإيرادات العامة في الجزائر تركزها في الإيرادات البترولية على الرغم من التزايد المستمر لمساهمة الإيرادات الضريبية خاصة في الفترة (2015_2018) ومنه لا يمكننا القول أن الجزائر استطاعت إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية. أما الإمارات نتيجة الانخفاض الكبير في إيرادات الجباية العادية وفي إطار سعيها لتنويع الإيرادات العامة قامت بإنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب سنة 2016، وتطبيق ضرائب جديدة تمثلث في الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الانتقائية.

✓ قامت الإمارات بتوجيه الإنفاق العام لتحسين المؤشرات الاجتماعية وتشجيع الابتكار وتنمية البنى التحتية وذلك بإنشاء بيئة عمل مستقرة سياسيا واقتصاديا واستطاعت الإمارات العربية المتحدة من خلال هذا أن تحتل المراكز الأولى في مؤشر سهولة الأعمال كما استطاعت أن تواكب العالمية ببنيتها التحتية وذلك باعتمادها على سياسة الإنفاق العام، وبالتالي فان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كان منظما وناجحا، وذلك نتيجة تهيئة المؤسسات ووجود إدارة محكمة وكفؤة للاقتصاد الوطني، أما الجزائر فلم تنجح في هذا المجال بالمقارنة مع الإمارات العربية المتحدة خاصة مع انخفاض الإنفاق نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

✓ من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر تبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من التبعية للقطاع النفطي وتركز الصادرات ولم يحقق التنويع الاقتصادي المطلوب منه، ومنه لا تزال الجزائر من الاقتصاديات الأكثر تركزا وغير المتنوعة أما الإمارات فعكست مؤشرات التنويع الاقتصادي المسار الايجابي للإمارات العربية المتحدة في مجال التنويع الاقتصادي.

✓ سعت الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص وتخفيض دور الدولة في الاقتصاد والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية القادرة على إحداث التنويع لاقتصادي المطلوب، ولكنها لم تنجح في ذلك لقصور السياسة المالية المتبعة بحيث كانت غير قادرة على التأثير على قرارات المستثمرين. أما الإمارات العربية المتحدة استطاعت من خلال سياستها المالية أن تطور قدرات الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبذلك احتلت المراتب الأولى من حيث عدد المشاريع الاستثمارية الواردة للدولة. ومنه يمكن القول أن السياسة المالية في الإمارات العربية المتحدة كان لها أثر ايجابي وكبير على التنويع الاقتصادي.

ثانيا:اختبار فرضيات الدراسة:

ساعد موضوع الدراسة للتوصل إلى اختبار الفرضيات الموضوعة للإجابة على الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- **<u>الفرضية الأولى</u>:** تسببت الوفرة المالية النفطية في ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات مما أدى إلى إخفاق الجزائر في خلق اقتصاد متنوع. أما الإمارات العربية المتحدة فاستغلت هذه الوفرة النفطية في فك الارتباط بالقطاع النفطي.

أظهرت مختلف الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري هيمنة قطاع المحروقات عليه إذ يشكل حجر الأساس والعمود الفقري للاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للميزانية العمومية والصادرات الإجمالية التي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 94%، مع انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني. أما الإمارات العربية المتحدة فاستغلت الوفرة النفطية في تهيئة الاقتصاد لمرحلة ما بعد النفط وتنويعه، من خلال إنشاء أقوى الصناديق السيادية في العالم والتي تعتبر صمام الأمان لمرحلة ما بعد النفط كما قامت بتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار وإنشاء الأسواق الاستثمارية التي جذبت من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ساهم بدوره في رفع مساهمة القطاعات خارج المحروقات خاصة قطاع العقارات وقطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع الخدمات المالية. مما يبين صحة الفرضية

▪ **الفرضية الثانية:** ساهمت السياسة الإنفاقية التوسعية في الجزائر"البرامج التنموية" للفترة 2001-2014 بشكل ضعيف في دعم التنويع الاقتصادي.

غياب إستراتيجية تنموية واضحة وملائمة نجم عنها سوء استغلال الثروة النفطية وانتشار الفساد والتركيز على الإنفاق الاجتماعي بدل الإنفاق الاستثماري المنتج الذي يدعم القطاعات الاقتصادية ويخدم التنويع الاقتصادي. مما يبين صحة هذه الفرضية.

▪ **الفرضية الثالثة:** السياسة المالية في الجزائر رهينة التغيرات في أسعار النفط وتقلباته والتي تنعكس بالإيجاب أو بالسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية.

ارتباط إيرادات الجزائر بالإيرادات النفطية جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط مما أثر سلبا على إستراتيجيتها التنموية وعلى دعمها للقطاعات الاقتصادية وعطل العديد من المشاريع نتيجة إتباع سياسة إنفاقية توسعية في حالة ارتفاع الأسعار وانكماشية في حالة انخفاض الأسعار، مما انعكس سلبا على القطاعات الاقتصادية وجعلها هي الأخرى تتأثر بأسعار النفط. مما يبين صحة الفرضية.

▪ **الفرضية الرابعة:** تتفاوت قدرت أدوات السياسة المالية في التأثير على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

تبين مختلف الإحصائيات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة للفترة (2001-2018)، أن القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر كالزارعة والصناعة لم تستطيع تحقيق قفزة نوعية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الصادرات الإجمالية والإيرادات العامة، وبقي القطاع النفطي أكبر مساهم، وذلك بالرغم من المبالغ الضخمة المنفقة لتطويرها والنهوض بها، أو من خلال سياسة الامتيازات والإعفاءات الضريبية الممنوحة لدعمها وتحفيزها. أما الإمارات العربية المتحدة حققت نتائج ايجابية في دعم القطاعات الاقتصادية باستخدام سياسة الإنفاق العام أما السياسة الضريبية فكانت حيادية وغير مفعلة ولم تساهم في تنويع الإيرادات العامة، وكل هذه المؤشرات تؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا: الاقتراحات:

من خلال مختلف النتائج التي توصلنا إليها، نقدم بعض الاقتراحات التي يمكنها تعزيز دور السياسة المالية في إنجاح جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر:

✓ لا يمكن تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي دون الرفع من معدلات الاستثمار ومنه لابد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية الإنتاجية من خلال تحسين بيئة الأعمال وصياغة قوانين تسمح بتوجيهه للقطاعات المستهدفة، وتوفير نظام مالي ملائم وعلى الجزائر تصميم جملة من الحوافز الجبائية

المشروطة بتحقيق النتائج، ومن الأفضل إقامة المناطق الحرة وتطوير المناطق الصناعية وذلك لما لها من أهمية في توفير البنى التحتية وتقليل التكاليف وتشجيع التصدير وتقليل عوائق الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ تدخل الدولة لتكوين وتطوير رأس المال البشري وعدم التركيز على رفع نسبة التعليم والخفض من مستوى الأمية فقط، بل تشجيع مؤسسات البحوث والتكوين في الخارج لبعض المؤهلات، وإصلاح منظومة التعليم لتوفير المهارات الفنية والإدارية التي ترفع مستوى الإنتاجية وتسمح للإنتاج المحلي بالتنافس في الأسواق الدولية وترفع من ربحية المشاريع الاستثمارية لأنه لا يمكن توجيه الاستثمار نحو الأنشطة التصديرية والقطاعات الجديدة دون العمل على توفير المؤهلات التي تقوده.

✓ تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد ودمجه في عملية التنويع الاقتصادي لماله من دور في رفع من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوجيهه للمشاريع التي تحقق التنوع في الهيكل الإنتاجي والتصديري للدولة، وهذا يكون بتوفير البيئة المواتية للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة.

✓ بإمكان الحكومة التأثير في إحداث التنويع الاقتصادي عن طريق تخفيض تكاليف استكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة في القطاعات المستهدفة وتقديم الدعم للشركات للاستثمار في القطاعات الإنتاجية الجديدة نتيجة تحملها لمخاطر الدخول لنشاطات جديدة وذلك عن طريق ميزات وتسهيلات جبائية.

✓ إن نجاح عملية التنويع الاقتصادي يكون بالتعاون بين مختلف أجهزة الحكومة عبر كافة أقاليم الدولة وذلك لصياغة برنامج حكومي تحدد فيه الأولويات القطاعية وأسباب الانتقاء وشروطه وإطاره الزمني ومن خلاله تستطيع الدولة توجيه السياسة المالية لصياغة الحوافز والمزايا الممنوحة للقطاعات.

✓ لا يمكن للسياسة المالية النجاح في التأثير على التنويع الاقتصادي دون حوكمة القطاع العام والقضاء على كل أشكال الفساد والبروقراطية واعتماد الشفافية، والتكنولوجيا الحديثة ونشر المعلومات لأنه لا يمكن إتباع جملة الحوافز والتسهيلات والدعومات مع وجود مؤسسات حاكمة للعمليات الاقتصادية يتخللها انتشار الفساد وضعف أجهزتها لأن ذلك يؤدي لفشل السياسة المالية لغياب منظومة لإدارة الحوافز الممنوحة وبالتالي تفقد كفاءتها في تمكين المستثمرين من الدخول للسوق والتأثير في قراراتهم.

✓ حتى يتم وضع الأسس اللازمة لعملية تنويع اقتصادي ناجحة لابد من التكامل بين السياستين الجبائية والإنفاقية، بحيث يجب التشدد في الإنفاق الجاري، حتى يفتح المجال أكثر للإنفاق الاستثماري العام ويتم توجيهه للاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع القطاع

الخاص، من خلال تحسين بيئة العمل، كما يجب إعادة النظر في النظام الضريبي الجزائري بحيث تتم إعادة صياغته وتبسيط هيكله مع مقارنة الإنفاق الجبائي مع المنفعة الناتجة عنه ومدى تحقيق الحوافز الضريبية لأهدافها.

✓ توسيع دور صندوق ضبط الموارد الذي يقتصر فقط على تمويل عجز الموازنة العامة وتسديد المديونية العمومية ليشمل استثمارات طويلة الأمد حتى يتمكن من تنويع مصادر الدخل الوطني ، كما لابد من وجود جهاز إداري يخضع لرقابة صارمة للإدارة الجيدة لموارد الصندوق، حتى تتعدد نشاطاته ولا يبقى الصندوق حسابا من حسابات الميزانية.

رابعا: أفاق الدراسة:

يعد موضوع التنويع الاقتصادي من المواضيع الحديثة والتي أثار الكثير من الاهتمام، خاصة في ظل انهيار أسعار النفط، وفي هذا الصدد نطرح بعض المواضيع:

- التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتنويع الاقتصاد الجزائري.
- دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- أثر السياسة المالية على تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالغة العربية

- **الكتب**

1. إبراهيم محمد خريس، الضرائب في النظام المالي الإسلامي، دار الأيام، الأردن، 2013.
2. اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، ط7، عمان، 2010.
3. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010.
4. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
5. حامد عبد المجيد دراز وأخرون، مبادئ المالية العامة، الجزء2، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
6. حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
7. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة الأردن، ط3، 2013.
8. حسين خربوس، حسن اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.
9. حسين عبد القادر، يونس جعفر، المالية العامة والموازنات، مكتبة دار الفكر، فلسطين، 2013.
10. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
11. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، الاردن، 2007.
12. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، ط 1، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
13. زينب حسين عوض لله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
14. سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2008.
15. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.
16. صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دارسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
17. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
18. ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
19. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2015.
20. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009.
21. عبد الحكيم رشيد توبة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار البداية، عمان، 2010.

22. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.

23. عبد الرزاق بن هاني، محمد الروابدة، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2015.

24. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران، الأردن، 2009.

25. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.

26. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

27. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005.

28. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، ط1، عمان، 2011.

29. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.

30. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، مصر، 2003 .

31. عدنان حسين الخياط، مهدي سهر الجبوري، واثق علي الموسوي، اقتصاديات الموازنة العامة الجزء 2، ط1، دار الأيام، الأردن، 2016.

32. عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997.

33. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998.

34. فوزي عبد المنعم، صادق بركات عبد الكريم، يونس احمد البطريق المالية العامة والسياسة المالية، توزيع منشورات المعارف، ط1، الإسكندرية، 1969.

35. مازن حسن محمد الباشا، التمويل الخارجي واثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، دار الأيام، الأردن، 2016.

36. محمد الساحل، المالية العامة، دار جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017.

37. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الحجار، عنابة، 2003.

38. محمد جمال على هلالي، المحاسبة الحكومية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

39.محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتز، ط1، عمان، الأردن، 2015.

40.محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، ط4، الأردن، 2012.

41.محمد طاقة، حمد الزيود، وليد أحمد صافي، حسين عجلان، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

42.محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

43.محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عازم، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2000.

44.محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط3، دار المسيرة، الأردن، 2015.

45.محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

46.محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

47.المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

48.موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، ط1، بيروت، لبنان، 1998.

49.ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2016.

50.هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005.

51.وليد خالد الشايخي، المالية العامة الاسلامية، دار النفائس، ط1، الأردن، 2005.

52.وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي" دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

53.يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

- **الأطروحات والرسائل والجامعية:**

✓ **الأطروحات:**

1. اوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المال والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015_2016.

2. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصادات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010_2011.

3. بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970_2014 دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، 2017_2018.

4. حساني بن عودة، الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن محمد، وهران 2، 2018_2019.

5. سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001_2014)، مذكرة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2015-2016.

6. ضيف محمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مذكرة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2014_2015.

7. عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي: الواقع والتحديات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2013_2014.

8. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000_2010، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011_2012.

9. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990_2004، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004_ 2005.

✓ **الرسائل الجامعية:**

1. حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة :الطريق السيار شرق – غرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2011-2010.

2. صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013-2014.

- **المقالات:**

1. اسماعيل حمادي مجبل، استراتيجية تنويع مصادر الدخل تجربة دولة الإمارات نموذجا، مجلة الدنانير، العدد 14، 2018.

2. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الكويت، المجلد 7، العدد 2، 2011.

3. أحمد عبد الصبور الدلجاوي، مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبية، مجلة الميزان، العدد211، وزارة العدل، الامارات، 2018.

4. أحمد عدنان الطيط، أنيس العمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الاقتصادي، مجلة جامعة العلوم الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 26، العدد 3، 2018.

5. أحمد نصير، يونس زين، نذير غانية، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة "صندوق النرويجي نموذجا، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 1، عدد خاص، أفريل 2018.

6. أوضايفية حدة، خوني رابح، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد7، جوان 2017.

7. ايمان غسان شحرور، عجز الموازنة في سوريا واثاره الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 23-24، صيف خريف 2013.

8. ايهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، النهضة، جامعة القاهرة المجلد 13، العدد 2، افريل 2012.

9. بتول مطر عبادي، عباس جليل حسن، نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد03، العدد18، 2016.

10.براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الابداع، المجلد 7، العدد8، 2017.

11.براهيم خناطلة، نادية خلفة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الاكادمية، المجلد7، العدد1، جانفي 2020.

12.بن رمضان انيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 15، جوان 2014.

13.بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من 1980 إلى 2013، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، 2018.

14.بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017.

15.بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1.

16.جديدن لحسن، مراد اسماعيل، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الإمارات الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد07، ديسمبر2016.

17.جعفري عمار، بعلة الطاهر، صناديق الثروة السيادية إدارة الثروة في زمن الأزمات التجربة الإماراتية نموذجا، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد1، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، مارس 2017.

18.حجار مبروكة، دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999_2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016.

19.حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017.

20.حسن الحاج، عجز الموازنة المشكلات والحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، الكويت، ماي 2007.

21. رحمن حسن علي، بيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة 2000_2013، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2016.

22. زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016.

23. شبوطي حكيم، محي الدين سمير، دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل دراسة تجربة امارة دبي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10، الجزء1، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

24. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في دول الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغدي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد8، العدد31، 2014.

25. علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 28، العدد 1، 2012.

26. عياد محمد علي، سارة منعم مهدي المرزوك، فاعلية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية للمدة 1977_2014، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، 2018.

27. غانم عبد الله، تيمجغدين عمر، أثر استراتيجية التنويع الاقتصادي على أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الواحات للدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد7، العدد 2، 2014.

28. كزيز نسرين، حميدة مختار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000_2017، مجلة الإبداع، المجلد8، العدد 1، 2018.

29. كنعان حمة، غريب عبد الله، رضوان ابو بكر، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد3، 2017.

30. لسلوس مبارك، بن عبد العزيز فطيمة، قراءة في الصناديق السيادية مع الإسقاط على حالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد6، جوان 2012.

31. عمامرة أسامة، بوشامة مصطفى، واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد3، العدد2، 2018.

32. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 15، المجلد 3، 2010.

33. مايكل روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، شبكة رؤية الاخبارية، القاهرة، 2015.

34. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جانفي 2009.

35. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980_2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016.

36. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012.

37. محي الدين حداب، ثابتي الحبيب، دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980–2013 ، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد2، ديسمبر2014.

38. مليكاوي ميلود، متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد5، العدد7، جامعة يحيى فارس، المدية، جانفي 2017.

39. منصور منال، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات، العدد3، ديسمبر 2015.

40. مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء، العدد2، المجلد5، 2007.

41. ناصر بوجلال، كمال ديب، التيسير الكمي كالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجاد 12، العدد 1، 2019.

42. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000_2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12 ،جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.

43. نداء محمد الصوص، ربى رشيد عبد الرحمن الجلبي، العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 29، العراق، 2012.

44.نسرين معايش، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 16، العدد1، 2019.

- **الملتقيات:**

1. بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، يومي 11_12 مارس 2013.

2. خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 _2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية، مداخلة في الملتقى الدولي ببدائل النمو والتنوع الاقتصادي في البلدان المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي، الجزائر، نوفمبر 2016.

3. طبايبية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، 2008.

4. عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم، مشاركة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 3، يوم 13 ماي 2013.

5. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، أفريل 2009.

6. العياشي عجلان، النفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق العمل المستدام، حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي استراتيجيات الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15_16 نوفمبر 2011.

7. محرز نور الدين، لياس عايدة، الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، مداخلة في المؤتر الدولي التاسع حول الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة 23-25 نيسان 2019.

8. محمد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية لتمويل العجز الحكومي، ندوة الصناعات المالية الإسلامية للبنك الإسلامي للتنمية، الاسكندرية، 15_16 أكتوبر 2000.

9. ممدوح عوض الخطيب،التنويع والنمو في السعودية، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، خلال الفترة 17_16 فبراير 2014.

10. هزرشي طارق، لباز الأمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، جامعة غرداية، يومي 23_24 فيفري 2011.

- **القوانين والتشريعات:**

1. أمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق: 15 جويلية 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

2. الجريدة الرسمية رقم37 ،الصادرة بتاريخ : 28 جوان 2000.

3. المادة 2 قانون اتحادي رقم 1 لسنة 2011 في شان الإيرادات العامة للدولة.

4. المادة 217: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

5. المادة 1 قانون الرسم على رقم الاعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

6. المادة 1 من قانون الطابع، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

7. المادة 1 قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

8. المادة 12 قانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في أوت ،2016، ص19.

9. المادة 13 من مرسوم بقانون اتحادي رقم 16 لسنة 2016 الخاص بانشاء الهيئة الاتحادية للضرائب.

10. المادة 135 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

11. المادة 136 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

12. المادة 138 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

13. المادة 138 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

14. المادة 15 من مرسوم بقانون اتحادي رقم 16 لسنة 2016 الخاص بانشاء الهيئة الاتحادية للضرائب.

15. المادة 150 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

16. المادة 16 قانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في أوت، 2016.

17. المادة 17 و18 قانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في أوت، 2016.

18. المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

19. المادة 2 من مرسوم بقانون اتحادي رقم 16 لسنة 2016 الخاص بانشاء الهيئة الاتحادية للضرائب.

20. المادة 2 قانون اتحادي رقم 1 لسنة 2011 في شان الإيرادات العامة للدولة.

21. المادة 21 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

22. المادة 219 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

23. المادة 222 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

24. المادة 35 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

25. المادة 36 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

26. المادة 36 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.

27. المادة 4 من القرار رقم (37) لسنة 1996م الخاص بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 1995م بشأن النظام المالي للدوائر الحكومية بإمارة دبي.

28. المادة 4 من مرسوم بقانون اتحادي رقم 16 لسنة 2016 الخاص بانشاء الهيئة الاتحادية للضرائب.

29. المادتين 2930، قانون رقم 13_10، المؤرخ في ديسمبر 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 80، الصادرة في 30 ديسمبر 2010.

- **الأبحاث والدراسات:**

1. أحمد آل درويش، ونايف الغيث، وأخرون، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي 2015.

2. أحمد ماجد، هيكل النظام الضريبي وضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإمارات، الربع الثاني لسنة 2017.

3. إصلاحات المالية العامة: الآفاق والتحديات في الدول العربية، المنتدى الثالث للمالية العامة في الدول العربية: الآفاق والتحديات في الدول العربية، صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، دولة الإمارات العربية المتحدة، فبراير 2018.

4. مجيد بن احمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995 –2000)، وزارة التخطيط.

5. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2018.

6. مركز مصر للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، دور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي، صندوق مصر السيادي بين دوافع التأسيس والأهداف.

- **التقارير:**

1. بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2005، 2010، 2015، 2017.
2. تقرير الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لدولة الإمارات العربية، لجنة القضاء على التمييز العنصري، الأمم المتحدة، 2009.
3. التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2016، الإصدار 24، وزارة الاقتصاد، 2016.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي للسنوات 2002، 2014، 2015، 2017، 2019.
5. التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات لسنة 2008، 2010، 2013، 2016، 2019.
6. تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسارات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
7. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، لسنة 2017 و2019.

- **المواقع الالكترونية:**

1. https://uaecabinet.ae/ar/strategic-planning
2. https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy
3. http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2013/217_P14009-3.pdf
4. https://www.alarabiya.net
5. http://gulfpolicies.com
6. https://m.annabaa.org/arabic/economicarticles/14732
7. https://www.alittihad.ae/article/897/2019
8. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

9. https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/7/3/
10. https://books.google.dz
11. https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-12-02
12. https://www.government.ae
13. http://www.moca.gov.ae
14. http://minbaralhurriya.org/archives/9182
15. : https://platform.almanhal.com
16. http://arab-ency.com
17. www.bank-of-algeria.dz
18. موقع صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/ar
19. الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/-Compte-de-production
20. موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org
21. وزارة المالية الجزائر، المديرية العامة للتوقعات والسياسات www.dgpp-mf.gov.dz
22. قاعدة البيانات المفتوحة للامارات https://bayanat.ae/ar-ae
23. قاعدة بيانات الاونتكاد https://unctadstat.unctad.org
24. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz
25. الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة https://fcsa.gov.ae/ar-ae
26. صندوق النقد العربي http://www.amf.org

المراجع بالغة الأجنبية:

1. Abu Dhabi Investment Authority, Deferent Review 2009-2018. Https://Www.Adia.Ae

2. Alen Gelb, Economic Diversification In Resource Rish Countries, Seminar On Natural Resources Finance&Development: Confronting Old&New Challenges, Organized By The Central Bank Of Algeria&IMF 2010.

3. Hakim Ben Hammouda, Nassim Oulmane, Mustapha Sadni Jallab, D'Une Diversification Spotanée À Une Diversification Organisée : Quelles Politiques Pour Diversifier Les Economies d'Afrique Du Nord? Revue Economique, Vol 60, Article Disponible En Ligne A L'adresse: Http://Www.Cairn.Info/Revue-Economique-2009-1-Page-133.Htm.

4. Herzer, Dierk, Nowak-Lehmann D,Felicitas, Export Diversification, Externalities And Growth: Evidence For Chile ،Research Committee On Development Economics (AEL), German Economic Association, Leibniz Information Centre For Economics, 2006 .

5. Martin Hvidt, Economic Diversification In Gcc Countries: Past Record And Future Trends, Kuwait Programme On Development Govermance And Globalization In The Gulf States, London School Of Economic And Political Science"LSE", London, 2013, Number 27, 2013.

6. Measuring Economic Diversification In Hawaii, Research And Economic Analysis Division Department Of Business, Economic Development And Tourism, State Of Hawaii, February 2008.

7. Michael Chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, Economic Diversification For Sustainable Development In Nigeria, Open Journal Of Political Science, Num 5, 2015.

8. Paterne Ndjambou, La Diversification Economique Territoriale Au Gabon: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives, Thèse De Doctorat Présentée A L'université Du Québec, 2013.

9. Rapport Annuel 2015, Evlution Economique Et Monetaire En Algérie, Bank d'Algérie, Novembre 2015.

10. The Concept Of Economic Diversification In The Context Of Response Measures, Technical Paper By The Secretariat, United Nations, 6 May 2016.

11. The Global competitiveness Report 2012-2019.

12. Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, Economic Diversification In Algeria, Global Journal Of Economic And Business, Vol. 2, No.2, April 2017.

13. United Nations ,Economic Diversification In Africa: A Review Of Selected Countries, (Oecd) Publishing, 2012.

بحمد الله

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مقارنة اثر السياسة المالية في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-2018 التي تمثل فترة برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المخصصة لإنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل الوطني، ولتحقيق ذلك قامت الدولتين بالعديد من التعديلات في قوانين وإجراءات السياسة المالية لتوجيهها لتحقيق التنويع الاقتصادي. لقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والتنويع الاقتصادي بالإضافة إلى دراسة مختلف إجراءات السياسة المالية الهادفة للتنويع الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة ثم تطرقنا لتحليل انعكاس إجراءات السياسة المالية على مؤشرات التنويع الاقتصادي من خلال مقارنتها بين الدولتين محل الدراسة وفي الأخير تم استعراض أهم الآليات التي تمكن السياسة المالية من تفعيل أدواتها لتحقيق التنويع الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر لم تؤدي إلى تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري مقارنة بالإمارات فقد كان أداءها ضعيفا في تحفيز القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات ورفع نسبة صادرتها، أما الإمارات العربية المتحدة من خلال تحكمها الجيد في سياستها المالية استطاعت رفع مستويات التنويع الاقتصادي في الدولة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التنويع الاقتصادي، قطاع المحروقات، الصادرات.

Résumé:

Cette étude vise à rechercher une comparaison de l'effet de la politique budgétaire sur la diversification de l'économie en dehors du secteur des hydrocarbures en Algérie et aux Émirats arabes unis au cours de la période 2001-2018, qui représente la période des programmes et stratégies de développement économique consacrés à la relance de l'économie et à la diversification des sources de revenu national, et pour ce faire, les deux pays ont apporté plusieurs modifications aux lois et procédures politiques. Financier pour les guider vers la réalisation du processus de diversification économique. cette étude a été couverte, différents aspects théoriques liés à la politique budgétaire et à la diversification économique ont été abordés, en plus d'étudier diverses mesures de politique financière visant la diversification économique tant en Algérie qu'aux Emirats Arabes Unis, puis nous avons traité de la réflexion des mesures de politique budgétaire sur les indicateurs de diversification économique en les comparant entre les deux pays étudiés et en Enfin, les mécanismes les plus importants qui permettent à la politique budgétaire d'activer ses outils de diversification économique ont été passés en revue. L'étude a révélé que la politique financière de l'Algérie n'a pas conduit à une diversification de l'économie algérienne par rapport aux EAU. Ses performances ont été faibles pour stimuler le secteur privé et attirer les investissements directs étrangers, ainsi que pour développer des secteurs économiques en dehors du secteur des hydrocarbures et augmenter le pourcentage de ses exportations. Quant aux EAU, grâce à une bonne maîtrise de leur politique financière, ils ont pu augmenter Niveaux de diversification économique du pays.

Mots clés: politique budgétaire, diversification économique, secteur hydrocarbures, exportations.

Abstract

This study aims to research a comparison of the effect of fiscal policy on diversifying the economy outside the hydrocarbon sector in Algeria and the UAE during the period 2001-2018, which represents the period of economic development programs and strategies devoted to reviving the economy and diversifying sources of national income. To achieve this, the two countries made many amendments to laws and policy procedures. Financial to guide them to achieve the process of economic diversification. this study has been covered, various theoretical aspects related to financial policy and economic diversification were covered, in addition to studying the various financial policy measures aimed at economic diversification in both Algeria and the UAE. Finally, the most important mechanisms that enable the fiscal policy to activate its tools to achieve economic diversification were reviewed. The study found that the financial policy in Algeria did not lead to achieving diversification of the Algerian economy compared to the UAE. Levels of economic diversification in the country.

Key words: fiscal policy, economic diversification, hydrocarbons sector, exports.